وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الفرات الأوسط التقنية
المعهد التقني / النجف
قسم تقنيات السياحة

المادة: حقوق الانسان
المرحلة: الاولى

تدريسي المادة: م.د.سحر جاسم خضير الروازق

الايميل الجامعي Sahar.jassim@atu.edu.iq

العام الدراسي

٢٠٢٥-٢٠٢٦

خطة توزيع المنهج على مدار ٣٠ أسبوعاً (سنوي)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتطور التاريخي (الأسابيع ١-١٥)

- **الأسبوع ١ :**مقدمة عامة في مفهوم حقوق الإنسان وتعريفاتها.
- **الأسبوع ٢ :**الطبيعة القانونية والخصائص العامة لحقوق الإنسان.
- **الأسبوع ٣ :**جذور حقوق الإنسان في الحضارات القديمة (العراق القديم والفرعونية).
- **الأسبوع ٤ :**حقوق الإنسان في الفكر الفلسفي واليوناني والروماني.
- **الأسبوع ٥ :**حقوق الإنسان في الأديان السماوية (التركيز على الشريعة الإسلامية).
- **الأسبوع ٦ :**التطور التاريخي في العصور الوسطى (الوثيقة العظمى الماغنا كارتا).
- **الأسبوع ٧ :**الثورات الكبرى وتأثيرها (الثورة الفرنسية والأمريكية وإعلانات الحقوق).
- **الأسبوع ٨ :**جيل الحقوق الأول (الحقوق المدنية والسياسية).
- **الأسبوع ٩ :**جيل الحقوق الثاني (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).
- **الأسبوع ١٠ :**جيل الحقوق الثالث (الحقوق التضامنية: الحق في البيئة، الحق في التنمية والشرعة الدولية).
- **الأسبوع ١١ :**آليات حماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني (الدستور والقضاء).
- **الأسبوع ١٢ :**دور المؤسسات الوطنية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني المحلي.
- **الأسبوع ١٣ :**مبدأ الفصل بين السلطات وضمانات دولة القانون.

- **الأسبوع ١٤ :**مراجعة عامة لمحاور الفصل الأول.
- **الأسبوع ١٥ :امتحان نصف السنة الدراسي (الفصل الأول)**

الفصل الثاني: التنظيم الدولي والإقليمي والانتهاكات (الأسابيع ١٦-٣٠)

- **الأسبوع ١٦ :**التنظيم الدولي لحقوق الإنسان (منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها).
- **الأسبوع ١٧ :**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ (التحليل البنيوي والمبادئ).
- **الأسبوع ١٨ :**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.
- **الأسبوع ١٩ :**العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦.
- **الأسبوع ٢٠ :**النظام الإقليمي الأوروبي لحماية حقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية.
- **الأسبوع ٢١ :**النظام الإقليمي الأمريكي لحماية حقوق الإنسان.
- **الأسبوع ٢٢ :**النظام الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- **الأسبوع ٢٣ :**النظام العربي لحماية حقوق الإنسان (الميثاق العربي لحقوق الإنسان).
- **الأسبوع ٢٤ :**حقوق الفئات الضعيفة والخاصة (حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة).
- **الأسبوع ٢٥ :**حقوق اللاجئين والنازحين في القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة.
- **الأسبوع ٢٦ :**القانون الدولي الإنساني والفرق بينه وبين القانون الدولي لحقوق الإنسان.

- **الأسبوع ٢٧ :**المحكمة الجنائية الدولية ودورها في معاقبة الانتهاكات الجسيمة.
- **الأسبوع ٢٨ :**آليات مراقبة الانتهاكات (التقارير الدولية والمقررين الخواص ومجلس حقوق الإنسان).
- **الأسبوع ٢٩ :**مراجعة شاملة لجميع مفردات الفصل الثاني وعرض بحوث الطلبة.
- **الأسبوع ٣٠ :الامتحان النهائي الشامل.**

. مقدمة عامة في مادة حقوق الإنسان

تُعدّ دراسة مادة **حقوق الإنسان** واحدة من الركائز الأساسية في التعليم الجامعي الحديث، إذ لم تعد مجرد ترف فكري أو تخصص قانوني بحت، بل أصبحت ضرورة معرفية وقيمية ملحة لبناء الوعي الإنساني والوطني لدى الطلبة في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية. إن هذه المادة تشكّل الجسر المعرفي الذي يربط بين كرامة الفرد المتأصلة فيه وبين الواجبات والمسؤوليات التي تفرضها المواطنة الفاعلة داخل المجتمع.

وتكمن أهمية هذا المنهج الممتد على مدار **30أسبوعاً** في محاولته الإحاطة بالشجرة المعرفية لحقوق الإنسان من جذورها التاريخية والفلسفية، وصولاً إلى تطبيقاتها المعاصرة وآلياتها الدولية والوطنية. فالحقوق التي نتمتع بها اليوم لم تولد فجأة، بل هي نتاج مخاض تاريخي طويل ساهمت فيه الحضارات القديمة، والشرائع السماوية وفي مقدمتها الشريعة الإسلامية، فضلاً عن الثورات الشعبية الكبرى والتحولات الفلسفية التي أطّرت للحرية والعدالة والمساواة.

ينقسم هذا المساق الدراسي إلى خطة متكاملة تغطي فصليين دراسيين؛ حيث يركز **الفصل الأول** على التأسيس المفاهيمي، وتتبع التطور التاريخي للحقوق، وتصنيفاتها المعاصرة التي تُعرف بـ (أجيال الحقوق)، إلى جانب دراسة الضمانات الدستورية والقضائية داخل الدولة. بينما ينفتح **الفصل الثاني** على الأفق العالمي والإقليمي، فيستعرض الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية، والاتفاقيات الخاصة بحماية الفئات الأكثر عرضة للانتهاك كالنساء والأطفال واللاجئين، بالإضافة إلى تسليط الضوء على القانون الدولي الإنساني والقضاء الجنائي الدولي.

إن الهدف الأسمى من تدريس هذه المادة الى طلبة المرحلة الأولى لقسم تقنيات السياحة هو تمكين الطالب من فهم حقوقه الأساسية والدفاع عنها بالطرق القانونية السليمة، وفي الوقت ذاته، ترسيخ قيم التسامح، واحترام الآخر، وسيادة القانون. ومن خلال هذا المنهج، يسعى المؤسس التعليمي إلى إعداد جيل واعي، قادر على مواجهة تحديات العصر، والمساهمة بفعالية في بناء مجتمع ديمقراطي يحترم الكرامة الإنسانية بوصفها القيمة العليا التي لا تقبل التجزئة أو التنازل.

أولاً: الاختبار القبلي(Pre-Test)

هدف الاختبار: قياس الحصيلة المعرفية السابقة للطالب وتحديد مدى إدراكه للمفاهيم الأساسية قبل دراسة المادة.

أجب عن الأسئلة الآتية بما تراه مناسباً:

١. **عرف بأسلوبك الخاص :**ما المقصود بـ "حقوق الإنسان"؟ وهل تعتقد أنها تختلف من مجتمع لآخر؟
٢. **اختر الإجابة الصحيحة :**صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام:
   - (أ) ١٩٤٥
   - (ب) ١٩٤٨
   - (ج) ١٩٦٦
٣. **صواب أم خطأ :**هل يمكن للإنسان المقايضة بحقوقه الأساسية أو التنازل عنها طواعية؟
٤. **سؤال مفتوح :**اذكر ثلاثة حقوق أساسية ترى أنه لا يمكن لأي دولة أو سلطة حرمات الإنسان منها تحت أي ظرف.
٥. **ما الفرق** (حسب معلوماتك الحالية) بين "الحقوق المدنية والسياسية" و"الحقوق الاقتصادية والاجتماعية"؟

ثانياً: الهيكل العام للمحاضرات (نظام الأسابيع)

المحاضرة ١: مفهوم حقوق الإنسان وخصائصها (الأسبوع الأول والثاني)

- **المحاور الأساسية:**
  - التحديد الاصطلاحي والقانوني لحقوق الإنسان.
  - الخصائص العالمية (العالمية، عدم القابلية للتجزئة، التلازم، عدم الجواز بالتنازل).
- **المادة العلمية**

تُعرّف حقوق الإنسان بأنها المعايير الأساسية التي لا يمكن للبشر من دونها أن يعيشوا بكرامة كبشر. إنها أساس الحرية والعدالة والسلام. وتتميز هذه الحقوق بأنها **عالمية** (تتعلق بكل البشر دون تمييز) و**غير قابلة للتجزئة**)فلا يمكن حرمان الإنسان من حقه السياسي بدعوى توفير حقه الاقتصادي.(

المحاضرة ٢: التطور التاريخي والشرائع السماوية (الأسابيع ٣-٦)

- **المحاور الأساسية:**
  - القوانين القديمة (مسلة حمورابي ونصوص وادي النيل).
  - حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية (خطبة الوداع، وثيقة المدينة، تكريم الآدمية).
- **المادة العلمية:**

سبقت الشرائع السماوية المواثيق الوضعية في إرساء كرامة الإنسان. ففي الإسلام، جُعلت الحقوق واجباً دينياً وشرعياً وليس مجرد منحة من حاكم، وتجلى ذلك في مبدأ المساواة المطلقة الذي أعلنه الرسول ﷺ في خطبة الوداع: "لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى."

المحاضرة ٣: أجيال حقوق الإنسان المعاصرة (الأسابيع ٨-١٠)

- **المحاور الأساسية:**
  - الجيل الأول: الحقوق المدنية والسياسية (الحق في الحياة، التصويت، عدم التعرض للتعذيب).
  - الجيل الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الحق في العمل، التعليم، الرعاية الصحية).
  - الجيل الثالث: الحقوق التضامنية (الحق في البيئة النظيفة، التنمية، السلام).

المحاضرة ٤: الشرعة الدولية لحقوق الإنسان (الأسابيع ١٦-١٩)

- **المحاور الأساسية:**
  - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ (الوثيقة التاريخية الأبرز).
  - العهدان الدوليان لعام ١٩٦٦ (الملزمان قانوناً للدول الموقعة).

المحاضرة ٥: آليات الحماية الوطنية والدولية (الأسابيع ١١ و ٢٨)

- **المحاور الأساسية:**
  - الحماية الوطنية: الدساتير، المحاكم الدستورية، والقضاء المستقل.
  - الحماية الدولية: مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المحكمة الجنائية الدولية، والمنظمات غير الحكومية (مثل منظمة العفو الدولية).

ثالثاً: الاختبار البعدي(Post-Test)

هدف الاختبار: قياس مدى استيعاب الطالب للمادة العلمية بعد إتمام دراسة المنهج كاملاً وتقييم مخرجات التعلم.

القسم الأول: الأسئلة الموضوعية (اختر الإجابة الأدق)

١. تنتمي "الحرية النقابية والحق في التعليم" إلى جيل حقوق الإنسان:
   - (أ) الأول (المدني والسياسي)
   - (ب) الثاني (الاقتصادي والاجتماعي)
   - (ج) الثالث (التضامني)

٢. المعاهدة الدولية المعنية بحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية تعتبر وثيقة:
   - (أ) غير ملزمة للدول
   - (ب) ملزمة قانوناً للدول الأطراف فيها
   - (ج) إقليمية خاصة بأوروبا فقط

٣. يُعد "مجلس حقوق الإنسان" جهة حماية تابعة لـ:
   - (أ) جامعة الدول العربية
   - (ب) منظمة الأمم المتحدة
   - (ج) الاتحاد الإفريقي

القسم الثاني: الأسئلة المقالية والتحليلية

١. **حلل العبارة الآتية" :**حقوق الإنسان كلٌ لا يتجزأ". كيف يؤثر حرمان الأفراد من حقوقهم الاقتصادية على ممارستهم لحقوقهم السياسية؟ اعطِ أمثلة واقعية.

٢. **قارن في جدول منظم** بين "القانون الدولي لحقوق الإنسان" و"القانون الدولي الإنساني" من حيث: (وقت التطبيق، الفئات المستهدفة بالحماية).

٣. **دراسة حالة :**إذا قامت دولة ما بتقييد حرية التعبير بذريعة الحفاظ على الأمن القومي خلال فترة السلم، ما هي الضوابط والشروط الدستورية والدولية التي يجب أن تلتزم بها الدولة لكي لا يتحول التقييد إلى انتهاك؟

اختبار في مادة حقوق الإنسان

1.

أي من الوثائق التاريخية التالية تُعد نقطة تحول مبكرة في الحد من سلطة الحاكم المطلقة في عام ١٢١٥؟

A.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

B.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

C.

العهد الأعظم (الماغنا كارتا)

D.

إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي

٢. **ماذا تُمثل "الجيل الأول" من حقوق الإنسان التي ظهرت تاريخياً نتيجة الثورات الأمريكية والفرنسية؟**

A.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

B.

الحقوق المدنية والسياسية

C.

حقوق التضامن والجماعات

D.

الحقوق البيئية والتنمية المستدامة

٣. ما هي الطبيعة القانونية الأصلية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان عند اعتماده من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨؟

A.

إعلان توجيهي غير ملزم بذاته قانوناً ولكنه اكتسب قوة عرفية لاحقاً

B.
معاهدة دولية ملزمة فوراً لجميع الدول الأعضاء
C.
قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي بقوة عسكرية
D.
دستور عالمي يخضع لتنفيذ محكمة الجنايات الدولية حصراً

٤. **أي من الحقوق الآتية ينتمي بوضوح إلى الجيل الثاني من حقوق الإنسان؟**

A.
الحق في حرية الرأي والتعبير
B.
الحق في محاكمة عادلة علنية
C.
الحق في العمل والضمان الاجتماعي
D.
الحق في التنمية والبيئة السليمة

٥. **تنص المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في..."، أكمل العبارة بدقة:**

A.
القوة والثروة والفرص المادية
B.
الحقوق القانونية السيادية للدولة
C.
الالتزامات والواجبات المدنية العامة
D.
الكرامة والحقوق

لمحاضرة الأولى: مفهوم حقوق الإنسان وتعريفاتها

أولاً: أهداف المحاضرة

في نهاية هذه المحاضرة يُفترض أن يكون الطالب قادراً على:

١. بيان المقصود بمفهوم حقوق الإنسان.
٢. التمييز بين مفهوم الحق ومفهوم حقوق الإنسان.
٣. التعرف على أهم التعريفات الفقهية والقانونية لحقوق الإنسان.
٤. بيان العلاقة بين حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.
٥. توضيح الأساس الذي تستند إليه حقوق الإنسان.
٦. التمييز بين حقوق الإنسان والحريات العامة.
٧. فهم أهمية حقوق الإنسان في بناء الدولة القانونية.

تمهيد

يُعد موضوع حقوق الإنسان من أهم الموضوعات التي شغلت الفكر القانوني والسياسي منذ القدم، إلا أن الاهتمام بها بصورة منظمة ومتكاملة تطور تدريجياً حتى أصبحت في العصر الحديث من الموضوعات الأساسية في القانون الدستوري والقانون الدولي.

فالإنسان هو محور المجتمع وهدف التنظيم القانوني، ولذلك فإن القواعد القانونية لا تقتصر وظيفتها على تنظيم علاقة الأفراد بعضهم ببعض، وإنما تهدف كذلك إلى حماية الإنسان من الاعتداء على حياته وحريته وكرامته ومصالحه الأساسية.

وقد شهد التاريخ البشري صوراً متعددة من انتهاك حقوق الإنسان، سواء من قبل السلطة السياسية أو الجماعات أو الأفراد، الأمر الذي دفع المجتمعات إلى البحث عن وسائل قانونية وسياسية تكفل حماية الإنسان وتضع قيوداً على ممارسة السلطة.

ومن هنا ظهر مفهوم **حقوق الإنسان** بوصفه مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية التي تثبت للإنسان لمجرد كونه إنساناً، والتي ينبغي احترامها وحمايتها وضمان ممارستها دون تمييز.

ولم يعد موضوع حقوق الإنسان شأناً داخلياً للدولة فحسب، بل أصبح جزءاً أساسياً من القانون الدولي، وخاصة بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وصدور **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948**.

المبحث الأول: مفهوم الحق

قبل أن نتناول مفهوم حقوق الإنسان، ينبغي أولاً تحديد المقصود بالحق بصورة عامة.

أولاً: تعريف الحق

اختلف الفقه القانوني في تحديد تعريف جامع مانع للحق، وذلك بسبب اختلاف الاتجاهات الفقهية في تحديد أساس الحق وطبيعته.

ومن التعريفات الفقهية المشهورة أن الحق هو:

استئثار شخص بمصلحة معينة يحميها القانون ويقر له سلطة ممارستها.

ويُفهم من هذا التعريف أن الحق يتضمن ثلاثة عناصر أساسية:

1. صاحب الحق

وهو الشخص الذي تثبت له الحماية القانونية، وقد يكون:

- شخصاً طبيعياً.
- شخصاً معنوياً.

وفي مجال حقوق الإنسان يكون الإنسان هو صاحب الحق في الأصل.

2. محل الحق

وهو المصلحة أو القيمة التي يحميها القانون.

فمثلاً:

- محل الحق في الحياة هو حماية حياة الإنسان.
- محل الحق في التعليم هو تمكين الإنسان من الحصول على التعليم.
- محل الحق في الملكية هو حماية ملكية الشخص لأمواله.

3. الحماية القانونية

لا يكفي أن توجد مصلحة للإنسان، بل يجب أن تكون هذه المصلحة محل حماية قانونية.

وهنا تظهر أهمية القانون في حماية الحقوق ومنع الاعتداء عليها.

المبحث الثاني: مفهوم حقوق الإنسان

أولاً: التعريف اللغوي

يتكون مصطلح **حقوق الإنسان** من كلمتين:

الحقوق :جمع حق، والحق في اللغة يعني الثابت أو الواجب أو المستحق.

أما **الإنسان** فهو الكائن البشري الذي يتمتع بخصائصه الإنسانية والعقلية والاجتماعية.

وبالتالي فإن المعنى اللغوي للمصطلح يشير إلى الحقوق التي تثبت للإنسان باعتباره إنساناً.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه عالمياً لمفهوم حقوق الإنسان، إلا أن الفقه القانوني يتفق بصورة عامة على أنها:

مجموعة الحقوق والحريات الأساسية التي تثبت لكل إنسان بحكم إنسانيته، وتهدف إلى حماية كرامته وحريته ومساواته، وتلتزم الدولة والمجتمع باحترامها وحمايتها وضمان ممارستها.

ويتميز هذا التعريف بأنه يجمع بين عدة عناصر:

- الإنسان هو صاحب الحق.
- الحقوق أساسية وليست ثانوية.
- مصدرها الأساسي هو الكرامة الإنسانية.
- تشمل الحقوق والحريات.
- تفرض التزامات على الدولة.
- تهدف إلى حماية الإنسان.

المبحث الثالث: التعريفات الفقهية لحقوق الإنسان

ظهرت عدة تعريفات في الفقه القانوني، ويمكن بيان الاتجاهات الأساسية على النحو الآتي:

الاتجاه الأول: حقوق الإنسان بوصفها حقوقاً طبيعية

يرى أنصار هذا الاتجاه أن حقوق الإنسان تسبق وجود الدولة والقانون الوضعي، وأن الإنسان يتمتع بها بمجرد ولادته.

وبموجب هذا الاتجاه، فإن الدولة لا "تمنح" الإنسان حقوقه، وإنما تعترف بها وتحميها.

فحق الإنسان في الحياة، مثلاً، لا ينشأ من صدور قانون يمنحه هذا الحق، وإنما القانون يعترف به ويضع وسائل لحمايته.

الاتجاه الثاني: حقوق الإنسان بوصفها حقوقاً قانونية

يركز هذا الاتجاه على أن الحقوق لا تصبح قابلة للحماية القانونية إلا إذا اعترف بها القانون.

فقد توجد مصلحة إنسانية، ولكن لا يمكن لصاحبها المطالبة بها أمام القضاء ما لم يمنحها النظام القانوني حماية معينة.

الاتجاه الثالث: الاتجاه التوفيقي

وهو الاتجاه الأكثر ملاءمة للتطور الحديث، إذ يجمع بين الاتجاهين السابقين.

فحقوق الإنسان ترتبط بطبيعة الإنسان وكرامته، لكن القانون الوطني والدولي يقوم بتحديد مضمونها وتنظيم ممارستها وتوفير آليات حمايتها.

المبحث الرابع: حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية

تحتل **الكرامة الإنسانية** مكانة أساسية في منظومة حقوق الإنسان.

فالإنسان ليس مجرد فرد يخضع للقانون، وإنما هو كائن يتمتع بقيمة إنسانية ينبغي احترامها.

وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا المعنى في ديباجته عندما ربط بين الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبين الحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف.

ومن هنا يمكن القول إن:

الكرامة الإنسانية هي الأساس الفلسفي والأخلاقي لحقوق الإنسان.

فعندما نحمي:

- حياة الإنسان،
- حريته،
- سلامته الجسدية،

- خصوصيته،
- حقه في التعليم،
- حقه في العمل،
- حقه في المحاكمة العادلة،

فإننا في النهاية نحمي كرامته الإنسانية.

المبحث الخامس: خصائص حقوق الإنسان

تتميز حقوق الإنسان بمجموعة من الخصائص الأساسية.

أولاً: حقوق ملازمة للإنسان

تثبت حقوق الإنسان للفرد بسبب إنسانيته.

فلا يشترط لكي يكون الإنسان صاحباً لحقه الأساسي أن يكون غنياً أو متعلماً أو موظفاً أو صاحب مركز اجتماعي معين.

ثانياً: عالمية حقوق الإنسان

الأصل أن حقوق الإنسان لجميع البشر، دون تمييز بسبب:

- الجنس،
- اللون،
- اللغة،
- الدين،
- الأصل،
- القومية،
- الرأي،
- الوضع الاجتماعي.

وهذه العالمية هي التي جعلت حقوق الإنسان موضوعاً للقانون الدولي، وليس مجرد موضوع داخلي للدول.

ثالثاً: عدم قابلية الحقوق الأساسية للتصرف

بعض الحقوق الأساسية لا يجوز للإنسان التنازل عنها، ولا يجوز للسلطة حرمانه منها بصورة تعسفية.

ومن أبرز الأمثلة:

الحق في الحياة، وحظر التعذيب والرق.

رابعاً: الترابط والتكامل

حقوق الإنسان ليست مجموعة منفصلة من الحقوق.

فحق الإنسان في التعليم قد يؤثر في قدرته على ممارسة حقه في العمل، وحقه في الصحة يرتبط بحقه في الحياة، والحق في المشاركة السياسية يرتبط بالحق في حرية التعبير.

لذلك فإن الاعتداء على حق معين قد يؤدي إلى التأثير في مجموعة أخرى من الحقوق.

خامساً: المساواة وعدم التمييز

من أهم المبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان مبدأ المساواة.

والمقصود بالمساواة ليس بالضرورة معاملة جميع الأشخاص بطريقة متطابقة في جميع الظروف، وإنما ضمان عدم التمييز غير المشروع بينهم.

سادساً: قابلية الحقوق للحماية القانونية

لا تكتمل قيمة الحق بمجرد الاعتراف النظري به، وإنما يجب توفير وسائل لحمايته.

ومن أهم هذه الوسائل:

- القضاء.
- الدستور.

- القوانين.
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- المنظمات الدولية.
- الآليات الإقليمية.

المبحث السادس: أنواع حقوق الإنسان

يمكن تصنيف حقوق الإنسان وفق عدة معايير.

أولاً: الحقوق المدنية والسياسية

وتسمى في الغالب **حقوق الجيل الأول**.

ومن أمثلتها:

- الحق في الحياة.
- الحق في الحرية.
- الحق في الأمن.
- حرية الرأي والتعبير.
- حرية الاجتماع.
- حرية المشاركة السياسية.
- الحق في المحاكمة العادلة.

وتتميز هذه الحقوق بأنها ترتبط بصورة مباشرة بحماية الفرد في مواجهة السلطة.

ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وتسمى غالباً **حقوق الجيل الثاني**.

ومن أمثلتها:

- الحق في العمل.
- الحق في التعليم.
- الحق في الصحة.
- الحق في الضمان الاجتماعي.
- الحق في مستوى معيشي مناسب.
- الحق في المشاركة في الحياة الثقافية.

ثالثاً: الحقوق التضامنية

وتعرف باسم **حقوق الجيل الثالث**.

ومن أمثلتها:

- الحق في التنمية.
- الحق في السلام.
- الحق في بيئة سليمة.
- الحق في تقرير المصير.
- بعض صور الحقوق المرتبطة بالتضامن الدولي.

وتختلف هذه الحقوق عن الحقوق التقليدية في أن تحقيقها يحتاج غالباً إلى تعاون الدول والمجتمعات على المستوى الدولي.

المبحث السابع: حقوق الإنسان والحريات العامة

هناك ارتباط وثيق بين مفهوم **حقوق الإنسان** ومفهوم **الحريات العامة**، إلا أنهما ليسا متطابقين تماماً.

حقوق الإنسان

مفهوم أوسع، ويشمل مختلف الحقوق والحريات التي تثبت للإنسان.

الحريات العامة

تركز بصورة أكبر على مساحة الحرية التي يتمتع بها الفرد في مواجهة السلطة.

ومن أمثلتها:

- حرية التعبير.
- حرية الاجتماع.
- حرية التنقل.
- حرية العقيدة.
- حرية الصحافة.

وعليه يمكن القول:

كل حرية أساسية تعد من حقوق الإنسان، ولكن حقوق الإنسان لا تقتصر على الحريات وحدها.

فالحق في الصحة مثلاً يعد من حقوق الإنسان، ولكنه لا يُصنف بالمعنى التقليدي ضمن الحريات العامة.

المبحث الثامن: الفرق بين حقوق الإنسان والحقوق الدستورية

من المهم للطالب التمييز بين المصطلحين.

حقوق الإنسان

تستند إلى مبادئ وقواعد ذات نطاق دولي، وقد تحميها الاتفاقيات الدولية والعرف الدولي والقوانين الوطنية.

الحقوق الدستورية

هي الحقوق التي يعترف بها دستور الدولة ويحدد نطاق حمايتها وضماناتها.

وقد تكون بعض الحقوق الدستورية انعكاساً لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

فالدستور قد ينص على حماية:

- الحرية الشخصية.
- حرية التعبير.
- الملكية.
- التعليم.
- الصحة.
- المساواة.

وبذلك يصبح الحق الدولي أو الإنساني جزءاً من النظام الدستوري الداخلي متى اعترف به الدستور أو القانون وفق النظام القانوني للدولة.

المبحث التاسع: التزامات الدولة تجاه حقوق الإنسان

لا تقتصر حقوق الإنسان على الاعتراف بها، وإنما تترتب عليها التزامات على الدولة.

ومن أبرز هذه الالتزامات:

1. الالتزام بالاحترام

أي امتناع الدولة وسلطاتها عن انتهاك حقوق الإنسان.

مثلاً: لا يجوز للسلطة ممارسة التعذيب بحق شخص محتجز.

2. الالتزام بالحماية

يجب على الدولة حماية الفرد من اعتداء الآخرين على حقوقه.

3. الالتزام بالوفاء أو الإعمال

أي اتخاذ الدولة التدابير اللازمة لتمكين الأفراد من التمتع بحقوقهم.

ويظهر ذلك بصورة واضحة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل التعليم والصحة.

المبحث العاشر: أهمية حقوق الإنسان في الدولة الحديثة

أصبحت حقوق الإنسان معياراً أساسياً للحكم على مدى احترام الدولة لسيادة القانون.

فالدولة الحديثة لا تقاس قوتها فقط بامتلاكها المؤسسات والسلطات، وإنما كذلك بمدى احترامها لحقوق الإنسان.

ومن أهم وظائف حقوق الإنسان:

١. حماية الفرد من تعسف السلطة.
٢. تحقيق المساواة.

٣. تعزيز سيادة القانون.
٤. حماية الكرامة الإنسانية.
٥. تحقيق الاستقرار الاجتماعي.
٦. تعزيز المشاركة السياسية.
٧. الحد من الاستبداد.
٨. دعم العدالة الاجتماعية.
٩. تعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

المبحث الحادي عشر: حقوق الإنسان في الدستور العراقي

اهتم الدستور العراقي لعام **2005** بحقوق الإنسان والحريات العامة، وأفرد لها مساحة واسعة ضمن الباب الثاني المتعلق بالحقوق والحريات.

ومن المبادئ التي أكدها الدستور:

- المساواة أمام القانون.
- الحق في الحياة والأمن والحرية.
- حظر التعذيب.
- حماية الحرية الشخصية.
- حرية التعبير.
- حرية الصحافة والإعلام.
- حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وفق القانون.
- حرية الفكر والضمير والعقيدة.
- الحق في التعليم.
- الحق في الصحة.
- الحق في العمل.
- حماية الملكية.

وبذلك يظهر أن النظام الدستوري العراقي قد تبنى مجموعة واسعة من مبادئ حقوق الإنسان.

المبحث الثاني عشر: حقوق الإنسان في القانون الدولي

شهد القانون الدولي تطوراً كبيراً في مجال حقوق الإنسان، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن أهم المحطات:

1945: إنشاء منظمة الأمم المتحدة.

1948: صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

1966: اعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

1966: اعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد شكلت هذه الوثائق وغيرها أساساً مهماً لما يعرف اليوم بمنظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان.

خلاصة المحاضرة

يمكن تلخيص أهم أفكار المحاضرة في النقاط الآتية:

- حقوق الإنسان هي حقوق وحريات أساسية تثبت للإنسان بسبب إنسانيته.
- الكرامة الإنسانية تمثل أساساً جوهرياً لمنظومة حقوق الإنسان.
- لا تقتصر حقوق الإنسان على الحقوق المدنية والسياسية، وإنما تشمل أيضاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق التضامنية.
- حقوق الإنسان عالمية ومترابطة ومتكاملة.
- حماية الحقوق تحتاج إلى ضمانات قانونية وقضائية ومؤسساتية.
- الدولة تتحمل التزامات باحترام الحقوق وحمايتها وإعمالها.
- الدستور والقانون الوطني والمواثيق الدولية تشكل مستويات متكاملة لحماية حقوق الإنسان.

- تطور مفهوم حقوق الإنسان تاريخياً حتى أصبح من أهم موضوعات القانون الدولي المعاصر.

أسئلة المناقشة للطلبة

١. ما المقصود بحقوق الإنسان؟
٢. ما الفرق بين الحق وحقوق الإنسان؟
٣. ما المقصود بالكرامة الإنسانية؟
٤. لماذا تعد حقوق الإنسان عالمية؟
٥. ما أهم خصائص حقوق الإنسان؟
٦. ما الفرق بين حقوق الإنسان والحريات العامة؟
٧. ما المقصود بالحقوق المدنية والسياسية؟
٨. ما المقصود بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟
٩. ما المقصود بحقوق الجيل الثالث؟
١٠. ما التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان؟

أسئلة امتحانية مقترحة

السؤال الأول:
عرّف حقوق الإنسان، ثم بيّن أهم الخصائص التي تتميز بها.

السؤال الثاني:
ناقش العلاقة بين حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

السؤال الثالث:
ميّز بين حقوق الإنسان والحريات العامة.

السؤال الرابع:
بيّن أنواع حقوق الإنسان وفق تقسيم الأجيال، مع ذكر أمثلة لكل نوع.

السؤال الخامس:
ما المقصود بالتزامات الدولة باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها؟

لمحاضرة الثانية

الطبيعة القانونية والخصائص العامة لحقوق الإنسان

أولاً: أهداف المحاضرة

تهدف هذه المحاضرة إلى تمكين الطالب من:

١. بيان الطبيعة القانونية لحقوق الإنسان.
٢. التمييز بين الحقوق الطبيعية والحقوق القانونية.
٣. بيان العلاقة بين حقوق الإنسان والقانون.
٤. التعرف على الخصائص الأساسية لحقوق الإنسان.
٥. فهم مبادئ العالمية وعدم القابلية للتصرف وعدم التجزئة والترابط.
٦. بيان مبدأ المساواة وعدم التمييز.
٧. فهم القيود التي يمكن أن ترد على ممارسة بعض الحقوق والحريات.
٨. التعرف على التزامات الدولة تجاه حقوق الإنسان.
٩. تطبيق هذه المبادئ على النصوص الدستورية العراقية.

تمهيد

لم يعد موضوع حقوق الإنسان مجرد موضوع فلسفي أو أخلاقي، وإنما أصبح موضوعاً قانونياً متكاملاً له قواعده ومصادره وآليات حمايته.

ففي الماضي كان يمكن النظر إلى حقوق الإنسان على أنها مجرد مطالب أخلاقية أو سياسية يطالب بها الأفراد في مواجهة السلطة، أما في النظام القانوني المعاصر فقد أصبحت حقوق الإنسان محمية بموجب **الدساتير والقوانين والاتفاقيات الدولية والأنظمة الإقليمية والقضاء الوطني والدولي**.

وقد ساهم إنشاء منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ثم اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ في ترسيخ هذا التطور. وأصبح احترام حقوق الإنسان جزءاً من التزامات الدول، ولا سيما الدول التي تنضم إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان .الأمم المتحدة

ومن هنا تبرز أهمية دراسة **الطبيعة القانونية** لحقوق الإنسان: هل هي حقوق طبيعية سابقة على القانون؟ أم أنها لا توجد إلا إذا اعترف بها القانون؟ وما مدى سلطة الدولة في تقييدها؟ وهل جميع الحقوق قابلة للتقييد؟ وما الحدود التي يجب أن تلتزم بها السلطة؟

المبحث الأول: الطبيعة القانونية لحقوق الإنسان

أولاً: المقصود بالطبيعة القانونية

يقصد بالطبيعة القانونية لحقوق الإنسان تحديد الأساس الذي تستند إليه هذه الحقوق، وبيان ما إذا كانت حقوقاً أصلية ملازمة للإنسان، أم أنها تنشأ من اعتراف القانون بها، وكذلك تحديد الآثار القانونية المترتبة عليها.

وتظهر أهمية هذا الموضوع في الإجابة عن سؤال أساسي:

هل الدولة هي التي تمنح الإنسان حقوقه، أم أن الدولة ملزمة بالاعتراف بحقوق موجودة أصلاً للإنسان؟

المطلب الأول: النظرية الطبيعية

ترى النظرية الطبيعية أن الإنسان يتمتع بمجموعة من الحقوق لمجرد كونه إنساناً، وأن هذه الحقوق لا تستمد وجودها من الدولة.

وبموجب هذا الاتجاه، فإن:

الدولة لا تنشئ حقوق الإنسان، وإنما تعترف بها وتضع الضمانات اللازمة لحمايتها.

ومن أمثلة هذه الحقوق:

- الحق في الحياة.
- الحق في الحرية.
- الحق في الكرامة.
- الحق في المساواة.

ويترتب على ذلك أن السلطة العامة لا تستطيع من حيث المبدأ اعتبار نفسها مصدراً مطلقاً للحقوق.

وهذا الاتجاه كان له تأثير كبير في تطور الفكر السياسي والقانوني، وفي ظهور فكرة **الحقوق والحريات الأساسية** ثم انتقالها إلى الدساتير الحديثة.

المطلب الثاني: النظرية الوضعية

تذهب المدرسة الوضعية إلى التركيز على القانون الوضعي باعتباره المصدر الأساسي للحماية القانونية.

فلا يكفي أن يكون هناك حق من الناحية الأخلاقية أو الفلسفية، وإنما يجب أن يعترف به النظام القانوني حتى يصبح قابلاً للمطالبة والحماية أمام السلطات المختصة.

ومن هنا يمكن التمييز بين:

وجود الحق من الناحية الإنسانية أو الأخلاقية

و

الحماية القانونية للحق.

فقد يكون الحق متصلاً بكرامة الإنسان، لكن القانون هو الذي يحدد كيفية ممارسته والجهة التي تحميه والجزاء المترتب على الاعتداء عليه.

المطلب الثالث: الاتجاه التوفيقي

يمكن القول إن الاتجاه الحديث لا يحتاج إلى الاختيار المطلق بين النظريتين.

فحقوق الإنسان ترتبط في أساسها بكرامة الإنسان وطبيعته، بينما يقوم القانون بتحديد مضمونها وضمان حمايتها وتنظيم وسائل ممارستها.

وهذا الاتجاه أكثر انسجاماً مع النظام الدولي الحديث لحقوق الإنسان، الذي يجمع بين الاعتراف بحقوق أصيلة للإنسان وبين إنشاء قواعد قانونية دولية ووطنية لحمايتها.

وتؤكد الأمم المتحدة أن حقوق الإنسان ملازمة لجميع البشر، وأن القانون الدولي لحقوق الإنسان يضع التزامات على الدول لاحترام هذه الحقوق وحمايتها وإعمالها .الأمم المتحدة

المبحث الثاني: حقوق الإنسان ليست منحة من الدولة

هذه نقطة مهمة جداً ينبغي توضيحها للطالب.

عندما ينص الدستور على أن للفرد حقاً في الحياة أو الحرية أو التعبير، فإن ذلك لا يعني أن الدولة "منحت" الإنسان هذه الحقوق.

بل إن وظيفة الدولة تتمثل في:

- الاعتراف بالحق.
- حمايته.
- تنظيم ممارسته.
- منع الاعتداء عليه.
- توفير وسائل الانتصاف عند انتهاكه.

ويظهر هذا المعنى بصورة واضحة في النظام الدولي لحقوق الإنسان.

فالدول تتحمل ثلاثة أنواع رئيسية من الالتزامات:

1.الالتزام بالاحترام

أي أن تمتنع الدولة عن التدخل غير المشروع في حقوق الإنسان.

2.الالتزام بالحماية

أي أن تتخذ الدولة الإجراءات اللازمة لحماية الأشخاص من انتهاكات حقوقهم، حتى عندما يكون مصدر الانتهاك شخصاً أو جهة غير حكومية.

3.الالتزام بالإعمال أو الوفاء

أي أن تتخذ الدولة الإجراءات الإيجابية اللازمة لتمكين الأفراد من التمتع بحقوقهم.

وهذه الثلاثية أصبحت من المبادئ الأساسية في فهم التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان .الأمم المتحدة

المبحث الثالث: الخصائص العامة لحقوق الإنسان

تتميز حقوق الإنسان بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الحقوق.

أولاً: العالمية

يقصد بعالمية حقوق الإنسان أنها تثبت لجميع البشر، بغض النظر عن:

- الجنسية.
- العرق.
- اللون.
- الجنس.
- الدين.
- اللغة.
- الأصل.
- الرأي السياسي.
- المركز الاجتماعي.

وقد أكدت الأمم المتحدة أن العالمية تمثل أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان .مكتب حقوق الإنسان في بانكوك

مثال

إذا كان شخص ما يحمل جنسية معينة، فهذا لا يعني أن حقه في الحياة أو الكرامة أقل من حق شخص يحمل جنسية أخرى.

ثانياً: عدم القابلية للتصرف

الأصل أن الإنسان لا يستطيع التنازل عن بعض حقوقه الأساسية، كما لا يجوز للآخرين سلبها منه بصورة تعسفية.

وقد وصفت الأمم المتحدة حقوق الإنسان بأنها **universal and inalienable**، أي عالمية وغير قابلة للتصرف من حيث الأصل .مكتبة البحث

لكن ينبغي هنا تنبيه الطلبة إلى مسألة مهمة:

عدم القابلية للتصرف لا تعني أن كل حق لا يمكن أن يخضع لأي تنظيم أو قيد.

فهناك حقوق يجوز تنظيم ممارستها وفق القانون، بينما توجد حقوق ذات حماية خاصة ولا يجوز الانتقاص منها في ظروف معينة.

ثالثاً: عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة

من المبادئ الأساسية أن حقوق الإنسان **غير قابلة للتجزئة**.

فلا يجوز القول إن الحقوق المدنية والسياسية أهم دائماً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالحق في التعليم، مثلاً، له أهمية في تمكين الإنسان من ممارسة حقوق أخرى.

والحق في الصحة يرتبط بالحق في الحياة.

والحق في حرية التعبير يرتبط بالمشاركة السياسية.

وقد أكدت الأمم المتحدة أن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لها مكانة أساسية في كرامة الإنسان ولا ينبغي ترتيبها بصورة تجعل بعضها أقل قيمة من البعض الآخر .المفوضية السامية لحقوق الإنسان

رابعاً: الترابط والتداخل بين الحقوق

حقوق الإنسان ليست جزرًا منفصلة.

بل إن التمتع بحق معين قد يكون مرتبطاً بالتمتع بحقوق أخرى.

مثال:

لا يمكن أن نتحدث بصورة واقعية عن ممارسة سياسية فعالة إذا كان الفرد:

- لا يستطيع الحصول على المعلومات.
- لا يستطيع التعبير عن رأيه.
- لا يستطيع الاجتماع.
- أو لا يستطيع الوصول إلى التعليم.

وكذلك فإن الحق في الصحة قد يرتبط بالتعليم والمياه والغذاء والبيئة.

وهذا هو المقصود بمبدأ **ترابط حقوق الإنسان واعتماد بعضها على بعض** .مكتب حقوق الإنسان في بانكوك

خامساً: المساواة وعدم التمييز

المساواة من أهم المبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان.

ومعنى المساواة أن يتمتع الأشخاص بالحقوق على أساس متساوٍ، وألا يخضعوا للتمييز غير المشروع.

وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مبدأ المساواة في الكرامة والحقوق، كما أصبح عدم التمييز مبدأً عابراً لمختلف منظومة حقوق الإنسان الدولية .مكتب حقوق الإنسان في بانكوك

المساواة لا تعني المعاملة المتطابقة دائماً

وهذه نقطة مهمة للطالب.

فقد تتطلب العدالة معاملة مختلفة لبعض الفئات بسبب اختلاف ظروفها.

مثلاً:

- توفير تسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة.
- حماية خاصة للطفل.
- حماية المرأة أثناء الحمل والولادة.

فالمعاملة المختلفة لا تكون تمييزاً غير مشروع إذا كانت تستند إلى سبب موضوعي ومشروع وتهدف إلى تحقيق المساواة الفعلية.

المبحث الرابع: حقوق الإنسان والحريات والقيود القانونية

من الأخطاء الشائعة الاعتقاد أن حقوق الإنسان تعني أن الفرد يستطيع ممارسة أي فعل دون قيود.

وهذا غير صحيح.

فممارسة الحقوق والحريات تتم في إطار المجتمع والقانون، ويجب أن تراعي حقوق الآخرين والمصلحة العامة وفق الضوابط القانونية.

وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٢٩ على إمكانية إخضاع ممارسة بعض الحقوق والحريات لقيود يحددها القانون، بهدف احترام حقوق الآخرين وتحقيق المتطلبات المشروعة للأخلاق والنظام العام والرفاه العام في مجتمع ديمقراطي . الأمم المتحدة

المطلب الأول: شروط تقييد الحق

عند دراسة أي قيد على حق من حقوق الإنسان، يجب على الطالب أن يسأل:

.1هل يوجد أساس قانوني للقيد؟

أي هل يستند القيد إلى قانون؟

.2هل الغرض من القيد مشروع؟

أي هل يهدف إلى حماية حق آخر أو مصلحة عامة مشروعة؟

.3هل القيد ضروري؟

أي هل توجد حاجة حقيقية إليه؟

.4هل القيد متناسب؟

وهذه من أهم النقاط.

فحتى إذا كان الهدف مشروعاً، لا ينبغي أن تتجاوز الوسيلة المستخدمة ما هو ضروري لتحقيق ذلك الهدف.

المطلب الثاني: مثال تطبيقي – حرية التعبير

حرية التعبير من الحقوق الأساسية.

لكن ممارسة حرية التعبير لا تعني إعطاء الشخص حق الاعتداء على حقوق الآخرين بلا حدود.

فقد تتداخل حرية التعبير مع:

- الحق في السمعة.
- الحق في الخصوصية.
- الأمن العام.
- حقوق الآخرين.

ومن هنا يظهر مفهوم **التوازن بين الحقوق والحريات**.

فوظيفة القانون ليست إلغاء الحرية، وإنما تنظيمها بطريقة تحقق التوازن بين حرية الفرد وحقوق الآخرين والمصلحة العامة.

المبحث الخامس: حقوق الإنسان في الدستور العراقي

اهتم الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ بحقوق الإنسان والحريات بصورة واضحة.

فقد نصت المادة **14** على مبدأ المساواة أمام القانون وعدم التمييز على أسس متعددة.

كما نصت المادة **15** على الحق في الحياة والأمن والحرية، وربطت الحرمان منها أو تقييدها بالقانون وبقرار من جهة قضائية مختصة .البرلمان العراقي

وهذا النص مهم جداً من الناحية القانونية؛ لأنه يوضح أن تقييد الحقوق الأساسية ليس متروكاً للإدارة أو السلطة بصورة مطلقة، وإنما يجب أن يخضع للقانون والضمانات القضائية.

الحماية الدستورية للكرامة والحرية

أكد الدستور العراقي في المادة **37** أن:

- حرية الإنسان وكرامته مصونة.
- لا يجوز توقيف الشخص أو التحقيق معه إلا بموجب قرار قضائي.
- يحظر التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية.
- لا يعتد بالاعتراف المنتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب.
- يحظر العمل القسري والعبودية والاتجار بالبشر .البرلمان العراقي

وهذا يمثل تطبيقاً مباشراً لمبدأ حماية الكرامة الإنسانية.

المبحث السادس: حقوق الإنسان والقاعدة الدستورية

ينص الدستور العراقي في المادة **13** على أن الدستور هو القانون الأسمى والأعلى في العراق، وأن أي نص قانوني يتعارض معه يعد باطلاً .الهيئة الوطنية للاستثمار

وهنا تظهر أهمية حقوق الإنسان دستورياً.

فإذا كان الدستور يحمي حقاً أو حرية أساسية، فإن التشريع الأدنى يجب ألا يتعارض مع الحماية الدستورية.

ومن هنا تظهر العلاقة بين:

حقوق الإنسان ← الدستور ← القانون ← القضاء.

وهذه العلاقة ستكون مهمة جداً عندما نصل في الأسبوع الحادي عشر إلى موضوع:

آليات حماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

المبحث السابع: هل جميع حقوق الإنسان مطلقة؟

لا.

وهنا يجب التفريق بين نوعين:

النوع الأول: حقوق تتمتع بحماية مطلقة أو خاصة

ومن أبرز الأمثلة حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والرق.

النوع الثاني: حقوق وحريات يجوز تنظيم ممارستها

مثل:

- حرية التعبير.
- حرية الاجتماع.
- حرية التظاهر.
- بعض صور حرية التنقل.

لكن **التنظيم لا يعني الإلغاء.**

وهذه قاعدة مهمة جداً:

تنظيم الحق شيء، وإلغاء الحق شيء آخر.

فإذا صدر قانون ينظم ممارسة التظاهر، فهذا لا يعني بالضرورة أنه يلغي حرية التظاهر.

أما إذا كان التنظيم يؤدي عملياً إلى منع ممارسة الحق بصورة كاملة، فقد يتحول من تنظيم إلى انتقاص غير مشروع من الحق.

المبحث الثامن: حقوق الإنسان وسيادة القانون

لا يمكن حماية حقوق الإنسان بصورة حقيقية من دون وجود **دولة القانون**.

وتقوم دولة القانون على مجموعة من المبادئ، أهمها:

١. خضوع الجميع للقانون.
٢. سمو الدستور.
٣. استقلال القضاء.
٤. الفصل بين السلطات.
٥. حماية الحقوق والحريات.
٦. عدم التعسف في استعمال السلطة.
٧. توفير وسائل الانتصاف القضائي.

ولهذا تؤكد الأمم المتحدة أن احترام حقوق الإنسان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود سيادة القانون على المستوى الوطني والدولي .

المفوضية السامية لحقوق الإنسان

المبحث التاسع: العلاقة بين حقوق الإنسان والسلطة العامة

يمكن تصور العلاقة بالشكل الآتي:

الفرد ← يتمتع بالحقوق والحريات

الدولة ← تتحمل واجب احترامها وحمايتها وإعمالها

القانون ← ينظم ممارسة الحقوق

القضاء ← يحمي الحقوق عند الاعتداء عليها

المؤسسات الوطنية ← تراقب وتعزز حقوق الإنسان

المنظمات الدولية ← تضع المعايير وتراقب الالتزام بها

وهذا البناء هو الذي يؤدي إلى الانتقال من مجرد الاعتراف النظري بحقوق الإنسان إلى حمايتها بصورة فعلية.

مثال تطبيقي للمناقشة داخل المحاضرة

الحالة:

صدر قرار إداري بمنع موظف من التعبير عن رأيه بصورة مطلقة، دون وجود نص قانوني واضح يبرر المنع.

أسئلة للطلبة:

١. هل حرية التعبير حق من حقوق الإنسان؟
٢. هل يجوز للسلطة تقييدها؟
٣. هل يكفي صدور قرار إداري لتقييدها؟
٤. هل يوجد أساس قانوني؟
٥. هل القيد ضروري؟
٦. هل القيد متناسب مع الهدف؟
٧. ما الجهة التي يستطيع الموظف اللجوء إليها للطعن؟

لمحاضرة الثالثة
جذور حقوق الإنسان في الحضارات القديمة
العراق القديم والحضارة الفرعونية

أولاً: أهداف المحاضرة

بعد دراسة هذه المحاضرة، يُفترض أن يكون الطالب قادراً على:

١. التعرف على الجذور التاريخية لفكرة حقوق الإنسان.
٢. بيان إسهام حضارات العراق القديم في تطور الفكر القانوني.
٣. التعرف على أهم القوانين العراقية القديمة.
٤. بيان أهمية قانون حمورابي في تاريخ التشريع.
٥. تحليل بعض مظاهر حماية الفرد في القوانين العراقية القديمة.
٦. التعرف على مفهوم العدالة في الحضارة المصرية القديمة.
٧. فهم مفهوم **ماعت (Maat)** وعلاقته بالقانون والعدالة.
٨. التمييز بين المفاهيم القديمة للعدالة ومفهوم حقوق الإنسان الحديث.
٩. تقييم مدى إمكانية اعتبار القوانين القديمة مصدراً مباشراً لحقوق الإنسان المعاصرة.

تمهيد

عندما نتحدث عن حقوق الإنسان في العصر الحديث، قد يتبادر إلى الذهن أن هذه الحقوق ظهرت لأول مرة في القرن العشرين، ولا سيما مع صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948.

وهذا التصور غير دقيق.

ففكرة **العدالة، وحماية الإنسان من الظلم، وتنظيم علاقة الحاكم بالمحكوم، وحماية الملكية والأسرة والمعاملات، وتحديد الجرائم والعقوبات** لها جذور قديمة جداً.

وقد كانت حضارات وادي الرافدين ومصر القديمة من أبرز الحضارات التي شهدت تطوراً مبكراً في التنظيم القانوني.

لكن ينبغي على الطالب أن يكون دقيقاً في هذا المجال:

لا يجوز القول إن العراقيين القدماء أو المصريين القدماء كانوا يعرفون "حقوق الإنسان" بالمفهوم القانوني المعاصر كما نعرفه اليوم.

والأصح أن نقول إن تلك الحضارات قدمت **إرهاصات وجذوراً تاريخية وفكرية وقانونية** لبعض المبادئ التي أصبحت لاحقاً جزءاً من منظومة حقوق الإنسان.

المبحث الأول
حقوق الإنسان في العراق القديم

تكتسب دراسة العراق القديم أهمية خاصة؛ لأن بلاد الرافدين شهدت ظهور مجتمعات منظمة ومدناً ودولاً وقواعد قانونية مكتوبة في وقت مبكر جداً.

وقد تطورت في بلاد الرافدين مجموعة من القوانين، من أهمها:

- إصلاحات أوركاجينا.
- قانون أور-نمو.
- قوانين لبيت عشتار.
- قوانين أشنونا.
- قانون حمورابي.

وهذه القوانين تمثل مراحل مهمة في تاريخ التشريع القديم.

المطلب الأول: إصلاحات أوركاجينا

يُنسب إلى **أوركاجينا**، حاكم مدينة لكش السومرية، عدد من الإصلاحات التي تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد.

وتكتسب هذه الإصلاحات أهمية في تاريخ الفكر القانوني لأنها ارتبطت بمحاولة معالجة بعض مظاهر الاستغلال والفساد والاعتداء على مصالح السكان.
ويستفاد من ذلك أن فكرة الحد من تعسف أصحاب السلطة أو الموظفين ليست فكرة حديثة تماماً، وإنما لها جذور قديمة.
لكن يجب الحذر من وصف إصلاحات أوركاجينا بأنها "إعلان لحقوق الإنسان"؛ فهذا تعبير حديث لا يتطابق تماماً مع طبيعة المجتمع السومري.

المطلب الثاني: قانون أور-نمو

يعد **قانون أور-نمو** من أقدم مجموعات القوانين المكتوبة المعروفة في تاريخ البشرية.
وتظهر أهميته في انتقال المجتمع من الاعتماد على الأعراف والعادات وحدها إلى صياغة قواعد قانونية مكتوبة تنظم جوانب مختلفة من الحياة.
وتضمنت القواعد القديمة معالجة موضوعات مثل:

- الجرائم.
- العقوبات.
- الأسرة.
- الملكية.
- بعض المنازعات.

وتكشف هذه القوانين عن تطور مهم في فكرة **تحديد المسؤولية والعقوبة وفق قاعدة قانونية**.
وهذا يمثل خطوة مهمة في تاريخ العدالة القانونية.

المطلب الثالث: قوانين أشنونا

ظهرت قوانين أشنونا في منطقة بلاد الرافدين، وتضمنت أحكاماً تتعلق بمجالات متعددة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
وتظهر فيها أهمية القانون في:

- تنظيم الأسعار.
- حماية بعض المعاملات.
- تنظيم الأسرة.
- تنظيم المسؤولية عن الأضرار.
- تحديد بعض العقوبات.

وتكشف هذه القوانين عن تطور المجتمع العراقي القديم من مرحلة القواعد العرفية البسيطة إلى نظام قانوني أكثر تنظيماً.

المبحث الثاني

قانون حمورابي

يُعد قانون حمورابي أشهر القوانين العراقية القديمة، ويرجع إلى عهد الملك البابلي **حمورابي**.
وقد حفظ النص على مسلة شهيرة، وتوجد نسخة أصلية منها في متحف اللوفر، بينما توجد نسخ وقوالب أخرى في مؤسسات مختلفة. ويصف المتحف البريطاني المسلة بأنها من العصر البابلي القديم، وأن النص يتضمن مقدمة وقوانين وخاتمة، ويشير إلى مجموعة واسعة من القواعد التي نظمت العلاقات الخاصة والعامة .المتحف البريطاني
ويضم النص المعروف تقليدياً **282حكماً قانونياً**، وقد تناول موضوعات متنوعة في الحياة البابلية.

المطلب الأول: فلسفة قانون حمورابي

من المهم جداً ألا ندرس قانون حمورابي باعتباره مجرد مجموعة من العقوبات.
فمقدمة القانون تقدم الحاكم بوصفه مسؤولاً عن:

- إقامة العدل.
- حماية الضعيف.
- مكافحة الشر.
- تنظيم المجتمع.
- تحقيق الاستقرار.

وتذكر ترجمة النص أن حمورابي قدم نفسه بوصفه حاكماً يعمل على تحقيق العدالة وحماية الضعيف ومنع القوي من إلحاق الضرر به .مشروع أفالون

وهذه الفكرة مهمة جداً بالنسبة لموضوع حقوق الإنسان.

فحتى وإن لم تكن هناك مساواة بالمفهوم المعاصر، نجد فكرة مهمة وهي:

وظيفة السلطة ليست القوة فقط، وإنما تحقيق العدل وحماية المجتمع.

المطلب الثاني: مبدأ سيادة القاعدة القانونية

من أبرز الجوانب المهمة في قانون حمورابي أن العلاقات الاجتماعية لم تكن متروكة بالكامل للأهواء الشخصية، وإنما أصبحت هناك قواعد محددة يمكن الرجوع إليها.

وهذا يمثل تطوراً مهماً في تاريخ القانون.

فعندما يعرف الفرد مسبقاً أن فعلاً معيناً يؤدي إلى عقوبة محددة، فإن ذلك يساعد على:

- الحد من التعسف.
- تحقيق قدر من الاستقرار.
- توحيد المعاملة في الحالات المتشابهة.
- معرفة الأفراد لحقوقهم والتزاماتهم.

ومن هنا يمكن للطالب أن يربط بين:

القانون المكتوب ← إمكانية معرفة القاعدة ← الحد من التعسف ← العدالة القانونية.

المطلب الثالث: حماية الضعيف

من الأفكار اللافتة في مقدمة قانون حمورابي تقديم الحاكم نفسه باعتباره حامياً للمظلوم والضعيف.

وهذه الفكرة لا تعني وجود مفهوم المساواة الحديث، لكنها تكشف عن إدراك مبكر لفكرة أن السلطة يجب أن تتدخل لمنع الظلم.

وتذكر النصوص المترجمة لقانون حمورابي أن الغاية المعلنة كانت تحقيق العدالة ومنع القوي من إيذاء الضعيف .مشروع أفالون

وهنا يمكن للمدرس أن يطرح على الطلبة السؤال الآتي:

هل حماية الضعيف تعني وجود حقوق إنسان بالمعنى الحديث؟

والإجابة:

لا، ولكنها تمثل جذراً تاريخياً لفكرة حماية الإنسان من التعسف والظلم.

المطلب الرابع: تنظيم القضاء

اهتم قانون حمورابي بالقضاء وأداء القضاة.

ومن الأمثلة المهمة أن القانون وضع مسؤولية على القاضي إذا أخطأ في الحكم نتيجة خطئه، كما ورد في إحدى المواد أن القاضي الذي يغير حكماً سبق أن أصدره بصورة خاطئة يتعرض لعقوبة مالية وعزله من منصبه .مشروع أفالون

وهذه المسألة ذات أهمية كبيرة عند مقارنتها بالقانون الحديث.

فاليوم توجد مبادئ مثل:

- استقلال القضاء.
- مسؤولية القاضي وفق القانون.
- ضرورة تسبيب الأحكام.
- الطعن في الأحكام.
- ضمانات المحاكمة العادلة.

أما في قانون حمورابي فلا يجوز إسقاط المفاهيم الحديثة عليه بصورة كاملة.

ولكن يمكن القول إن وجود قواعد تضبط عمل القاضي يمثل **مرحلة مبكرة في تطور فكرة خضوع القضاء لقواعد محددة.**

المطلب الخامس: مبدأ الإثبات

اهتمت بعض أحكام قانون حمورابي بمسألة الاتهام والإثبات.

فعلى سبيل المثال، تضمنت مواد منه معالجة للاتهام غير المثبت، ورتبت آثاراً على تقديم اتهام خطير دون إثباته .مشروع أفالون

وهذا يكشف عن إدراك قديم لأهمية عدم ترك الاتهام دون ضوابط.

لكن نظام الإثبات آنذاك كان مختلفاً بصورة جوهرية عن النظام القانوني المعاصر، ولذلك لا ينبغي مساواته بمبدأ **قرينة البراءة** في صورته الحديثة.

المبحث الثالث

مظاهر حماية الإنسان في القوانين العراقية القديمة

يمكن للباحث أن يستخلص عدداً من المظاهر التي تشكل جذوراً تاريخية لبعض أفكار حقوق الإنسان.

أولاً: حماية الحياة

كانت القوانين القديمة تجرّم أفعالاً تؤدي إلى قتل الإنسان، وإن اختلفت العقوبات بحسب المركز الاجتماعي والظروف.

ثانياً: حماية الملكية

نظمت القوانين العراقية القديمة:

- ملكية الأراضي.
- العقود.
- السرقة.
- الإضرار بالممتلكات.

ثالثاً: حماية الأسرة

نظمت:

- الزواج.
- الطلاق.
- المهر.
- العلاقات الأسرية.
- بعض حقوق الأطفال.

رابعاً: تنظيم العمل

تناولت بعض القوانين القديمة:

- أجور العمال.
- مسؤولية أصحاب الأعمال.
- بعض صور العمل الزراعي.
- الأضرار الناتجة عن العمل.

خامساً: تنظيم المسؤولية

وضعت القوانين قواعد لتحميل الشخص نتائج أفعاله، وهو مبدأ أساسي في القانون الحديث.

المبحث الرابع

هل كان هناك مبدأ للمساواة في العراق القديم؟

هنا ينبغي التوقف عند نقطة مهمة.

لم تكن المجتمعات العراقية القديمة قائمة على المساواة القانونية بالمفهوم الحديث.

فالمجتمع كان طبقياً، وكانت بعض العقوبات والمعاملات تختلف بحسب المركز الاجتماعي للشخص.

ولهذا لا يصح أن نقول إن قانون حمورابي أقر مبدأ المساواة أمام القانون بمعناه الدستوري الحديث.

لكن يمكن القول إن القانون وضع **قواعد عامة لتنظيم العلاقات**، وسعى إلى الحد من بعض صور الظلم والفوضى.

وهذا فرق يجب أن يفهمه الطالب جيداً.

المبحث الخامس

الحضارة المصرية القديمة

تمثل الحضارة المصرية القديمة تجربة مهمة أخرى في تاريخ القانون والعدالة.

ولم يصلنا قانون مصري قديم متكامل يماثل قانون حمورابي من حيث وجود مجموعة مدونة كاملة على شكل "قانون"، لكن الأدلة التاريخية تشير إلى وجود نظام قانوني وقضائي متطور.

وتشير الدراسات الأكاديمية إلى أن القانون المصري القديم ارتبط بصورة وثيقة بمفهوم **ماعت Maat**، الذي ارتبط بالحق والعدل والتوازن والنظامscielo.org.za .

المطلب الأول: مفهوم ماعت

يعد مفهوم **ماعت** من أهم المفاهيم القانونية والفلسفية في الحضارة المصرية.

وكان يشير إلى معانٍ متداخلة، من بينها:

- الحق.
- العدالة.
- الحقيقة.
- التوازن.
- النظام.
- الاستقامة.

وكانت ماعت تمثل معياراً للعدالة والنظام في المجتمع المصري القديمscielo.org.za .

وبذلك لم تكن العدالة مجرد مجموعة من النصوص، وإنما ارتبطت بفكرة أوسع عن النظام الصحيح للمجتمع والكون.

المطلب الثاني: ماعت والقضاء

كان القضاء المصري القديم مرتبطاً بمبدأ ماعت.

وتشير الدراسات إلى أن المسؤولين والقضاة كانوا ينظرون إلى ماعت باعتبارها معياراً للعدالة، وأن كبار المسؤولين القضائيين ارتبطوا رمزياً بهذا المفهومscielo.org.za .

وهذا يعني أن العدالة لم تكن مجرد تنفيذ آلي لأوامر الحاكم، بل كان هناك تصور بأن الحكم الصحيح يجب أن ينسجم مع **الحق والعدل والنظام**.

المطلب الثالث: فكرة الإنصاف

من الأفكار المهمة في التراث المصري القديم التأكيد على ضرورة الاستماع إلى الشكاوى وتحقيق العدالة.

وتظهر هذه الأفكار بصورة واضحة في الأدب المصري القديم، ومن أبرز الأمثلة **قصة الفلاح الفصيح The Tale of the Eloquent Peasant**– التي ارتبطت بمفهوم العدالة والإنصاف وإيصال شكوى المظلوم إلى السلطة.

وتستخدم الدراسات التاريخية هذه القصة باعتبارها مصدراً مهماً لفهم التصور المصري القديم للعدالة والقانونir.unisa.ac.za .

المبحث السادس

المرأة ومركزها القانوني في مصر القديمة

من الموضوعات المهمة التي يمكن تناولها في دراسة حقوق الإنسان في مصر القديمة **المركز القانوني للمرأة**.

وتشير الدراسات التاريخية إلى وجود قدرة للمرأة المصرية على الدخول في بعض المعاملات القانونية والمالية، وامتلاك الأموال والتصرف فيها ضمن النظام القانوني والاجتماعي لذلك العصر.

لكن يجب أيضاً عدم إسقاط مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة كما هو معروف اليوم على المجتمع المصري القديم.

فالواقع التاريخي كان مختلفاً من حيث:

- طبيعة الأسرة.
- المركز الاجتماعي.
- السلطة السياسية.
- البنية الاقتصادية.
- الأدوار الاجتماعية.

ومن ثم فإن المقارنة يجب أن تكون **تاريخية وقانونية** وليست مجرد مقارنة أخلاقية مع العصر الحديث.

المبحث السابع

مقارنة بين العراق القديم ومصر القديمة

مصر القديمة	العراق القديم	وجه المقارنة
العرف والأوامر الملكية والتقاليد القانونية	الأعراف والقوانين الملكية	مصدر القواعد
نظام قانوني قائم على ماعت	قانون حمورابي	أبرز نموذج
ماعت: الحق والعدل والتوازن والنظام	إقامة الحق وتنظيم المجتمع	مفهوم العدالة
جهاز قضائي ومرجعيات إدارية وقضائية	قواعد وإجراءات وعقوبات محددة	القضاء
معروفة في النظام القانوني المصري	واضحة في القوانين	حماية الملكية
الأسرة والملكية والعقود	الزواج والطلاق والميراث	حماية الأسرة
غير متحققة بالمفهوم الحديث	غير متحققة	المساواة الحديثة
غير موجودة بصورتها المعاصرة	غير موجودة بصورتها المعاصرة	حقوق الإنسان الحديثة
تطوير مفهوم العدالة والنظام القانوني	تطوير التشريع المكتوب	الأهمية التاريخية

المبحث الثامن

الفرق بين القانون القديم وحقوق الإنسان المعاصرة

هذه النقطة هي **الأهم في المحاضرة**.

عندما ندرس قانون حمورابي أو القانون المصري القديم، لا ينبغي أن نقول:

"كانت هناك حقوق إنسان كاملة في العراق القديم".

بل الأدق أن نقول:

ظهرت في الحضارات القديمة قواعد وأفكار قانونية شكلت بعض الجذور التاريخية لمبادئ العدالة وحماية الإنسان، لكنها لم تكن حقوق الإنسان بالمفهوم القانوني العالمي المعاصر.

والسبب أن مفهوم حقوق الإنسان الحديث يقوم على مبادئ لم تكن مكتملة في المجتمعات القديمة، ومنها:

- العالمية.
- المساواة الشاملة.
- عدم التمييز.
- الحريات الأساسية.
- الكرامة الإنسانية.
- الحقوق السياسية للجميع.
- الحماية الدولية.
- المسؤولية الدولية عن الانتهاكات.

المبحث التاسع

القيمة التاريخية للحضارات العراقية والمصرية

يمكن تلخيص إسهام الحضارات القديمة في ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: الانتقال من القوة إلى القاعدة

أصبح من الضروري تنظيم المجتمع من خلال قواعد معروفة.

المستوى الثاني: تقييد السلطة بالقواعد

حتى وإن كان الحاكم يتمتع بسلطة واسعة، فإن وجود قواعد مكتوبة يمثل تطوراً في فكرة تنظيم السلطة.

المستوى الثالث: ترسيخ مفهوم العدالة

برزت فكرة أن وظيفة الحكم ليست السيطرة فقط، وإنما تحقيق النظام والعدل وحماية المجتمع.

ومن هنا يمكن اعتبار الحضارات القديمة إحدى المراحل التي ساهمت في **التطور التاريخي الطويل للفكر القانوني الذي انتهى إلى مفهوم حقوق الإنسان الحديث**.

تطبيق صفي

الحالة الأولى:

شخص قوي اعتدى على شخص ضعيف.

السؤال:

هل تدخل السلطة لحماية الضعيف يمثل حقاً من حقوق الإنسان؟

المناقشة:

في المفهوم الحديث نعم، لأن حماية الإنسان من الاعتداء جزء من منظومة حقوق الإنسان.

أما في العراق القديم، فإن وجود قاعدة تحمي الضعيف لا يعني بالضرورة وجود "حق إنسان" بالمفهوم المعاصر، وإنما يمثل تطوراً في مفهوم العدالة وحماية المجتمع.

الحالة الثانية:

صدر حكم من قاضٍ ثم تبين أن القاضي أخطأ نتيجة تقصيره.

السؤال:

ما أهمية وجود مسؤولية على القاضي؟

الإجابة التعليمية:

وجود قواعد تضبط عمل القاضي يمثل خطوة تاريخية باتجاه الحد من التعسف القضائي، وإن كان لا يساوي بمفرده مفهوم استقلال القضاء والمحاكمة العادلة الحديث.

نشاط للطلبة

قسم الطلبة إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى:

تبحث عن مظاهر حماية الإنسان في قانون حمورابي.

المجموعة الثانية:

تبحث عن مظاهر العدالة في مفهوم ماعت المصري.

ثم يطلب من كل مجموعة الإجابة عن السؤال:

هل يمكن وصف هذه المظاهر بأنها حقوق إنسان، أم أنها مجرد جذور تاريخية لحقوق الإنسان؟ ولماذا؟

وهذا السؤال سيقود الطلبة بصورة طبيعية إلى المحاضرة التالية حول **الفكر الفلسفي واليوناني والروماني**.

خلاصة المحاضرة

يمكن تلخيص المحاضرة في النقاط الآتية:

١. لم يظهر مفهوم حقوق الإنسان الحديث بصورة مفاجئة.
٢. للحضارات القديمة إسهامات مهمة في تطور فكرة العدالة والقانون.
٣. كان العراق القديم من أبرز المراكز المبكرة للتشريع المكتوب.
٤. يمثل قانون حمورابي نموذجاً بارزاً للتشريع البابلي القديم.
٥. تضمن قانون حمورابي قواعد تتعلق بالعدالة والقضاء والملكية والأسرة والعقوبات.
٦. ارتبط القانون المصري القديم بمفهوم **ماعت** الذي جمع معاني الحق والعدل والتوازن والنظام scielo.org.za .
٧. لا يجوز مساواة القوانين القديمة بمنظومة حقوق الإنسان الحديثة.
٨. تمثل الحضارات القديمة **جذوراً تاريخية وفكرية** لتطور مفهوم حقوق الإنسان.
٩. يعد الانتقال من العرف إلى القانون المكتوب خطوة مهمة في تاريخ حماية الحقوق.
١٠. تطور مفهوم حقوق الإنسان لاحقاً من مجرد العدالة الداخلية إلى منظومة قانونية وطنية ودولية متكاملة.

أسئلة المناقشة

١. ما المقصود بالجذور التاريخية لحقوق الإنسان؟
٢. ما أهم القوانين العراقية القديمة؟
٣. ما أهمية قانون حمورابي في تاريخ التشريع؟
٤. هل يمكن اعتبار قانون حمورابي قانوناً لحقوق الإنسان؟ ناقش.
٥. ما مظاهر حماية الفرد في القوانين العراقية القديمة؟
٦. ما المقصود بمفهوم **ماعت**؟
٧. ما علاقة ماعت بالقانون والقضاء المصري؟
٨. قارن بين مفهوم العدالة في العراق القديم ومصر القديمة.
٩. لماذا لا يجوز إسقاط مفهوم حقوق الإنسان الحديث على المجتمعات القديمة؟
١٠. هل تمثل القوانين القديمة جذوراً لحقوق الإنسان؟ وضح.

لمحاضرة الرابعة

حقوق الإنسان في الفكر الفلسفي اليوناني والروماني

أولاً: أهداف المحاضرة

بعد دراسة هذه المحاضرة، يُفترض أن يكون الطالب قادراً على:

١. بيان موقف الفكر اليوناني القديم من الإنسان والعدالة والحرية.
٢. التعرف على إسهامات سقراط وأفلاطون وأرسطو في الفكر القانوني والسياسي.
٣. بيان مفهوم العدالة عند أفلاطون.
٤. تحليل مفهوم المواطنة والديمقراطية في أثينا.
٥. بيان حدود مفهوم الحرية والمساواة في المجتمع اليوناني.
٦. التعرف على إسهام الفكر الروماني في تطوير مفهوم القانون الطبيعي.
٧. بيان دور المدرسة الرواقية في ترسيخ فكرة وحدة الجنس البشري.
٨. التعرف على إسهامات شيشرون في الفكر القانوني.
٩. بيان أثر الفكر اليوناني والروماني في التطور اللاحق لحقوق الإنسان.

تمهيد

بعد أن تعرفنا في المحاضرة السابقة على بعض الجذور القانونية في حضارات العراق القديم ومصر القديمة، ننتقل في هذه المحاضرة إلى مرحلة مختلفة، وهي **الفكر الفلسفي اليوناني والروماني**.

ففي الحضارات القديمة كان التركيز بصورة كبيرة على تنظيم المجتمع وتحقيق العدالة من خلال القواعد القانونية والدينية والعرفية.

أما عند اليونانيين، فقد بدأ الإنسان يطرح أسئلة فلسفية أكثر عمقاً، مثل:

- ما العدالة؟
- ما الدولة الصالحة؟
- ما القانون العادل؟
- هل القانون الذي تضعه السلطة يكون عادلاً دائماً؟
- ما الحرية؟
- ما علاقة الفرد بالدولة؟
- هل يوجد قانون أعلى من القوانين التي يضعها الحكام؟

وقد ساهمت هذه الأسئلة في انتقال الفكر من مجرد **تنظيم المجتمع** إلى البحث عن **الأساس الأخلاقي والفلسفي للقانون والعدالة**.

ثم جاء الفكر الروماني ليطور بصورة خاصة فكرة **القانون الطبيعي**، وهي من أهم الأفكار التي ستؤثر لاحقاً في تطور مفهوم الحقوق الطبيعية وحقوق الإنسان.

المبحث الأول

حقوق الإنسان في الفكر اليوناني

المطلب الأول: طبيعة المجتمع اليوناني

ظهرت في اليونان القديمة مدن-دول مستقلة، ومن أشهرها:

- أثينا.
- إسبرطة.

وكان لكل مدينة نظام سياسي واجتماعي خاص بها.

ومن أهم ما يميز التجربة الأثينية ظهور صورة مبكرة من **الديمقراطية المباشرة**، حيث كان المواطنون يشاركون بصورة مباشرة في بعض القرارات السياسية.

لكن يجب الانتباه إلى أن مفهوم "المواطن" في أثينا لم يكن شاملاً لجميع السكان.

فلم يكن جميع أفراد المجتمع يتمتعون بالمشاركة السياسية، إذ استبعدت فئات عديدة، ومن بينها النساء والعبيد والأجانب.

ومن هنا نصل إلى نتيجة مهمة:

الديمقراطية اليونانية كانت خطوة مهمة في تاريخ المشاركة السياسية، لكنها لم تكن ديمقراطية شاملة بالمفهوم الحديث لحقوق الإنسان.

المبحث الثاني

سقراط وفكرة الإنسان والفضيلة

يعد **سقراط** من أهم الفلاسفة الذين أعادوا توجيه الفلسفة اليونانية نحو الإنسان والمجتمع والأخلاق.

وكان يهتم بالسؤال عن:

- الخير.
- العدالة.
- الفضيلة.
- الحقيقة.
- الحياة الصالحة.

وكان يرى أن المعرفة والفضيلة ترتبطان بالسلوك الصحيح.

ومن الأفكار المهمة في الفكر السقراطي أن الإنسان ينبغي ألا يعيش حياة تقوم على الظلم، وأن البحث عن الحقيقة والفضيلة جزء أساسي من الحياة الإنسانية.

سقراط والقانون

تظهر أهمية سقراط بالنسبة للفكر القانوني في موقفه من القانون والدولة.

وتروي المصادر الفلسفية، ولا سيما حوار **كريتون** لأفلاطون، أن سقراط رفض الهروب من تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحقه، وناقش مع تلاميذه العلاقة بين الفرد والقانون.

ولا يعني ذلك أن سقراط اعتبر كل قانون عادلاً بالضرورة، وإنما تبرز في قصته أسئلة عميقة حول:

- واجب احترام القانون.
- العلاقة بين الفرد والدولة.
- العدالة.
- الالتزام بالقواعد القانونية.

وهذه الأسئلة ما زالت حاضرة في القانون الحديث.

المبحث الثالث

أفلاطون والعدالة

يُعد **أفلاطون** من أبرز الفلاسفة الذين تناولوا مفهوم العدالة بصورة منظمة، ولا سيما في كتابه **الجمهورية**.

وكان السؤال الأساسي الذي حاول الإجابة عنه:

ما العدالة؟ وكيف يمكن بناء الدولة العادلة؟

ويرى أفلاطون أن العدالة تتحقق عندما يؤدي كل فرد وظيفته المناسبة داخل المجتمع، وتعمل أجزاء الدولة بصورة منسجمة.

وقسّم المجتمع في تصوره المثالي إلى فئات مختلفة، لكل منها وظيفة.

وهنا تختلف نظرية أفلاطون عن مفهوم المساواة الحديث.

فهو لم يكن يدعو إلى المساواة السياسية الشاملة بين جميع أفراد المجتمع، وإنما كان يركز على **تحقيق الانسجام والنظام والعدالة داخل الدولة**.

المطلب الأول: العدالة عند أفلاطون

يمكن تبسيط تصور أفلاطون للعدالة بالقول:

العدالة هي أن يؤدي كل فرد وظيفته وأن لا يتدخل في وظيفة غيره بما يؤدي إلى اضطراب المجتمع.

وهذا التصور يمثل مرحلة مهمة في تاريخ الفكر القانوني؛ لأنه جعل العدالة موضوعاً فلسفياً يمكن تحليله بصورة مستقلة عن إرادة الحاكم.

المطلب الثاني: الدولة المثالية

تصور أفلاطون الدولة المثالية على أساس وجود فئات مختلفة، من أهمها:

١. الحكام والفلاسفة.

٢. الحراس والمحاربون.
٣. المنتجون وأصحاب الحرف والزراعة والتجارة.

وكان يرى أن الحكم ينبغي أن يكون بيد من يمتلك المعرفة والحكمة.
ومن هنا ظهرت فكرته الشهيرة عن **الفيلسوف الحاكم**.
لكن من منظور حقوق الإنسان الحديث، يوجه إلى هذا التصور نقد مهم:
فحقوق الإنسان المعاصرة تقوم على:

- المساواة.
- المشاركة السياسية.
- حرية الاختيار.
- حق المواطنين في المشاركة في إدارة شؤون الدولة.

بينما تصور أفلاطون كان يقوم على تقسيم المجتمع وتحديد الوظائف وفق تصور فلسفي معين.

المبحث الرابع
أرسطو والعدالة
يحتل **أرسطو** مكانة مهمة جداً في تاريخ الفكر القانوني والسياسي.
وقد تناول موضوعات:

- الدولة.
- القانون.
- العدالة.
- المواطنة.
- الحرية.
- أشكال الحكم.

وفي كتابه **السياسة** وكتاب **الأخلاق إلى نيقوماخوس** ناقش أرسطو مفهوم العدالة بصورة تفصيلية.

المطلب الأول: العدالة عند أرسطو
ميز أرسطو بين صور متعددة للعدالة.
ومن أهم تقسيماته:
.1العدالة التوزيعية
وتتعلق بتوزيع المنافع والأعباء داخل المجتمع.
ولا تعني بالضرورة إعطاء الجميع الشيء نفسه، وإنما توزيع الأشياء وفق معيار يراه المجتمع عادلاً.
.2العدالة التصحيحية
وتتعلق بإعادة التوازن عند وقوع الضرر أو الاعتداء.
وتظهر في:

- التعويض.
- العقوبة.
- إصلاح الضرر.

وهذا التصنيف كان له تأثير كبير على الفكر القانوني اللاحق.

المطلب الثاني: العدالة والمساواة
ناقش أرسطو العلاقة بين العدالة والمساواة.
ومن الأفكار الأساسية لديه أن:
معاملة المتساوين بالمثل، ومعاملة المختلفين بما يتناسب مع اختلافهم.
وهذه الفكرة، مع اختلاف السياق التاريخي والفلسفي، تقترب من بعض صور مفهوم **المساواة الموضوعية** في القانون الحديث.
فالمساواة ليست دائماً أن يحصل الجميع على النتيجة نفسها، وإنما قد تتطلب العدالة مراعاة اختلاف الظروف.

المطلب الثالث: الإنسان بوصفه كائناً سياسياً

من أشهر أفكار أرسطو وصفه الإنسان بأنه:

حيوان سياسي / كائن مدني بطبيعته.

ويقصد بذلك أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بصورة كاملة خارج المجتمع، وأن الحياة السياسية والاجتماعية جزء من طبيعته.

ومن هنا اهتم أرسطو بمفهوم **المواطنة** والمشاركة في إدارة المدينة.

لكن المواطنة عند أرسطو لم تشمل جميع أفراد المجتمع بالمفهوم الحديث.

فكانت هناك فئات مستبعدة من المشاركة السياسية.

المبحث الخامس

الحرية والمواطنة في الفكر اليوناني

كان مفهوم الحرية عند اليونانيين مرتبطاً بصورة كبيرة بالمشاركة في الحياة السياسية للمدينة.

فالمواطن الحر هو الذي يستطيع المشاركة في إدارة شؤون المدينة.

لكن هذه الحرية كانت محدودة بفئة المواطنين.

وهنا يظهر اختلاف جوهري بين:

الحرية اليونانية القديمة

الحرية بوصفها مشاركة المواطن في الحياة السياسية للمدينة.

الحرية الحديثة

الحرية بوصفها حقاً أصيلاً لكل إنسان، سواء كان مواطناً أم لا، مع ضمانات قانونية محددة.

المبحث السادس

حدود الفكر اليوناني في مجال حقوق الإنسان

رغم الأهمية الكبيرة للفكر اليوناني، فإنه لم يصل إلى مفهوم حقوق الإنسان الحديث.

ومن أبرز الحدود:

أولاً: عدم شمول المساواة لجميع السكان

لم يكن جميع أفراد المجتمع متساوين في الحقوق السياسية.

ثانياً: وجود نظام الرق

كان الرق جزءاً من البناء الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات اليونانية القديمة.

ثالثاً: استبعاد المرأة من المشاركة السياسية

كانت المشاركة السياسية في المدن اليونانية مقصورة بدرجة كبيرة على المواطنين الذكور.

رابعاً: أولوية المدينة على الفرد

كان الفرد ينظر إليه في إطار المدينة والمجتمع السياسي، وليس باعتباره صاحب حقوق عالمية مستقلة عن الدولة.

وهذا يوضح مرة أخرى ضرورة عدم إسقاط المفاهيم الحديثة على الحضارات القديمة بصورة مباشرة.

المبحث السابع

الفكر الروماني وحقوق الإنسان

انتقل الفكر القانوني من اليونان إلى روما، حيث تطور بصورة كبيرة.

وقد كان للرومان إسهام بالغ الأهمية في:

- تطوير القانون.
- تنظيم القضاء.
- تنظيم الملكية.
- العقود.
- المسؤولية.
- الأحوال الشخصية.
- القانون العام والخاص.

لكن أهم ما يهمنا في مادة حقوق الإنسان هو **القانون الطبيعي**.

المطلب الأول: القانون الطبيعي

يقوم مفهوم القانون الطبيعي على فكرة وجود مبادئ للعدالة تتجاوز القوانين التي تضعها السلطة.

أي أن هناك نوعاً من القواعد أو المبادئ التي تستند إلى:

- العقل.
- الطبيعة.
- العدالة.
- القيم الإنسانية.

ومن هنا ظهر السؤال:

إذا صدر قانون وضعي يتعارض مع العدالة، فهل يصبح عادلاً لمجرد أنه صدر عن السلطة؟

هذا السؤال سيكون له تأثير كبير جداً في التطور اللاحق لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: المدرسة الرواقية

كان للفلسفة الرواقية تأثير مهم في الفكر الروماني.

ومن الأفكار الأساسية عند الرواقيين:

- وحدة الطبيعة الإنسانية.
- خضوع الإنسان للعقل.
- وجود نظام كوني عام.
- اشتراك البشر في طبيعة إنسانية واحدة.

ومن هنا ساعد الفكر الرواقي في تطوير فكرة أن الإنسان يمتلك قيمة تتجاوز حدود المدينة أو الدولة.

وهذه الفكرة تمثل خطوة مهمة باتجاه مفهوم **العالمية**.

المبحث الثامن

شيشرون والقانون الطبيعي

يعد **ماركوس توليوس شيشرون** من أبرز المفكرين الرومان الذين تناولوا القانون والعدالة والقانون الطبيعي.

وأكد شيشرون في كتاباته على وجود قانون طبيعي يستند إلى العقل والطبيعة، وليس مجرد إرادة الحاكم.

وتكمن أهمية هذا التصور في أنه يضع حدوداً فلسفية لفكرة السلطة.

فإذا كان هناك قانون أعلى يستند إلى العقل والطبيعة، فإن القوانين البشرية ينبغي ألا تتعارض معه.

وهذه الفكرة ستكون ذات تأثير كبير في تطور الفكر القانوني الأوروبي في العصور اللاحقة.

المطلب الأول: القانون فوق إرادة الحاكم

من أهم النتائج الفكرية للقانون الطبيعي:

الحاكم ليس مصدراً مطلقاً للعدالة.

فالقانون لا يصبح عادلاً لمجرد أن السلطة أصدرته.

بل يجب أن يكون منسجماً مع مبادئ أعلى للعدل والعقل والطبيعة.

وهذه الفكرة ستتطور لاحقاً إلى مبادئ مثل:

- سيادة القانون.
- تقييد السلطة.
- الحقوق الطبيعية.
- سمو الدستور.
- حماية الحقوق الأساسية.

المبحث التاسع

المواطنة في القانون الروماني

تطور مفهوم المواطنة في روما بصورة كبيرة عبر مراحل مختلفة.

وأصبح الانتماء إلى المجتمع السياسي والقانوني الروماني مصدراً لمجموعة من الحقوق والواجبات.
ومن أهم مظاهر ذلك:

- حق التقاضي.
- الحماية القانونية.
- بعض الحقوق السياسية.
- حقوق مرتبطة بالملكية والعقود.

لكن المواطنة الرومانية لم تكن مساوية لمفهوم **المواطنة الحديثة** التي تقوم على المساواة القانونية العامة بين المواطنين.
كما أن المجتمع الروماني عرف تفاوتاً طبقياً واجتماعياً واسعاً.

المبحث العاشر
القانون الروماني وتطور فكرة المساواة
من الإسهامات المهمة للفكر الروماني التمييز بين أنواع مختلفة من القواعد القانونية.
ومن المفاهيم المهمة:
القانون المدنيJus Civile –
القانون الخاص بالمواطنين الرومان.
قانون الشعوبJus Gentium –
مجموعة من القواعد التي تطورت لتنظيم العلاقات التي تشمل الرومان وغيرهم، خصوصاً مع توسع الدولة الرومانية.
القانون الطبيعيJus Naturale –
فكرة مرتبطة بمبادئ عامة تستند إلى الطبيعة والعقل.
وهذا التطور ساهم في توسيع التفكير القانوني خارج حدود القواعد الخاصة بجماعة معينة.

المبحث الحادي عشر
المقارنة بين الفكر اليوناني والروماني

الفكر الروماني	الفكر اليوناني	وجه المقارنة
القانون والتنظيم والعدالة	العدالة والدولة والسياسة	محور الاهتمام
شيشرون والرواقيون	سقراط، أفلاطون، أرسطو	أبرز الفلاسفة
العدالة والقانون الطبيعي	العدالة داخل المدينة	مفهوم العدالة
الحقوق والمركز القانوني	المشاركة السياسية	الحرية
تطورت واتسعت تدريجياً	مرتبطة بالمدينة	المواطنة
تطور بصورة أوضح	بدايات فلسفية	القانون الطبيعي
تطورت قانونياً دون مساواة حديثة	محدودة اجتماعياً وسياسياً	المساواة
موجود	موجود	الرق
محدودة	محدودة	حقوق المرأة
ظهرت بوادرها مع القانون الطبيعي والرواقية	محدودة	العالمية

المبحث الثاني عشر
أثر الفكر اليوناني والروماني في حقوق الإنسان الحديثة

يمكن القول إن تأثير الفكر اليوناني والروماني لم يكن في إنشاء منظومة حقوق الإنسان الحديثة بصورة مباشرة، وإنما في **تطوير المفاهيم الفكرية والقانونية التي أصبحت لاحقاً من الأسس التي قامت عليها تلك المنظومة**.

ومن أهم هذه الأفكار:

1. العدالة

البحث عن معنى العدالة وليس مجرد تنفيذ أوامر السلطة.

2. القانون

التفكير في القانون بوصفه قاعدة يجب أن تنظم المجتمع.

3. المواطنة

ربط الفرد بالمجتمع السياسي وحقوقه وواجباته.

4. المشاركة السياسية

ظهور فكرة مشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام.

5. القانون الطبيعي

وهو من أهم المساهمات؛ لأنه فتح الباب أمام فكرة وجود حقوق ومبادئ أعلى من إرادة السلطة.

6. عالمية الطبيعة الإنسانية

ساهم الفكر الرواقي في تطوير فكرة أن البشر يشتركون في طبيعة إنسانية واحدة.

المبحث الثالث عشر

من القانون الطبيعي إلى حقوق الإنسان

هذه هي النقطة التي ينبغي أن يخرج بها الطالب من المحاضرة.

يمكن رسم التطور الفكري على النحو التالي:

الفكر اليوناني

↓

البحث عن العدالة

↓

القانون والسياسة والمواطنة

↓

الفكر الروماني

↓

القانون الطبيعي

↓

العقل والطبيعة الإنسانية

↓

الحقوق الطبيعية

↓

الحقوق والحريات الدستورية

↓

حقوق الإنسان في القانون الدولي

وهذا التطور لم يحدث دفعة واحدة، وإنما استغرق قروناً طويلة، وسيكون موضوع المحاضرات القادمة امتداداً لهذه السلسلة.

تطبيق صفي

السؤال:

إذا أصدر الحاكم قانوناً يسمح بظلم فئة معينة من الناس، فهل يصبح هذا القانون عادلاً لمجرد أنه صدر عن السلطة؟

المطلوب من الطلبة:

ناقشوا السؤال من وجهة نظر:

- أفلاطون.

- أرسطو.
- الفكر الرواقي.
- شيشرون.
- مفهوم حقوق الإنسان الحديث.

النتيجة التعليمية

يراد من الطالب الوصول إلى أن **مجرد صدور القاعدة عن السلطة لا يكفي لإثبات عدالتها**، وأن الفكر القانوني تطور تدريجياً باتجاه البحث عن معايير أعلى للعدالة والقانون.

حالة عملية للمناقشة

تخيل أن مدينة قديمة قررت أن تمنح حق المشاركة السياسية لفئة من المواطنين فقط.

الأسئلة:

١. هل هذا النظام ديمقراطي؟
٢. هل المشاركة السياسية حق من حقوق الإنسان؟
٣. هل يمكن اعتبار النظام الأثيني ديمقراطياً بالمفهوم الحديث؟
٤. ما الفرق بين الديمقراطية القديمة والديمقراطية الدستورية الحديثة؟
٥. هل يكفي وجود الانتخابات لاعتبار الدولة دولة تحترم حقوق الإنسان؟

الإجابة التي نريد أن يصل إليها الطالب:

الديمقراطية ليست مجرد انتخابات، وإنما ترتبط أيضاً بالمساواة والحقوق والحريات وسيادة القانون وضمان المشاركة السياسية بصورة حقيقية.

خلاصة المحاضرة

١. اهتم الفكر اليوناني بمسائل العدالة والدولة والقانون والإنسان.
٢. ناقش سقراط العلاقة بين الفضيلة والعدالة والقانون.
٣. ركز أفلاطون على مفهوم العدالة والدولة المثالية.
٤. قدم أرسطو تحليلاً مهماً للعدالة التوزيعية والتصحيحية.
٥. ارتبطت الحرية اليونانية القديمة بالمشاركة في الحياة السياسية للمدينة.
٦. لم تشمل المواطنة اليونانية جميع أفراد المجتمع.
٧. أسهم الرومان بصورة كبيرة في تطوير الفكر القانوني.
٨. كان للقانون الطبيعي مكانة مهمة في الفكر الروماني.
٩. ساهمت الرواقية في ترسيخ فكرة وحدة الطبيعة الإنسانية.
١٠. طور شيشرون فكرة القانون الطبيعي القائم على العقل والطبيعة.
١١. أسهم الفكر اليوناني والروماني في التمهيد لفكرة الحقوق الطبيعية.
١٢. لا يمثل الفكر اليوناني والروماني منظومة حقوق الإنسان الحديثة، ولكنه يمثل مرحلة أساسية في تطورها التاريخي.

أسئلة المناقشة

١. ما مفهوم العدالة عند أفلاطون؟
٢. ما أهم أفكار أرسطو في مجال العدالة؟
٣. ما المقصود بالعدالة التوزيعية؟
٤. ما المقصود بالعدالة التصحيحية؟
٥. ما مفهوم المواطنة في الفكر اليوناني؟
٦. لماذا لا يمكن اعتبار الديمقراطية الأثينية مساوية للديمقراطية الحديثة؟
٧. ما المقصود بالقانون الطبيعي؟
٨. ما دور المدرسة الرواقية في تطور فكرة حقوق الإنسان؟
٩. ما إسهام شيشرون في الفكر القانوني؟
١٠. ما الفرق بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي؟
١١. كيف ساهم الفكر اليوناني والروماني في تطور حقوق الإنسان؟

١٢. هل كان الفكر اليوناني والروماني يؤمن بالمساواة الشاملة؟ ناقش.

أسئلة امتحانية

السؤال الأول

ناقش مفهوم العدالة عند أفلاطون وأرسطو، مع بيان أوجه الاختلاف بينهما.

السؤال الثاني

بيّن إسهام الفكر اليوناني في تطور مفهوم الحقوق والحريات، مع بيان حدود هذا الإسهام.

السؤال الثالث

ما المقصود بالقانون الطبيعي؟ وما أثره في تطور حقوق الإنسان؟

السؤال الرابع

ناقش إسهام الفكر الروماني، ولا سيما شيشرون والرواقية، في تطور فكرة حقوق الإنسان.

السؤال الخامس

"تمثل فكرة القانون الطبيعي حلقة وصل بين الفكر القديم ومفهوم الحقوق الطبيعية الحديث." ناقش العبارة.

لمحاضرة الخامسة
حقوق الإنسان في الأديان السماوية
مع التركيز على الشريعة الإسلامية
أولاً: أهداف المحاضرة
يُفترض بالطالب بعد دراسة هذه المحاضرة أن يكون قادراً على:
١. بيان مكانة الإنسان في الأديان السماوية.
٢. توضيح العلاقة بين الدين وحقوق الإنسان.
٣. بيان مفهوم التكريم الإلهي للإنسان.
٤. التعرف على أهم حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية.
٥. بيان موقف الإسلام من الحق في الحياة والحرية والمساواة.
٦. التعرف على حماية المال والعرض والكرامة.
٧. بيان حقوق المرأة والطفل في الشريعة الإسلامية.
٨. بيان حقوق غير المسلمين.
٩. التعرف على أهم الضمانات التي قررتها الشريعة لحماية الإنسان.
١٠. المقارنة بين بعض المبادئ الإسلامية والمبادئ الحديثة لحقوق الإنسان.

تمهيد
لا يمكن دراسة التطور التاريخي لحقوق الإنسان من دون الوقوف عند الأديان السماوية؛ لأن الأديان لم تتناول الإنسان باعتباره مجرد فرد داخل نظام سياسي، وإنما تناولته باعتباره كائناً ذا قيمة وكرامة ومسؤولية أخلاقية.
وفي الشريعة الإسلامية بصورة خاصة، ارتبطت حقوق الإنسان بمفهوم أوسع هو **تكريم الإنسان**، قال تعالى:
﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾
الإسراء.70 :
وهذا التكريم لم يرتبط بجنس الإنسان أو لونه أو طبقته الاجتماعية، وإنما جاء بصيغة عامة تشمل بني آدم.
كما أن القرآن الكريم قرر مبدأ وحدة الأصل الإنساني:
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾
الحجرات.13 :
وهنا تظهر فكرة أساسية في دراسة حقوق الإنسان:
الكرامة الإنسانية سابقة على المركز الاجتماعي للإنسان.

المبحث الأول: الإنسان في الشريعة الإسلامية
المطلب الأول: تكريم الإنسان
من أبرز الأسس التي تقوم عليها حقوق الإنسان في الإسلام مبدأ التكريم.
والتكريم يشمل:
- الإنسان في حياته.
- جسده.
- عقله.
- ماله.
- عرضه.
- أسرته.
- حريته.
- كرامته.

وقد ترتب على ذلك تحريم الاعتداء والظلم والإهانة والتعذيب والعدوان.

المطلب الثاني: حفظ الضروريات الأساسية

اهتم علماء أصول الفقه بمفهوم **مقاصد الشريعة**، ومن أبرز الضروريات التي ارتبطت بها الشريعة:

١. حفظ الدين.
٢. حفظ النفس.
٣. حفظ العقل.
٤. حفظ النسل.
٥. حفظ المال.

وأضاف بعض العلماء ضرورات أو مقاصد أخرى، مثل حفظ العرض والكرامة.
وهذه الضروريات تمثل إطاراً مهماً لفهم كيفية حماية الإنسان في الشريعة.

المبحث الثاني: الحق في الحياة

يعد الحق في الحياة من أهم حقوق الإنسان.
وقد أكد القرآن الكريم حرمة النفس الإنسانية، قال تعالى:
﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾
الأنعام.151 :
وقال تعالى:
﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾
المائدة.32 :
وهذه النصوص تظهر المكانة العالية التي أعطتها الشريعة لحماية النفس.

ملاحظة قانونية

ينبغي للطالب أن يميز بين:
الحق في الحياة
و
النظام الجنائي والعقوبات التي قررتها الشريعة.
فوجود عقوبات جنائية في نظام قانوني لا يعني إنكار قيمة الحق في الحياة، بل يجب دراسة فلسفة العقوبة وشروط تطبيقها والضمانات المرتبطة بها ضمن النظام القانوني الذي تنتمي إليه.

المبحث الثالث: المساواة

أكد الإسلام وحدة الأصل الإنساني.
قال تعالى:
﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾
كما ورد في خطبة حجة الوداع التأكيد على وحدة البشر وعدم التفاضل بينهم على أساس العرق أو اللون.
ومن الناحية القانونية، يمثل هذا المبدأ أساساً مهماً لفكرة عدم التمييز.
لكن يجب على الطالب أن يفرق بين:
المساواة في الكرامة الإنسانية
و
المساواة في جميع الأحكام القانونية دون أي اختلاف.
فالنظم القانونية قد تضع أحكاماً مختلفة بحسب اختلاف المراكز والصفات والظروف.

المبحث الرابع: حماية الكرامة الإنسانية

من أهم المبادئ الإسلامية حماية الإنسان من الإهانة والاعتداء.
قال تعالى:
﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾
الحجرات.12 :
وقال تعالى:

﴿وَلَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾
الحجرات.11 :
وتكشف هذه النصوص عن حماية الجانب المعنوي للإنسان، وليس الجانب المادي فقط.
فالاعتداء على الإنسان قد يكون:

- جسدياً.
- مالياً.
- لفظياً.
- معنوياً.
- اجتماعياً.

المبحث الخامس: الحرية

تناولت الشريعة مفهوم الحرية ضمن منظومة من المسؤولية والواجبات.
والحرية في التصور الإسلامي ليست انفلاتاً من كل القيود، وإنما هي ممارسة للإنسان لإرادته ضمن حدود الشرع والقانون وحقوق الآخرين.
وتظهر صور متعددة للحرية، منها:

- حرية الحركة.
- حرية التملك.
- حرية التعاقد.
- حرية التفكير.
- حرية إبداء الرأي ضمن الضوابط الشرعية والقانونية.

وهنا يمكن عقد مقارنة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعترف بحرية الفكر والوجدان والدين، وحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي .الأمم المتحدة

المبحث السادس: حماية المال والملكية

اعترفت الشريعة بالملكية الخاصة وحمايتها.
قال تعالى:
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾
كما حرمت السرقة والغصب والاعتداء على أموال الآخرين.
ويظهر هنا أن حماية الملكية لا تعني فقط الاعتراف بحق الفرد في المال، وإنما كذلك وضع قيود على طريقة اكتسابه واستعماله بما يمنع الظلم والإضرار بالآخرين.

المبحث السابع: حقوق المرأة

اهتمت الشريعة الإسلامية بتنظيم الحقوق المتعلقة بالمرأة في مجالات متعددة، منها:

- الملكية.
- الميراث.
- الزواج.
- المهر.
- الذمة المالية.
- الكرامة.
- الحماية من الاعتداء.

وقد قرر القرآن الكريم للمرأة حقوقاً مالية واضحة، منها الميراث والمهر والملكية.
قال تعالى:
﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾
النساء.32 :
ويجب عند تدريس هذا الموضوع التفريق بين:

النصوص الشرعية
و
التطبيقات التاريخية والاجتماعية التي اختلفت باختلاف العصور والمجتمعات.

المبحث الثامن: حقوق الطفل
اهتمت الشريعة بحماية الطفل من مرحلة الحمل والولادة إلى مراحل الرعاية والتربية.
ومن مظاهر ذلك:

- حماية النسب.
- النفقة.
- الرعاية.
- التربية.
- الحضانة.
- حماية الطفل من الإهمال والاعتداء.

ويأتي ذلك ضمن حماية الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع.

المبحث التاسع: حقوق غير المسلمين
من الموضوعات المهمة في دراسة حقوق الإنسان في الإسلام موقف الشريعة من غير المسلمين.
وقد أقرت الشريعة جملة من المبادئ المتعلقة بحماية:

- النفس.
- المال.
- العرض.
- أماكن العبادة وفق الأحكام المنظمة لذلك.
- العهود والمواثيق.

قال تعالى:
﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ الممتحنة.8 :
وهذا النص مهم عند دراسة مفهوم العدل والتعامل مع الآخر.

المبحث العاشر: العدالة في الشريعة
العدل من القيم المركزية في الإسلام.
قال تعالى:
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾
النحل.90 :
وقال تعالى:
﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾
المائدة.8 :
وهذا يوضح أن العدالة لا ينبغي أن تتغير لمجرد وجود الخصومة أو الاختلاف.

المبحث الحادي عشر: خطبة حجة الوداع
تمثل خطبة النبي محمد ﷺ في حجة الوداع مصدراً مهماً لدراسة مبادئ الحقوق في الفكر الإسلامي.
ومن المبادئ التي ارتبطت بها:

- حرمة الدماء.
- حرمة الأموال.
- حرمة الأعراض.
- وحدة الأصل الإنساني.

- حماية الحقوق.
- أداء الأمانة.
- تحريم الظلم.

وتكتسب الخطبة أهمية خاصة لأنها جاءت في سياق إعلان مبادئ عامة أمام جمع كبير من المسلمين.

المبحث الثاني عشر: مقارنة أولية بين الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي

الإعلان العالمي	الشريعة الإسلامية	الموضوع
الكرامة المتأصلة في الإنسان	تكريم بني آدم	الكرامة
الحق في الحياة	حماية النفس وتحريم الاعتداء	الحياة
المساواة في الكرامة والحقوق	وحدة الأصل الإنساني	المساواة
الحق في الملكية	حماية المال والملكية	الملكية
حماية الأسرة	تنظيم وحماية الأسرة	الأسرة
المساواة أمام القانون والمحاكمة العادلة	أصل أساسي	العدالة
حقوق وحريات مقررة عالمياً	مقررة ضمن منظومة الشريعة	الحرية
الفرد والمجتمع والالتزامات	حقوق وواجبات متبادلة	المجتمع

والهدف من المقارنة ليس إثبات التطابق الكامل، وإنما تدريب الطالب على **المقارنة بين مصدرين مختلفين لمنظومة الحقوق**.

خلاصة المحاضرة الخامسة

- جعل الإسلام كرامة الإنسان أساساً مهماً في التعامل معه.
- حمى الحق في الحياة والمال والعرض.
- أكد مبدأ العدالة.
- أكد وحدة الأصل الإنساني.
- نظم الأسرة وحمى المرأة والطفل.
- قرر حقوقاً وواجبات تجاه المجتمع.
- وضع منظومة من الضوابط لحماية الإنسان.
- لا ينبغي الخلط بين المبادئ الشرعية والتطبيقات التاريخية.
- المقارنة بين الشريعة والقانون الدولي تحتاج إلى دراسة دقيقة لكل نظام في سياقه.

أسئلة امتحانية

١. تحدث عن أساس حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية.
٢. وضح مفهوم التكريم الإنساني في الإسلام.
٣. ناقش حماية الحق في الحياة في الشريعة.
٤. بيّن موقف الإسلام من المساواة.
٥. تحدث عن حماية المرأة والطفل.
٦. ناقش حماية غير المسلمين.
٧. قارن بين بعض مبادئ الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المحاضرة السادسة

حقوق الإنسان في العصور الوسطى

الماغنا كارتا نموذجاً

أولاً: أهداف المحاضرة

١. التعرف على الوضع السياسي والقانوني في أوروبا في العصور الوسطى.
٢. بيان أثر النظام الإقطاعي في الحقوق والحريات.
٣. التعرف على مفهوم تقييد سلطة الملك.
٤. دراسة وثيقة الماغنا كارتا لعام 1215.
٥. بيان أهم المبادئ التي أرستها الوثيقة.
٦. بيان أثرها في تطور سيادة القانون.
٧. التمييز بين القيمة التاريخية للماغنا كارتا وبين مفهوم حقوق الإنسان الحديث.

تمهيد

شهدت أوروبا في العصور الوسطى نظاماً سياسياً واجتماعياً معقداً اتسم بوجود الملك والطبقة الأرستقراطية والنظام الإقطاعي والسلطات الدينية.

وكانت سلطة الملك في فترات مختلفة واسعة، إلا أنها لم تكن دائماً مطلقة؛ إذ وجدت قوى اجتماعية وسياسية قادرة على الضغط على السلطة.

وفي إنجلترا ظهرت واحدة من أهم الوثائق التاريخية في تطور الفكر الدستوري، وهي:

– Magna Carta الماغنا كارتا / الوثيقة العظمى.

وقد صدرت سنة **1215** في عهد الملك جون.

ولا ينبغي النظر إليها باعتبارها أول إعلان عالمي لحقوق الإنسان؛ فهي في الأصل وثيقة سياسية وقانونية تاريخية لتنظيم العلاقة بين الملك وبعض رعاياه، لكنها أصبحت لاحقاً ذات تأثير بالغ في تطور سيادة القانون والضمانات القانونية.

المبحث الأول: الظروف التاريخية لصدور الماغنا كارتا

كان الملك جون يواجه مشكلات سياسية ومالية وعسكرية، وازداد النزاع بينه وبين كبار البارونات.

وكان من أسباب الصراع:

- الضرائب.
- السلطة الملكية.
- النزاعات السياسية.
- العلاقة بين الملك والنبلاء.
- مسائل القضاء والإدارة.

وانتهى الضغط السياسي إلى إجبار الملك على قبول الميثاق في **Runnymede** سنة 1215.

المبحث الثاني: أهم مبادئ الماغنا كارتا

أولاً: تقييد سلطة الملك

من أهم الأفكار التي ارتبطت بالماغنا كارتا أن الملك ليس فوق القانون بصورة مطلقة.

وهذه الفكرة تمثل خطوة مهمة في تاريخ:

سيادة القانون.

أي أن السلطة نفسها يجب أن تخضع لقواعد.

ثانياً: عدم فرض بعض الأعباء دون أساس قانوني

تناولت الوثيقة مسائل تتعلق بالضرائب والأعباء المالية وعلاقة الملك بالبارونات.

وقد ساهم التطور اللاحق لهذه الأفكار في ظهور مبدأ أن فرض الضرائب يحتاج إلى موافقة ممثلي المجتمع.

ثالثاً: الحماية من الاعتقال التعسفي

ارتبطت الماغنا كارتا تاريخياً بمبدأ حماية الشخص من السجن أو الحرمان من حقوقه بصورة تعسفية.

وتطورت هذه الفكرة لاحقاً في النظام الإنجليزي إلى ضمانات أكثر وضوحاً، وصولاً إلى مبادئ مثل **Habeas Corpus**.

رابعاً: العدالة

أكدت الوثيقة مجموعة من المبادئ المتعلقة بالعدالة والقضاء.

ومن أهم الأفكار المرتبطة بها أن العدالة لا ينبغي أن تكون سلعة تباع أو تشترى.

وهذا ساهم في التطور التاريخي لمفهوم:

المحاكمة العادلة والوصول إلى القضاء.

المبحث الثالث: القيمة الدستورية للماغنا كارتا

تكمن أهميتها في أنها ساعدت على ترسيخ فكرة:

السلطة ليست مطلقة.

ومن هذه الفكرة تطورت لاحقاً:

- سيادة القانون.
- تقييد السلطة.
- الضمانات القضائية.
- الحقوق الدستورية.
- البرلمانية.
- الفصل بين السلطات.

لكن ينبغي التأكيد أن هذه التطورات لم تحدث دفعة واحدة سنة 1215.

بل كانت الماغنا كارتا **إحدى حلقات التطور التاريخي الطويل**.

وتوضح المصادر التاريخية البريطانية أن الميثاق أصبح رمزاً مهماً لتقييد السلطة وسيادة القانون، رغم أن مضمونه الأصلي كان مرتبطاً بصورة كبيرة بعلاقة الملك بالنبلاء والكنيسة ومصالح طبقات محددة.

المبحث الرابع: هل كانت الماغنا كارتا إعلاناً لحقوق الإنسان؟

الإجابة الدقيقة:

لا، ليس بالمفهوم الحديث.

لأنها:

- لم تقرر الحقوق لجميع البشر.
- لم تقرر المساواة العامة.
- لم تكن وثيقة ديمقراطية حديثة.
- كانت مرتبطة بالسياق السياسي والاجتماعي لإنجلترا.
- كان المستفيدون المباشرون منها في جانب مهم من أحكامها من النبلاء وأصحاب الامتيازات.

لكن قيمتها التاريخية تكمن في أنها ساعدت على تطوير فكرة:

خضوع السلطة للقانون.

وهذه الفكرة أصبحت لاحقاً إحدى الركائز الأساسية لحقوق الإنسان.

المبحث الخامس: الماغنا كارتا وتطور الحقوق

يمكن رسم التطور كالآتي:

الماغنا كارتا

⬇

تقييد الملك

⬇

سيادة القانون

⬇

ضمانات القضاء

⬇

حماية الحرية الشخصية
⬇
الحقوق الدستورية
⬇
حقوق الإنسان الحديثة

تطبيق صفي
السؤال:
إذا كان الملك لا يستطيع اعتقال شخص بصورة تعسفية، فما المبدأ الذي يمثله ذلك؟
الإجابة:
يمثل بداية تاريخية لفكرة حماية الحرية الشخصية والإجراءات القانونية الواجبة.

أسئلة امتحانية
١. ما الظروف التي أدت إلى صدور الماغنا كارتا؟
٢. ما أهم مبادئها؟
٣. ما أثرها في تقييد سلطة الملك؟
٤. هل تعد الماغنا كارتا إعلاناً لحقوق الإنسان؟ ناقش.
٥. وضح العلاقة بين الماغنا كارتا ومبدأ سيادة القانون.

المحاضرة السابعة
الثورات الكبرى وتأثيرها في حقوق الإنسان
الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية وإعلانات الحقوق
أولاً: أهداف المحاضرة
١. التعرف على الظروف التي أدت إلى الثورة الأمريكية.
٢. بيان أثر إعلان الاستقلال الأمريكي.
٣. التعرف على وثيقة الحقوق الأمريكية.
٤. دراسة الثورة الفرنسية.
٥. تحليل إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789.
٦. بيان مفهوم الحقوق الطبيعية.
٧. توضيح أثر الثورتين في الفكر الدستوري الحديث.

المبحث الأول: الثورة الأمريكية
اندلعت الثورة الأمريكية في سياق الصراع بين المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية والحكومة البريطانية.
ومن القضايا الأساسية:
- الضرائب.
- التمثيل السياسي.
- السلطة البريطانية.
- حقوق المستعمرات.

وقد صدر **إعلان الاستقلال الأمريكي في ٤ يوليو 1776.**
وتضمن الإعلان فكرة مهمة جداً في تاريخ حقوق الإنسان، وهي أن البشر يولدون متساوين وأن لهم حقوقاً غير قابلة للتصرف، ومنها الحياة والحرية والسعي إلى السعادة، وأن الحكومة تستمد سلطاتها العادلة من رضا المحكومين National Archives .

المبحث الثاني: الحقوق الطبيعية في الفكر الأمريكي
استندت الثورة الأمريكية إلى أفكار الحقوق الطبيعية التي تأثرت بالفكر الفلسفي الأوروبي، ولا سيما أفكار جون لوك.
ومن أهم هذه الحقوق:

- الحياة.
- الحرية.
- الملكية.
- الحقوق السياسية.

والفكرة الأساسية:

الحكومة وجدت لحماية الحقوق، وليس لإلغائها.

ولهذا إذا تحولت الحكومة إلى أداة لانتهاك الحقوق، تظهر فكرة مقاومة الاستبداد.

المبحث الثالث: وثيقة الحقوق الأمريكية

بعد وضع الدستور الأمريكي، أضيفت تعديلات دستورية عرفت باسم **Bill of Rights**.

وقد أصبحت التعديلات العشرة الأولى نافذة سنة **1791**. National Archives

وتضمنت ضمانات مهمة مثل:

- حرية الدين.
- حرية التعبير.
- حرية الصحافة.
- حرية الاجتماع.
- حق تقديم العرائض.
- ضمانات في الإجراءات الجنائية.
- حماية من بعض صور تدخل السلطة.

وقد أصبحت هذه التعديلات نموذجاً مهماً في تطور الحريات الدستورية.

المبحث الرابع: الثورة الفرنسية

اندلعت الثورة الفرنسية سنة **1789**، وكانت من أهم التحولات السياسية والاجتماعية في التاريخ الحديث.

ومن أسبابها:

- التفاوت الاجتماعي.
- الأزمة المالية.
- الامتيازات الطبقية.
- ضعف النظام السياسي.
- التأثر بأفكار التنوير.
- المطالبة بالحرية والمساواة.

المبحث الخامس: إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789

اعتمدت الجمعية الوطنية الفرنسية **إعلان حقوق الإنسان والمواطن** سنة 1789.

وأكد الإعلان حقوقاً وصفها بأنها طبيعية وغير قابلة للتصرف، وربطها بالمبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها السلطة السياسية. elysee.fr

ومن أهم المبادئ التي تضمنها:

- الحرية.
- المساواة.
- السيادة الوطنية.
- سيادة القانون.
- حرية الرأي.
- حرية التعبير.
- المساواة أمام القانون.
- افتراض البراءة.

- حماية الملكية.

المبحث السادس: المساواة أمام القانون
كانت الثورة الفرنسية مهمة بصورة خاصة في مواجهة الامتيازات الطبقية.
وأصبح المبدأ:
القانون واحد بالنسبة إلى الجميع.
من الأفكار الأساسية في الفكر الدستوري الحديث.
وهذا يمثل تطوراً مهماً مقارنة بالأنظمة التي كانت تميز قانونياً بين الطبقات الاجتماعية.

المبحث السابع: الحرية
ارتبط مفهوم الحرية في الإعلان الفرنسي بفكرة عدم الإضرار بالآخرين.
وهذه الفكرة أصبحت أساساً مهماً في تحديد حدود الحرية:
حرية الفرد تتوقف عندما يبدأ الاعتداء غير المشروع على حقوق الآخرين.
وهذا المبدأ ما زال حاضراً في القانون الحديث.

المبحث الثامن: أثر الثورتين
أدت الثورة الأمريكية والفرنسية إلى:
١. تعزيز فكرة الحقوق الطبيعية.
٢. تطوير مفهوم الدستور المكتوب.
٣. تقييد السلطة.
٤. تعزيز مبدأ سيادة القانون.
٥. تأكيد المساواة القانونية.
٦. تعزيز الحريات العامة.
٧. تطوير مفهوم المواطنة.
٨. التأثير في الدساتير اللاحقة.
وقد أصبحت هذه التطورات من المراحل المهمة التي سبقت ظهور منظومة حقوق الإنسان الدولية في القرن العشرين.

ملاحظة نقدية
لا ينبغي تدريس الثورتين بصورة مثالية خالية من التناقضات.
فالشعارات المتعلقة بالمساواة والحرية لم تطبق فوراً على جميع البشر.
ومن أبرز الأمثلة التاريخية:
- استمرار الرق في الولايات المتحدة لفترة طويلة.
- محدودية المشاركة السياسية في مراحل مبكرة.
- عدم المساواة بين الرجل والمرأة.
- التناقض بين المبادئ المعلنة وبعض التطبيقات الاستعمارية.

وهذا يعلم الطالب أن:
إعلان الحق شيء، وضمان تطبيقه فعلياً شيء آخر.

أسئلة المحاضرة السابعة
١. ما أسباب الثورة الأمريكية؟
٢. ما أهمية إعلان الاستقلال الأمريكي؟
٣. ما المقصود بالحقوق غير القابلة للتصرف؟
٤. ما أهمية وثيقة الحقوق الأمريكية؟
٥. ما أسباب الثورة الفرنسية؟
٦. ما أهم مبادئ إعلان حقوق الإنسان والمواطن؟

٧. ما أثر الثورتين في تطور حقوق الإنسان؟
٨. هل طبقت مبادئ الحرية والمساواة بصورة كاملة؟ ناقش.

المحاضرة الثامنة
الجيل الأول من حقوق الإنسان
الحقوق المدنية والسياسية
أولاً: أهداف المحاضرة
١. التعرف على مفهوم أجيال حقوق الإنسان.
٢. بيان المقصود بالجيل الأول.
٣. دراسة الحق في الحياة.
٤. دراسة الحرية الشخصية.
٥. بيان حظر التعذيب.
٦. دراسة حرية الرأي والتعبير.
٧. دراسة حرية الاجتماع والتجمع.
٨. دراسة الحق في المشاركة السياسية.
٩. بيان الحق في المحاكمة العادلة.
١٠. ربط الحقوق المدنية والسياسية بالدستور العراقي.

المبحث الأول: مفهوم أجيال حقوق الإنسان
يقسم الفقه الحقوق إلى أجيال لغرض الدراسة والتطور التاريخي.
الجيل الأول
الحقوق المدنية والسياسية.
الجيل الثاني
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
الجيل الثالث
الحقوق التضامنية.
لكن يجب التنبيه إلى أن هذا التقسيم **تصنيف تعليمي تاريخي** وليس معناه أن الجيل الأول أهم من الثاني أو الثالث.
فحقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة.

المبحث الثاني: الحق في الحياة
يعد الحق في الحياة من أهم الحقوق المدنية.
وقد أكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثالثة .الأمم المتحدة
ويتضمن حماية الإنسان من:
- القتل التعسفي.
- الاعتداء.
- الإعدام خارج القانون.
- الاختفاء القسري وما يرتبط به من مخاطر جسيمة.

وفي الدستور العراقي، أكدت المادة ١٥ الحق في الحياة والأمن والحرية.

المبحث الثالث: الحق في الحرية الشخصية
لا يجوز أن يكون الإنسان معرضاً للاعتقال أو الاحتجاز بصورة تعسفية.
وتتضمن حماية الحرية الشخصية:
- معرفة سبب القبض.
- وجود سند قانوني.
- الرقابة القضائية.

- الحق في الدفاع.
- عدم الاحتجاز التعسفي.

وقد أكد الإعلان العالمي عدم جواز الاعتقال أو الاحتجاز أو النفي التعسفي، كما أكد الحق في محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة ومحايدة .الأمم المتحدة

المبحث الرابع: حظر التعذيب

من أهم حقوق الإنسان الحديثة:

حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وأكد الإعلان العالمي ذلك في المادة الخامسة .الأمم المتحدة

كما يحظر الدستور العراقي التعذيب والمعاملة غير الإنسانية.

وهنا يجب تعليم الطالب أن حظر التعذيب ليس مجرد قاعدة أخلاقية، وإنما **ضمانة قانونية أساسية لحماية الكرامة الإنسانية**.

المبحث الخامس: الحق في المحاكمة العادلة

يتضمن الحق في المحاكمة العادلة مجموعة من الضمانات:

- استقلال المحكمة.
- حياد القاضي.
- علنية المحاكمة وفق القانون.
- حق الدفاع.
- افتراض البراءة.
- معرفة التهمة.
- حق الطعن وفق القانون.
- عدم العقاب على فعل لم يكن مجرماً وقت ارتكابه.

وقد نص الإعلان العالمي على عدد من هذه الضمانات في المادتين ١٠ و .11الأمم المتحدة

المبحث السادس: حرية الرأي والتعبير

تعد حرية التعبير من أهم الحقوق السياسية والمدنية.

وتشمل:

- تكوين الرأي.
- التعبير عن الرأي.
- تلقي المعلومات.
- نقل الأفكار.

وقد أكد الإعلان العالمي في المادة ١٩ حرية الرأي والتعبير وتلقي المعلومات ونقلها .الأمم المتحدة

لكنها ليست حرية مطلقة؛ إذ يمكن أن تخضع للقيود التي يحددها القانون لحماية حقوق الآخرين والمصالح المشروعة وفقاً للمعايير القانونية.

المبحث السابع: حرية الاجتماع والتجمع

تسمح الديمقراطية للأفراد بالاجتماع بصورة سلمية والتعبير الجماعي عن آرائهم.

وتشمل:

- الاجتماعات.
- التظاهرات السلمية.
- الجمعيات.
- النقابات وفق النظام القانوني.

وأكد الإعلان العالمي الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات .الأمم المتحدة

المبحث الثامن: حرية الدين والمعتقد

من الحقوق المدنية المهمة:

- حرية الفكر.
- حرية الضمير.
- حرية الدين والمعتقد.
- ممارسة الشعائر ضمن الأطر القانونية ذات الصلة.

وقد تناول الإعلان العالمي هذا الحق في المادة 18.الأمم المتحدة
وهنا يمكن للطالب مقارنة هذا المبدأ بما ورد في الدستور العراقي من ضمانات للحرية الدينية والفكرية.

المبحث التاسع: الحقوق السياسية

تشمل الحقوق السياسية:

1.حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة.
2.حق الانتخاب.
3.حق الترشح.
4.حق الوصول إلى الوظائف العامة وفق شروط القانون.

وقد أكد الإعلان العالمي أن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة، وأن المشاركة يمكن أن تكون مباشرة أو من خلال ممثلين يختارهم الشعب، مع التأكيد على الانتخابات الدورية والحقيقية .الأمم المتحدة

المبحث العاشر: حماية الخصوصية

من الحقوق المدنية الحديثة:

الحق في الخصوصية.

ويشمل حماية:

- الحياة الخاصة.
- الأسرة.
- المنزل.
- المراسلات.
- السمعة.

وقد نص الإعلان العالمي على عدم جواز التدخل التعسفي في خصوصية الإنسان أو أسرته أو منزله أو مراسلاته .الأمم المتحدة
وهذا الموضوع أصبح أكثر أهمية في العصر الرقمي مع:

- وسائل التواصل الاجتماعي.
- الهواتف الذكية.
- البيانات الشخصية.
- المراقبة الإلكترونية.

المبحث الحادي عشر: الجيل الأول والدستور العراقي

تضمن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ عدداً من الحقوق والحريات ذات الصلة بالجيل الأول، ومنها:

- الحق في الحياة والأمن والحرية.
- حماية الحرية الشخصية.
- حظر التعذيب.
- حرية الفكر والضمير والعقيدة.
- حرية التعبير.
- حرية الصحافة.
- حرية الاجتماع والتظاهر السلمي.
- الحق في المشاركة السياسية.

ومن المهم للطالب ألا يحفظ النصوص فقط، وإنما يعرف **آليات حمايتها قضائياً ودستورياً**، وهو موضوع سيأتي لاحقاً بصورة تفصيلية.

حالة تطبيقية

الحالة:

قامت جهة إدارية باحتجاز شخص عدة أيام دون قرار قضائي ودون إبلاغه بسبب الاحتجاز.

الأسئلة:

١. ما الحقوق التي قد تكون محل انتهاك؟
٢. هل الحرية الشخصية حق من حقوق الجيل الأول؟
٣. ما أهمية الرقابة القضائية؟
٤. ما وسائل الانتصاف التي يمكن تصورها؟

أسئلة امتحانية

١. عرف الحقوق المدنية والسياسية.
٢. لماذا سميت حقوق الجيل الأول؟
٣. تحدث عن الحق في الحياة.
٤. ما ضمانات الحرية الشخصية؟
٥. ما المقصود بالمحاكمة العادلة؟
٦. تحدث عن حرية التعبير.
٧. ما مضمون الحق في المشاركة السياسية؟
٨. ناقش حماية الحقوق المدنية والسياسية في الدستور العراقي.

المحاضرة التاسعة

الجيل الثاني من حقوق الإنسان

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أولاً: أهداف المحاضرة

بعد دراسة هذه المحاضرة يكون الطالب قادراً على:

١. تعريف حقوق الجيل الثاني.
٢. بيان الفرق بينها وبين حقوق الجيل الأول.
٣. دراسة الحق في العمل.
٤. دراسة الحق في التعليم.
٥. دراسة الحق في الصحة.
٦. دراسة الحق في الضمان الاجتماعي.
٧. دراسة الحق في مستوى معيشي مناسب.
٨. بيان الحق في الثقافة.
٩. التعرف على دور الدولة في إعمال هذه الحقوق.
١٠. فهم مبدأ الإعمال التدريجي لبعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

تمهيد

إذا كانت حقوق الجيل الأول تهدف بصورة أساسية إلى حماية الفرد من تدخل السلطة التعسفي، فإن حقوق الجيل الثاني تتطلب في كثير من الأحيان **دوراً إيجابياً من الدولة**.

فلا يكفي أن تقول الدولة:

"أنا لا أتدخل في حقك في التعليم".

بل يجب أن تعمل على إنشاء نظام تعليمي يتيح للأفراد الاستفادة من هذا الحق.

ولا يكفي أن تقول:

"أنا لا أمنعك من العمل".

بل ينبغي أن توجد سياسات وتشريعات ومؤسسات تساعد على تنظيم سوق العمل وحماية العامل.

ومن هنا ارتبطت هذه الحقوق بمفهوم:
الدولة الاجتماعية.

المبحث الأول: مفهوم حقوق الجيل الثاني
تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مجموعة واسعة من الحقوق، من أهمها:

- الحق في العمل.
- الحق في أجر عادل.
- الحق في الراحة.
- الحق في الضمان الاجتماعي.
- الحق في الصحة.
- الحق في التعليم.
- الحق في الغذاء.
- الحق في السكن.
- الحق في مستوى معيشي مناسب.
- الحق في المشاركة الثقافية.

وقد كرس الإعلان العالمي عدداً من هذه الحقوق، ومنها الحق في العمل والضمان الاجتماعي ومستوى معيشي مناسب والتعليم والمشاركة في الحياة الثقافية .الأمم المتحدة

المبحث الثاني: الحق في العمل
العمل ليس مجرد وسيلة للحصول على المال، وإنما يمثل وسيلة أساسية لتحقيق الكرامة والاستقلال الاقتصادي.
ويتضمن الحق في العمل جوانب متعددة:

- حرية اختيار العمل.
- عدم التمييز.
- أجر عادل.
- ظروف عمل مناسبة.
- الحماية من الاستغلال.
- الراحة والإجازات.
- الحق في التنظيم النقابي وفق القانون.

ويؤدي العمل دوراً أساسياً في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي للإنسان.

المبحث الثالث: الحق في التعليم
يعد التعليم من أهم حقوق الإنسان؛ لأنه يمكّن الإنسان من:

- تطوير شخصيته.
- اكتساب المعرفة.
- المشاركة في المجتمع.
- الحصول على فرص العمل.
- ممارسة حقوقه السياسية والمدنية.

وقد نص الإعلان العالمي في المادة ٢٦ على الحق في التعليم، مع التأكيد على مجانية التعليم الابتدائي والأساسي وإلزاميته، وإتاحة التعليم الفني والمهني، وإتاحة التعليم العالي على أساس الاستحقاق .الأمم المتحدة

المبحث الرابع: الحق في الصحة
الحق في الصحة لا يعني أن الدولة تضمن لكل شخص عدم الإصابة بأي مرض.
وإنما يعني وجود:

- خدمات صحية.
- مستشفيات.

- رعاية وقائية.
- أدوية وخدمات أساسية.
- بيئة صحية.
- إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية.

ويجب أن تكون الخدمات الصحية متاحة بصورة عادلة وغير تمييزية.

المبحث الخامس: الحق في الضمان الاجتماعي

يهدف الضمان الاجتماعي إلى حماية الإنسان عندما يواجه ظروفاً قد تمنعه من تأمين احتياجاته، مثل:

- الشيخوخة.
- المرض.
- العجز.
- البطالة.
- إصابات العمل.
- فقدان مصدر الدخل.

وقد أكد الإعلان العالمي الحق في الضمان الاجتماعي، كما ربط مستوى المعيشة بالحاجات الأساسية والخدمات الاجتماعية . الأمم المتحدة

المبحث السادس: الحق في مستوى معيشي مناسب

من الحقوق المهمة:

الحق في مستوى معيشي مناسب.

ويتضمن بصورة عامة:

- الغذاء.
- الملابس.
- السكن.
- الرعاية الطبية.
- الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وقد نص الإعلان العالمي في المادة ٢٥ على هذا الحق بصورة واضحة .الأمم المتحدة

وهذا الحق يكشف الترابط بين حقوق الإنسان.

فمثلاً:

السكن المناسب ← الصحة

الغذاء ← الصحة

التعليم ← العمل

العمل ← مستوى المعيشة

وبالتالي لا يمكن دراسة كل حق بصورة منفصلة عن الحقوق الأخرى.

المبحث السابع: الحقوق الثقافية

تشمل الحقوق الثقافية:

- المشاركة في الحياة الثقافية.
- الاستفادة من التقدم العلمي.
- حماية المصالح الأدبية والمادية للمؤلفين.
- الوصول إلى الثقافة والمعرفة.

وقد أكد الإعلان العالمي حق الإنسان في المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بالفنون والاستفادة من التقدم العلمي .الأمم المتحدة

المبحث الثامن: طبيعة التزام الدولة

هنا تظهر نقطة قانونية مهمة.

بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تتطلب موارد مالية ومؤسساتية.
فلا يمكن بناء نظام صحي أو تعليمي متكامل من دون:

- أموال.
- موظفين.
- بنية تحتية.
- مؤسسات.
- تشريعات.

ولهذا تتحدث منظومة حقوق الإنسان عن **الإعمال التدريجي** لبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع بقاء التزامات فورية معينة، مثل عدم التمييز واتخاذ الخطوات اللازمة.
وهنا يجب عدم استخدام نقص الموارد ذريعة مطلقة لإهمال الحقوق.

المبحث التاسع: الفرق بين الجيل الأول والثاني

وجه المقارنة	الجيل الأول	الجيل الثاني
طبيعة الحقوق	مدنية وسياسية	اقتصادية واجتماعية وثقافية
الهدف الأساسي	حماية الحرية	تحقيق مستوى معيشي واجتماعي لائق
دور الدولة	الامتناع عن التعسف + الحماية	تدخل وإجراءات إيجابية بدرجة أكبر
أمثلة	الحياة، الحرية، التعبير	التعليم، الصحة، العمل
العلاقة	مترابطة	مترابطة

لكن لا ينبغي فهم الجدول على أن الجيل الأول يحتاج دائماً إلى امتناع الدولة فقط، أو أن الجيل الثاني يحتاج دائماً إلى الإنفاق فقط؛ فكلا النوعين يحتاجان إلى تشريعات ومؤسسات وضمانات.

المبحث العاشر: حقوق الجيل الثاني في الدستور العراقي
تضمن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ عدداً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن بينها:

- الحق في العمل.
- الحق في الضمان الاجتماعي.
- الحق في الصحة.
- الحق في التعليم.
- حماية الأسرة والطفولة.
- بعض الضمانات المتعلقة بالسكن والمستوى المعيشي.

ومن المهم للطالب دراسة هذه الحقوق ليس فقط من حيث النص الدستوري، وإنما من حيث:
هل النص الدستوري وحده يكفي؟
والإجابة:
لا.
فالحق يحتاج إلى:

- تشريع.
- مؤسسات.
- تمويل.
- سياسات عامة.
- رقابة.
- وسائل انتصاف.

المبحث الحادي عشر: العلاقة بين الجيلين الأول والثاني

من الخطأ الاعتقاد أن الحقوق المدنية والسياسية أهم من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

فمثلاً:

التعليم والمشاركة السياسية

الشخص الذي لا يحصل على التعليم قد تكون قدرته على المشاركة السياسية أقل.

الصحة والحق في الحياة

الحق في الصحة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحماية الحياة.

العمل والحرية

الاستقلال الاقتصادي قد يكون ضرورياً لممارسة بعض الحريات بصورة فعلية.

الفقر والحقوق السياسية

الفقر الشديد قد يحد من قدرة الإنسان على المشاركة في الحياة العامة.

ولهذا فإن منظومة حقوق الإنسان الحديثة تؤكد **الترابط وعدم قابلية الحقوق للتجزئة** .الأمم المتحدة

حالة تطبيقية

الحالة:

جامعة حكومية تمنع طالباً من الاستمرار في الدراسة بسبب عدم قدرته على دفع رسوم إضافية غير منصوص عليها في القانون.

الأسئلة:

١. هل التعليم حق من حقوق الإنسان؟
٢. هل يمكن للدولة تنظيم التعليم؟
٣. هل يجوز فرض رسوم؟
٤. ما الفرق بين التنظيم والحرمان؟
٥. هل يؤثر القرار في مبدأ تكافؤ الفرص؟
٦. ما وسائل الطعن الممكنة؟

حالة ثانية

الحالة:

عامل يعمل ساعات طويلة دون راحة، ويتقاضى أجراً أقل بكثير من الأجر المقرر قانوناً.

المطلوب:

حدد الحقوق التي يمكن أن تكون محل انتهاك.

الإجابة المتوقعة:

- الحق في العمل بشروط عادلة.
- الحق في الأجر العادل.
- الحق في الراحة.
- الحماية القانونية للعامل.

خلاصة المحاضرة التاسعة

١. حقوق الجيل الثاني تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٢. تهدف إلى توفير ظروف معيشية واجتماعية لائقة.
٣. تشمل العمل والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والثقافة.
٤. تتطلب في كثير من الأحيان تدخلاً إيجابياً من الدولة.
٥. لا تعني هذه الحقوق أن الدولة ملزمة بتحقيق نتائج مثالية فوراً في كل مجال.
٦. لكنها ملزمة باتخاذ خطوات قانونية ومؤسساتية وسياساتية لتحقيقها.
٧. عدم التمييز واحترام الكرامة من المبادئ الأساسية في إعمالها.
٨. ترتبط حقوق الجيل الثاني بالحقوق المدنية والسياسية.

٩. لا يمكن حماية حقوق الإنسان بصورة مجزأة.
١٠. الدستور والقانون والمؤسسات والسياسات العامة جميعها تشارك في حماية هذه الحقوق.

أسئلة المناقشة

١. ما المقصود بحقوق الجيل الثاني؟
٢. لماذا سميت بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟
٣. ما مضمون الحق في العمل؟
٤. ما مضمون الحق في التعليم؟
٥. ما المقصود بالحق في الصحة؟
٦. ما مضمون الحق في الضمان الاجتماعي؟
٧. ما المقصود بالإعمال التدريجي؟
٨. هل يمكن للدولة أن تتذرع بنقص الموارد دائماً لعدم تنفيذ الحقوق الاجتماعية؟
٩. ما العلاقة بين الحق في التعليم والحقوق السياسية؟
١٠. قارن بين الجيل الأول والجيل الثاني.

لمحاضرة العاشرة
الجيل الثالث من حقوق الإنسان
الحقوق التضامنية: الحق في التنمية والبيئة والسلام وتقرير المصير
أولاً: أهداف المحاضرة
تهدف هذه المحاضرة إلى تعريف الطالب بالمرحلة الثالثة من تطور حقوق الإنسان، وبيان الأسباب التي أدت إلى ظهور ما يعرف بحقوق الجيل الثالث أو **الحقوق التضامنية**، مع دراسة الحق في التنمية والحق في البيئة السليمة والحق في السلام وتقرير المصير، وبيان طبيعة هذه الحقوق وعلاقتها بالتعاون الدولي.

تمهيد
عندما تطورت منظومة حقوق الإنسان، لم يعد الاهتمام مقتصراً على حماية الفرد من تعسف الدولة، كما لم يعد مقتصراً على توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. فقد ظهرت مشكلات جديدة تجاوزت قدرة الفرد والدولة الواحدة على مواجهتها.
فالتلوث البيئي، وتغير المناخ، والفقر العالمي، والحروب، ومشكلات التنمية، واستغلال الموارد الطبيعية، والأزمات الإنسانية، كلها مشكلات لا يمكن لدولة واحدة أن تعالجها بصورة منفردة.
ومن هنا ظهر اتجاه فقهي أطلق على مجموعة من الحقوق اسم **الجيل الثالث من حقوق الإنسان**.
وتقوم الفكرة الأساسية لهذه الحقوق على مفهوم **التضامن**؛ أي أن تحقيقها يحتاج إلى تعاون بين الدول والشعوب والمجتمعات والمؤسسات الدولية.
ويؤكد مجلس حقوق الإنسان أن ما يسمى بحقوق الجيل الثالث يرتبط بصورة وثيقة بقيمة التضامن والحاجة إلى التعاون الدولي لمواجهة التحديات التي تتجاوز الحدود الوطنيةap.ohchr.org .

المبحث الأول
مفهوم حقوق الجيل الثالث
يقصد بحقوق الجيل الثالث مجموعة الحقوق التي لا يكون صاحب المصلحة فيها فرداً بالضرورة، وإنما قد يكون **الشعب أو الجماعة أو المجتمع الدولي أو حتى الأجيال القادمة**.
ولهذا تختلف عن الحقوق التقليدية التي يكون الفرد فيها هو صاحب الحق بصورة مباشرة.
ومن أبرز الحقوق التي تندرج ضمن هذا الإطار:
الحق في التنمية، والحق في السلام، والحق في بيئة سليمة، والحق في تقرير المصير.
ويجب على الطالب أن يعرف أن مصطلح "الجيل الثالث" هو **تصنيف فقهي وتعليمي**، وليس معناه أن هذه الحقوق أقل أهمية من الجيلين الأول والثاني.
بل إن الاتجاه الحديث يؤكد أن حقوق الإنسان مترابطة، وأن حماية حق معين قد تكون شرطاً لممارسة حقوق أخرى.

المبحث الثاني
الحق في التنمية
يعد الحق في التنمية من أبرز حقوق الجيل الثالث.
ويقصد به حق الإنسان والشعوب في المشاركة في عملية التنمية والاستفادة من نتائجها، بحيث لا تكون التنمية مجرد زيادة في الناتج الاقتصادي، وإنما عملية شاملة تهدف إلى تحسين حياة الإنسان.
فإذا قامت دولة بزيادة إنتاجها وثروتها، ولكن بقي جزء كبير من السكان محرومين من:

- التعليم،
- الصحة،
- العمل،
- السكن،
- الخدمات الأساسية،

فإن مجرد ارتفاع المؤشرات الاقتصادية لا يعني بالضرورة تحقق التنمية الإنسانية.
ولهذا فإن التنمية الحديثة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنسان.
التنمية والعدالة
السؤال المهم هنا:

هل تكفي التنمية الاقتصادية لتحقيق الحق في التنمية؟
الإجابة: لا.
لأن التنمية الحقيقية ينبغي أن تراعي العدالة في توزيع الفرص، وأن تتيح للأفراد المشاركة والاستفادة من نتائجها.
ولهذا ارتبط مفهوم التنمية بحقوق الإنسان ارتباطاً وثيقاً.

المبحث الثالث
الحق في البيئة السليمة
أصبح الحق في البيئة من أهم الموضوعات المعاصرة في حقوق الإنسان.
فالإنسان يحتاج إلى:

- هواء نظيف.
- مياه صالحة.
- غذاء آمن.
- بيئة غير ملوثة.
- نظام بيئي متوازن.

ولا يمكن النظر إلى البيئة باعتبارها موضوعاً منفصلاً عن حقوق الإنسان.
فالتلوث قد يؤدي إلى المرض، والمرض يؤثر في الحق في الصحة، والظروف البيئية الخطرة قد تهدد الحق في الحياة.
ومن هنا يظهر الترابط بين الحقوق.
مثال
إذا قامت منشأة صناعية بتصريف مواد سامة في نهر يعتمد عليه السكان للشرب والزراعة، فإن المشكلة لا تتعلق بالبيئة وحدها، بل يمكن أن تمتد إلى:
الحق في الصحة ← الحق في الغذاء ← الحق في الماء ← الحق في الحياة.

المبحث الرابع
الحق في السلام
لا يمكن للإنسان أن يتمتع بصورة كاملة بحقوقه في ظل الحروب والنزاعات المسلحة.
فالحرب تؤدي إلى:

- القتل.
- النزوح.
- تدمير الممتلكات.
- تعطيل التعليم.
- تدمير المستشفيات.
- انتشار الفقر.
- انتهاك الحريات.

ولهذا ارتبط السلام بحقوق الإنسان ارتباطاً وثيقاً.
لكن الحق في السلام لا يعني فقط غياب الحرب، وإنما يرتبط أيضاً بوجود ظروف سياسية واجتماعية تسمح للإنسان بأن يعيش بأمان وكرامة.

المبحث الخامس
حق الشعوب في تقرير المصير
يعد تقرير المصير من المفاهيم المهمة في القانون الدولي.
ويقصد به بصورة عامة حق الشعوب في تحديد وضعها السياسي وممارسة حقها في تحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
وقد أصبح هذا المبدأ من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، وظهر بصورة واضحة في ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
ويجب على الطالب أن يميز بين **تقرير المصير** وبين الانفصال بصورة آلية.

فتقرير المصير مفهوم قانوني وسياسي أوسع، وتختلف تطبيقاته باختلاف السياق التاريخي والقانوني.

المبحث السادس
الأجيال القادمة وحقوق الإنسان
من الأفكار المهمة في حقوق الجيل الثالث أن الإنسان الحالي ليس الجيل الوحيد الذي له مصالح يجب احترامها.
فإذا استنزف المجتمع الموارد الطبيعية بصورة كاملة، أو تسبب في تدمير البيئة، فإن الأجيال القادمة ستتحمل النتائج.
ومن هنا ظهرت فكرة:
التنمية المستدامة.
أي تحقيق التنمية الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.
وهذا يضيف بعداً زمنياً إلى مفهوم حقوق الإنسان.

المبحث السابع
الطبيعة القانونية للحقوق التضامنية
تثير حقوق الجيل الثالث نقاشاً فقهياً مهماً:
هل جميع هذه الحقوق تتمتع بالطبيعة القانونية نفسها التي تتمتع بها الحقوق المدنية والسياسية؟
الإجابة تحتاج إلى تفصيل.
فهناك حقوق أصبحت لها قواعد واتفاقيات دولية واضحة، بينما لا يزال بعضها الآخر يتطور تدريجياً من الناحية القانونية.
ولهذا يجب على الطالب ألا يتعامل مع مصطلح "الجيل الثالث" باعتباره مجموعة متجانسة تماماً من الحقوق من حيث المصدر والحماية وآليات الإنفاذ.

تطبيق
إذا أقامت دولة مشروعاً صناعياً ضخماً يوفر آلاف الوظائف، لكنه يؤدي في الوقت نفسه إلى تلوث نهر رئيسي.
المطلوب من الطالب:
هل يجوز تبرير التلوث بحجة التنمية؟
الإجابة:
لا يمكن معالجة المسألة بهذه البساطة. يجب تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وحقوق السكان، بحيث لا تتحول التنمية إلى وسيلة للإضرار بحقوق الإنسان.

خلاصة المحاضرة
الجيل الثالث يعكس انتقال حقوق الإنسان من التركيز على علاقة الفرد بالدولة إلى الاهتمام بقضايا تتطلب **التضامن والتعاون الدولي**.
وتبرز أهميته في أنه يتعامل مع قضايا مثل التنمية والبيئة والسلام وتقرير المصير، وهي قضايا تتجاوز الحدود الوطنية.

أسئلة امتحانية
١. ما المقصود بحقوق الجيل الثالث؟
٢. لماذا سميت بالحقوق التضامنية؟
٣. اشرح الحق في التنمية.
٤. ما العلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان؟
٥. ناقش الحق في السلام.
٦. ما المقصود بحق الشعوب في تقرير المصير؟
٧. ما علاقة التنمية المستدامة بحقوق الإنسان؟

المحاضرة الحادية عشرة
آليات حماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني
الدستور والقضاء
تمهيد

لا قيمة كبيرة لأي حق إذا بقي مجرد نص مكتوب دون وسائل لحمايته.
فقد ينص الدستور على حرية التعبير، ولكن إذا استطاعت الإدارة أن تمنع المواطن من التعبير دون رقابة أو مساءلة، فإن النص الدستوري يفقد جانباً مهماً من قيمته العملية.
ولهذا فإن حماية حقوق الإنسان تقوم على مجموعة من الآليات، ويأتي في مقدمتها:
الدستور والقضاء.

المبحث الأول
الحماية الدستورية
الدستور هو القانون الأعلى في الدولة، ولذلك فإن تضمين الحقوق والحريات في الدستور يمنحها حماية أقوى من الحماية التي يوفرها القانون العادي.
والفكرة الأساسية هي أن المشرع نفسه لا يستطيع إصدار قانون يتعارض مع الدستور.
وفي النظام الدستوري العراقي، يقرر الدستور سموه على القوانين والأنظمة، ويضع إطاراً واسعاً للحقوق والحريات.
وهنا تظهر أهمية الرقابة على دستورية القوانين.

المبحث الثاني
لماذا يحتاج الحق إلى حماية دستورية؟
لنفرض أن قانوناً عادياً صدر ومنع حرية التعبير بصورة مطلقة.
إذا لم يكن هناك دستور يحمي حرية التعبير، فقد يكون من الصعب مواجهة هذا القانون.
أما إذا كان الدستور يحمي الحرية، فإن القانون الأدنى يمكن الطعن في دستوريته وفق الآليات المقررة في النظام الدستوري.
وهكذا تصبح العلاقة:
الدستور ← يقرر الحق
القانون ← ينظم الحق
القضاء ← يراقب احترام القانون للدستور

المبحث الثالث
دور القضاء في حماية حقوق الإنسان
القضاء هو أحد أهم الضمانات العملية للحقوق.
فعندما يتعرض شخص لاعتداء على حقه، يحتاج إلى جهة مستقلة يستطيع اللجوء إليها.
ولا تقتصر وظيفة القضاء على تطبيق القانون، وإنما تشمل في الدولة الدستورية تفسير النصوص وحماية الحقوق ضمن اختصاصاته.
ويظهر ذلك في قضايا مثل:

- الاعتقال غير المشروع.
- التعويض.
- القرارات الإدارية.
- الملكية.
- الحريات العامة.
- الحقوق الدستورية.

المبحث الرابع
القضاء الدستوري
القضاء الدستوري يتولى، بحسب النظام المعتمد في كل دولة، النظر في مدى توافق القوانين مع الدستور.
وتبرز أهميته عندما تتعارض:
إرادة الأغلبية السياسية
مع
الحقوق الدستورية للأفراد.

فهنا يظهر السؤال:
هل يجوز للأغلبية أن تفعل كل شيء؟
الإجابة في الدولة الدستورية: لا.
فالأغلبية السياسية نفسها مقيدة بالدستور والحقوق الأساسية.

المبحث الخامس
القضاء الإداري
يحتل القضاء الإداري مكانة مهمة في حماية حقوق الإنسان لأن الإدارة تمارس سلطات واسعة في حياة الأفراد.
فقد تصدر الإدارة قراراً:

- بإلغاء ترخيص.
- بمنع نشاط.
- بإنهاء خدمة.
- بفرض عقوبة.
- بالاستيلاء على مال.
- بحرمان شخص من منفعة.

ومن هنا يستطيع القضاء الإداري، وفق اختصاصه، مراقبة مشروعية القرار الإداري.

المبحث السادس
ضمانات التقاضي
لا يكفي وجود محكمة.
بل يجب أن تتوافر مجموعة من الضمانات، منها:
استقلال القاضي، وحياده، وحق الدفاع، وحق الوصول إلى القضاء، وحق الطعن وفق القانون، وتنفيذ الأحكام.
فإذا كان الشخص يستطيع رفع دعوى ولكنه لا يستطيع تنفيذ الحكم الصادر لصالحه، فإن الحماية القضائية تكون ناقصة.

المبحث السابع
وسائل الانتصاف
من أهم وسائل حماية الحقوق:
إلغاء القرار غير المشروع، والتعويض، وإعادة الحال إلى ما كان عليه، ووقف الاعتداء، والحماية القضائية المستعجلة، بحسب نوع الحق والنظام القانوني.
وتختلف الوسيلة المناسبة من حالة إلى أخرى.

حالة تطبيقية
أصدرت جهة إدارية قراراً يمنع موظفاً من ممارسة حق مقرر له قانوناً دون سبب مشروع.
السؤال:
ما الذي يستطيع الموظف فعله؟
ينبغي أن يفكر الطالب في:

١. الأساس القانوني للقرار.
٢. اختصاص الجهة الإدارية.
٣. مدى مشروعية القرار.
٤. إمكانية الطعن.
٥. الجهة القضائية المختصة.
٦. إمكانية طلب وقف التنفيذ.
٧. التعويض إذا ترتب ضرر.

وهنا يتحول موضوع حقوق الإنسان من **مبدأ نظري إلى ممارسة قانونية عملية**.

خلاصة المحاضرة

الحماية الوطنية هي خط الدفاع الأول عن حقوق الإنسان؛ لأن المواطن في الأصل يجب أن يجد حماية حقه أمام مؤسسات دولته وقضائها قبل أن يبحث عن آليات دولية.

ولهذا ترتبط حقوق الإنسان بالدستور والقضاء وسيادة القانون ارتباطاً وثيقاً.

المحاضرة الثانية عشرة

المؤسسات الوطنية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني

تمهيد

لا يستطيع القضاء وحده حماية جميع حقوق الإنسان.

فقد يتردد بعض الأشخاص في اللجوء إلى القضاء، أو قد لا تكون المشكلة قابلة للحل القضائي بصورة مباشرة، أو قد يحتاج المجتمع إلى جهة ترصد الانتهاكات بصورة مستمرة.

ومن هنا ظهرت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

المبحث الأول

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هي هيئة تنشأ على المستوى الوطني بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وتختلف طبيعة هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى، لكنها تقوم عادة بأدوار مثل:

- استقبال الشكاوى.
- التحقيق أو البحث في الانتهاكات وفق اختصاصها.
- تقديم التوصيات.
- نشر ثقافة حقوق الإنسان.
- تقديم المشورة للحكومة والبرلمان.
- مراقبة التشريعات.
- إعداد التقارير.

وتؤكد مبادئ باريس أهمية استقلال هذه المؤسسات واتساع ولايتها وتعددية تكوينها وامتلاكها الموارد اللازمة .المفوضية السامية لحقوق الإنسان

المبحث الثاني

الاستقلال

إذا كانت المؤسسة الوطنية تابعة بصورة كاملة للسلطة التي يفترض أن تراقبها، فإن قدرتها على أداء دورها ستكون محدودة.

ولهذا تؤكد مبادئ باريس على الاستقلال القانوني والوظيفي والمالي، إضافة إلى التعددية في التكوين.

وهذا لا يعني أن المؤسسة تعمل خارج الدولة، وإنما يعني أنها تعمل **داخل النظام الدستوري ولكن باستقلال عن التأثير السياسي غير المشروع**.

المبحث الثالث

دور المفوضية

تعد المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق مثالاً على المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

والأهمية التعليمية هنا أن الطالب يجب أن يميز بين:

المحكمة

و

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

فالمحكمة تصدر أحكاماً قضائية وفق اختصاصها، بينما المؤسسة الوطنية تؤدي أدواراً رقابية وتثقيفية واستشارية وتحقيقية وفق القانون الذي ينظمها.

المبحث الرابع

منظمات المجتمع المدني

يقصد بالمجتمع المدني المجال الذي تعمل فيه الجمعيات والمنظمات والاتحادات والنقابات وغيرها من التنظيمات المستقلة عن أجهزة الدولة، ضمن الحدود القانونية.

وتؤدي هذه المنظمات دوراً مهماً في:

- نشر الوعي.
- رصد الانتهاكات.
- مساعدة الضحايا.
- تقديم الدراسات.
- الدفاع عن الحقوق.
- مراقبة السياسات العامة.

ولا ينبغي أن ينظر إليها على أنها منافس للدولة بالضرورة.

فالمجتمع المدني يمكن أن يكون **شريكاً في حماية حقوق الإنسان**.

المبحث الخامس

الصحافة والإعلام

تلعب الصحافة دوراً مهماً في كشف الانتهاكات.

فقد لا تصل قضية معينة إلى القضاء أو المؤسسات الرسمية لولا قيام صحفي أو مؤسسة إعلامية بكشفها.

لكن الإعلام نفسه يجب أن يلتزم بالضوابط القانونية والمهنية، خصوصاً ما يتعلق:

- بالخصوصية.
- السمعة.
- سرية التحقيقات.
- حقوق الأطفال.
- حماية الضحايا.

وهنا تظهر أهمية التوازن بين حرية الإعلام وحقوق الآخرين.

المبحث السادس

الجامعات

للجامعات دور خاص في مجال حقوق الإنسان.

فالجامعة لا تكتفي بتدريس القانون، وإنما يمكن أن تكون مركزاً:

- للبحث العلمي.
- للتوعية.
- لإعداد الدراسات.
- لعقد المؤتمرات.
- لتقديم الاستشارات.
- لتدريب العاملين في مجال العدالة وحقوق الإنسان.

ومن هنا يمكن لطلبة القانون أنفسهم أن يكونوا جزءاً من منظومة تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

خلاصة

الحماية الفعالة لحقوق الإنسان تحتاج إلى منظومة متكاملة:

القضاء + المؤسسات الوطنية + البرلمان + الإعلام + المجتمع المدني + الجامعات + الفرد نفسه.

ولا يمكن لجهة واحدة أن تقوم بهذا الدور منفردة.

المحاضرة الثالثة عشرة

مبدأ الفصل بين السلطات وضمانات دولة القانون

تمهيد

من أهم الدروس التي تعلمناها في المحاضرات السابقة أن السلطة غير المقيدة يمكن أن تتحول إلى مصدر لانتهاك الحقوق.
ومن هنا ظهرت الحاجة إلى توزيع السلطة ومنع تركيزها في يد جهة واحدة.
ويقوم مبدأ **الفصل بين السلطات** على توزيع الوظائف الأساسية للدولة بين سلطات مختلفة، مع وجود توازن ورقابة متبادلة بينها.

المبحث الأول
السلطات الثلاث
تقسم وظائف الدولة بصورة تقليدية إلى:
السلطة التشريعية :تضع القوانين.
السلطة التنفيذية :تنفذ القوانين وتدير شؤون الدولة.
السلطة القضائية :تفصل في المنازعات وتطبق القانون.
لكن الفصل الحديث لا يعني أن كل سلطة تعمل في عزلة كاملة.
فالدولة تحتاج إلى التعاون بين السلطات، ولكن مع منع الهيمنة الكاملة لإحداها.

المبحث الثاني
لماذا يحمي الفصل بين السلطات حقوق الإنسان؟
لنتخيل أن الجهة نفسها:

- تضع القانون،
- تنفذه،
- وتحكم على من يخالفه.

فما الخطر؟
الخطر أن تصبح السلطة بلا رقابة حقيقية.
أما عندما تتوزع الوظائف، فإن كل سلطة يمكن أن تكون خاضعة بدرجة ما للرقابة والمساءلة.
ولهذا يرتبط الفصل بين السلطات ارتباطاً وثيقاً بمنع الاستبداد.

المبحث الثالث
سيادة القانون
تعني سيادة القانون أن:
الجميع يخضع للقانون، بما في ذلك السلطة العامة.
فلا يجوز للحكومة أن تتصرف خارج القانون لمجرد أنها حكومة.
ولا يجوز للموظف العام أن يتجاوز حدود اختصاصه.
ولا يجوز للمواطن أن يستعمل القوة بدلاً من القانون.
وهكذا يصبح القانون هو الإطار المنظم للمجتمع.

المبحث الرابع
مكونات دولة القانون
دولة القانون لا تعني مجرد وجود قوانين.
فقد توجد قوانين كثيرة في دولة لا تحترم حقوق الإنسان.
وإنما تتطلب دولة القانون مجموعة من المبادئ، من أهمها:

- سمو الدستور.
- استقلال القضاء.
- المساواة أمام القانون.
- احترام الحقوق والحريات.
- خضوع الإدارة للقانون.
- الرقابة على السلطة.
- إمكانية الطعن.

- تنفيذ الأحكام القضائية.

المبحث الخامس
استقلال القضاء
إذا كان القاضي يخشى السلطة السياسية، فلن يستطيع حماية الفرد من تعسفها.
ولهذا فإن استقلال القضاء ليس امتيازاً للقاضي، وإنما هو **ضمانة للمواطن**.
فعندما يدخل المواطن إلى المحكمة يجب أن يكون قادراً على توقع أن القرار سيصدر وفق القانون والأدلة، لا وفق رغبة السلطة أو نفوذ الأشخاص.

المبحث السادس
الرقابة المتبادلة
تحتاج السلطات إلى آليات رقابة متبادلة.
فالبرلمان يراقب الحكومة وفق الآليات الدستورية، والقضاء يراقب مشروعية الأعمال الداخلة ضمن اختصاصه، والسلطة التنفيذية تمارس صلاحياتها ضمن الدستور والقانون.
وهذا يؤدي إلى منع تركيز السلطة.

المبحث السابع
الحقوق الأساسية وحدود الأغلبية
من أهم أفكار دولة القانون:
الديمقراطية لا تعني حكم الأغلبية بلا حدود.
فإذا صوتت أغلبية البرلمان على قانون ينتهك حقاً دستورياً أساسياً، فإن وجود الأغلبية لا يجعل القانون صحيحاً بالضرورة.
فالسلطة الديمقراطية نفسها مقيدة بالدستور.
وهنا يظهر دور القضاء الدستوري والرقابة القانونية.

حالة تطبيقية
أقرت أغلبية البرلمان قانوناً يمنع فئة معينة من ممارسة حق أساسي دون مبرر موضوعي.
المطلوب:
ناقش:
- هل تكفي موافقة الأغلبية؟
- هل يجب فحص القانون دستورياً؟
- ما دور القضاء؟
- ما علاقة ذلك بمبدأ المساواة؟
- هل الديمقراطية تعني قدرة الأغلبية على إلغاء حقوق الأقلية؟

وهذه من أهم المسائل التي ينبغي أن يناقشها طالب القانون.

خلاصة المحاضرة
إن الفصل بين السلطات ليس مجرد ترتيب إداري لمؤسسات الدولة، وإنما هو **ضمانة أساسية للحرية**.
فكلما توزعت السلطة وخضعت للرقابة، ازدادت فرص حماية الإنسان من التعسف.
ولهذا فإن حقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية والفصل بين السلطات تمثل منظومة واحدة مترابطة.

المحاضرة الرابعة عشرة
مراجعة شاملة للفصل الأول
هذه المحاضرة لا ينبغي أن تكون مجرد إعادة قراءة للمحاضرات السابقة، وإنما فرصة لربط الأفكار ببعضها.

أولاً: التطور التاريخي للفكرة

بدأنا من الحضارات القديمة، حيث وجدنا قواعد العدالة والتنظيم القانوني في العراق القديم ومصر القديمة.
ثم انتقلنا إلى الفكر اليوناني الذي طرح أسئلة فلسفية عن العدالة والدولة والقانون.
ثم جاء الفكر الروماني وطور فكرة القانون الطبيعي.
ثم درستنا الأديان السماوية، وبخاصة الشريعة الإسلامية، وما قررته من مبادئ تتعلق بكرامة الإنسان والعدل وحماية النفس والمال والعرض.
بعد ذلك انتقلنا إلى العصور الوسطى، والماغنا كارتا، وفكرة تقييد السلطة.
ثم جاءت الثورات الأمريكية والفرنسية، لتضع الحقوق والحريات في إطار سياسي ودستوري جديد.
ومن هنا ظهر الطريق الذي أدى في النهاية إلى منظومة حقوق الإنسان الحديثة.

ثانياً: الانتقال من العدالة إلى الحق
يمكن تلخيص التطور الفكري في العبارة التالية:
العدالة
ثم:
القانون
ثم:
الحقوق الطبيعية
ثم:
الحقوق الدستورية
ثم:
حقوق الإنسان الدولية.
وهذه السلسلة من أهم ما ينبغي أن يفهمه الطالب.

ثالثاً: الأجيال الثلاثة
تعرفنا على ثلاثة تصنيفات رئيسية.
الجيل الأول يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، مثل الحياة والحرية والتعبير والمحاكمة العادلة والمشاركة السياسية.
الجيل الثاني يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل التعليم والعمل والصحة والضمان الاجتماعي.
أما الجيل الثالث فيرتبط بالتضامن، مثل التنمية والسلام والبيئة وتقرير المصير.
لكن هذه الأجيال ليست منفصلة.
فلا يمكن أن يعيش الإنسان حياة كريمة دون:
حرية + تعليم + صحة + عمل + بيئة آمنة + سيادة قانون.

رابعاً: الحماية الوطنية
تعلمنا أن الاعتراف بالحق لا يكفي.
فالحق يحتاج إلى:
دستور
ثم:
قانون
ثم:
قضاء
ثم:
مؤسسات رقابية
ثم:
مجتمع مدني واعٍ.
ولهذا فإن حماية حقوق الإنسان عملية متكاملة.

خامساً: دولة القانون

وصلنا إلى أن دولة القانون تقوم على:

- سمو الدستور.
- الفصل بين السلطات.
- استقلال القضاء.
- المساواة.
- احترام الحقوق.
- خضوع الإدارة للقانون.

وإذا غابت هذه العناصر، تصبح النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان معرضة لأن تبقى مجرد شعارات.

أسئلة مراجعة شاملة

السؤال الأول

كيف تطور مفهوم حقوق الإنسان من الحضارات القديمة إلى القانون الدولي الحديث؟

السؤال الثاني

ما العلاقة بين الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان؟

السؤال الثالث

قارن بين الحقوق الطبيعية والحقوق القانونية.

السؤال الرابع

ما الفرق بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

السؤال الخامس

هل حقوق الإنسان مطلقة؟ ناقش.

السؤال السادس

ما أهمية الدستور في حماية حقوق الإنسان؟

السؤال السابع

ما دور القضاء في حماية الحقوق والحريات؟

السؤال الثامن

كيف يسهم الفصل بين السلطات في حماية حقوق الإنسان؟

السؤال التاسع

ناقش العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان.

السؤال العاشر

"وجود النص القانوني لا يعني بالضرورة وجود حماية فعلية للحق." ناقش.

أسئلة تحليلية للامتحان

السؤال الأول

مر مفهوم حقوق الإنسان بمراحل تاريخية متعددة. ناقش هذه المراحل مبيناً أهم التحولات التي طرأت على مفهوم الحق والعدالة والحرية.

السؤال الثاني

ناقش العلاقة بين حقوق الإنسان ودولة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء.

السؤال الثالث

قارن بين الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان، مبيناً طبيعة كل جيل ومضمون الحقوق التي يتضمنها.

المحاضرة الخامسة عشرة

امتحان نصف السنة

وفق الخطة الدراسية الأصلية، يكون الأسبوع الخامس عشر مخصصاً لامتحان نصف السنة، ولذلك لا أنصح بتحويله إلى محاضرة جديدة.

وأقترح أن يكون الامتحان مكوناً من **ثلاثة أنواع من الأسئلة** حتى يقيس الفهم وليس الحفظ فقط.

السؤال الأول: سؤال مقالي
تحدث عن التطور التاريخي لحقوق الإنسان، بدءاً من الحضارات القديمة وصولاً إلى الثورات الدستورية الحديثة.
السؤال الثاني: سؤال مقارن
قارن بين حقوق الجيل الأول وحقوق الجيل الثاني وحقوق الجيل الثالث.
السؤال الثالث: حالة عملية
أصدرت سلطة إدارية قراراً يقيد حرية التعبير لمجموعة من المواطنين دون وجود أساس قانوني واضح، وترتب على القرار توقيف بعض الأشخاص.
حلل الحالة من منظور حقوق الإنسان، مبيناً الحقوق المتأثرة والضمانات الدستورية والقضائية التي يمكن اللجوء إليها.

الفصل الثاني
المحاضرة السادسة عشرة
التنظيم الدولي لحقوق الإنسان
منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها
تمهيد
شهدت حقوق الإنسان تحولاً جوهرياً بعد الحرب العالمية الثانية.
فقد كشفت الحرب وما رافقها من جرائم واسعة النطاق أن ترك حماية الإنسان للنظام الداخلي للدول وحده قد لا يكون كافياً.
ومن هنا أصبحت حماية حقوق الإنسان موضوعاً من موضوعات المجتمع الدولي.
وفي عام ١٩٤٥ تأسست **منظمة الأمم المتحدة**، وأصبح احترام حقوق الإنسان وتعزيزها من الأهداف المرتبطة بالنظام الدولي الجديد.

المبحث الأول
الأمم المتحدة وحقوق الإنسان
تمثل الأمم المتحدة الإطار العالمي الأساسي الذي تطورت داخله منظومة حقوق الإنسان الحديثة.
وقد جاء الإعلان العالمي سنة ١٩٤٨ ليكون نقطة تحول تاريخية، ثم تبعته مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الدولية.
ولذلك يمكن القول إن النظام الدولي لحقوق الإنسان تطور في ثلاثة مستويات:
المبادئ العامة
ثم:
الاتفاقيات الدولية
ثم:
آليات الرقابة والمتابعة.

المبحث الثاني
الجمعية العامة
الجمعية العامة تمثل أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة.
وقد كان لها دور بارز في اعتماد الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن أشهرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
كما تناقش الجمعية العامة قضايا حقوق الإنسان وتصدر قرارات وإعلانات في هذا المجال.

المبحث الثالث
مجلس الأمن
قد يبدو للطالب أن مجلس الأمن ليس جهازاً لحقوق الإنسان.
وهذا صحيح من ناحية التخصص المباشر، لكنه يتعامل مع أوضاع قد ترتبط بصورة وثيقة بحقوق الإنسان والسلام والأمن الدوليين.
فالنزاعات المسلحة تؤدي غالباً إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، ولهذا يمكن أن تتداخل حماية السلام والأمن مع حماية الإنسان.

المبحث الرابع

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
ارتبط المجلس الاقتصادي والاجتماعي تاريخياً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبعمل الأمم المتحدة في المجالات الاجتماعية والتنموية.
وتظهر هنا العلاقة بين:
التنمية
و
الحقوق الاجتماعية
و
حقوق الإنسان.

المبحث الخامس
مجلس حقوق الإنسان
يعد مجلس حقوق الإنسان أحد أهم الأجهزة الدولية المعنية بحقوق الإنسان.
ومن أبرز الآليات المرتبطة به:
- الاستعراض الدوري الشامل.
- الإجراءات الخاصة.
- لجان التحقيق والبعثات بحسب الولاية.
- إجراءات الشكاوى.

وتتميز هذه الآليات بأنها تسمح للمجتمع الدولي بمراجعة أوضاع حقوق الإنسان في الدول ومناقشة الانتهاكات والتوصيات.
وتؤكد وثائق الأمم المتحدة أهمية الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل في منظومة الرصد الدولية .نظام الوثائق الرسمي - الأمم المتحدة

المبحث السادس
المفوضية السامية لحقوق الإنسان
تؤدي **مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان** دوراً مهماً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
وتعمل من خلال:
- تقديم الخبرة.
- دعم الدول.
- نشر الوعي.
- رصد أوضاع حقوق الإنسان.
- دعم الآليات الدولية.
- المساعدة الفنية.

ومن المهم للطالب أن يميز بين:
مجلس حقوق الإنسان
و
المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
فهما ليسا مؤسسة واحدة.

المحاضرة السابعة عشرة
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948
التحليل البنيوي والمبادئ
تمهيد
يعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أهم الوثائق في التاريخ القانوني المعاصر.
اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في **10ديسمبر** .**1948**
وقد أصبح لاحقاً مرجعاً أساسياً لتطور القانون الدولي لحقوق الإنسان.

المبحث الأول
طبيعة الإعلان العالمي
الإعلان العالمي ليس معاهدة دولية بالمعنى التقليدي للمعاهدات الملزمة للدول التي تصادق عليها.
وهذه نقطة يجب أن يفهمها الطالب جيداً.
ومع ذلك، فإن قيمته القانونية والسياسية والتاريخية هائلة، وقد أثّر بصورة عميقة في الدساتير والاتفاقيات الدولية اللاحقة.
ومن الإعلان نشأت لغة عالمية مشتركة حول الكرامة والحرية والمساواة.

المبحث الثاني
البناء العام للإعلان
يبدأ الإعلان بمقدمة تؤكد كرامة الإنسان والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف.
ثم تأتي المواد التي تتناول مجموعة واسعة من الحقوق.
وهذا البناء يكشف أن واضعي الإعلان لم ينظروا إلى حقوق الإنسان باعتبارها مجرد حرية سياسية، وإنما باعتبارها منظومة متكاملة.

المبحث الثالث
المساواة والكرامة
يقرر الإعلان أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق.
وهذه المادة تمثل الأساس الذي تنبني عليه مجموعة كبيرة من الحقوق اللاحقة.
فالحق في الحرية لا يمكن فصله عن الكرامة، والحق في المساواة لا يمكن فصله عن عدم التمييز.

المبحث الرابع
الحقوق المدنية والسياسية
يتناول الإعلان:

- الحياة.
- الحرية.
- الأمن.
- حظر الرق.
- حظر التعذيب.
- الاعتراف بالشخصية القانونية.
- المساواة أمام القانون.
- المحاكمة العادلة.
- حرية التنقل.
- اللجوء.
- الجنسية.
- الخصوصية.
- حرية الفكر والدين.
- حرية التعبير.
- التجمع.
- المشاركة السياسية.

وهذه المجموعة تمثل جوهر حقوق الجيل الأول.

المبحث الخامس
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
لم يتوقف الإعلان عند الحقوق المدنية.

بل تضمن أيضاً:

- الحق في العمل.
- الراحة.
- الضمان الاجتماعي.
- مستوى معيشي مناسب.
- التعليم.
- المشاركة الثقافية.

وهذه نقطة بالغة الأهمية؛ لأنها تؤكد أن الإعلان منذ عام ١٩٤٨ كان يتعامل مع حقوق الإنسان باعتبارها **منظومة واحدة** .مكتبة البحث

المبحث السادس

أهمية الإعلان العالمي

تكمن أهميته في أنه:

أولاً، وضع لغة مشتركة لحقوق الإنسان.

ثانياً، أثر في الدساتير.

ثالثاً، مهّد للاتفاقيات الدولية اللاحقة.

رابعاً، أصبح مرجعاً عالمياً للحركات الحقوقية.

خامساً، ساهم في تحويل حقوق الإنسان من موضوع داخلي إلى موضوع دولي.

المحاضرة الثامنة عشرة

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966

تمهيد

إذا كان الإعلان العالمي قد وضع المبادئ العامة، فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نقل جزءاً مهماً من هذه المبادئ إلى إطار تعاهدي دولي أكثر تفصيلاً.

اعتمد العهد عام **1966**ودخل حيز النفاذ عام .**1976**

المبحث الأول

طبيعة العهد

العهد معاهدة دولية.

وهذا يعني أن الدولة التي تصبح طرفاً فيه ترتبط بالتزامات دولية وفق أحكامه والقانون الدولي للمعاهدات.

وهنا يظهر الفرق بين الإعلان العالمي والعهد.

الإعلان :إعلان دولي ذو أهمية معيارية وتاريخية كبيرة.

العهد :معاهدة دولية تفرض التزامات على الدول الأطراف.

المبحث الثاني

الحق في الحياة

يحمي العهد الحق في الحياة، ويضع قواعد مهمة تتعلق بحمايته.

وتظهر أهمية ذلك في أن الحق في الحياة ليس مجرد قيمة أخلاقية، وإنما أصبح موضوعاً لاتفاقية دولية.

المبحث الثالث

حظر التعذيب

يؤكد العهد عدم جواز إخضاع الإنسان للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وهذا يمثل امتداداً لمبدأ الكرامة الإنسانية.

المبحث الرابع

الحرية والأمن الشخصي
يحظر العهد الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، ويضع ضمانات للأشخاص المحرومين من حريتهم.
وتشمل الحماية:

- معرفة أسباب القبض.
- عرض الشخص على جهة قضائية.
- الحق في المحاكمة خلال مدة معقولة.
- إمكانية الطعن في قانونية الاحتجاز.

المبحث الخامس
المحاكمة العادلة
يتضمن العهد مجموعة واسعة من ضمانات المحاكمة العادلة.
وهنا تظهر أهمية استقلال القضاء وحق الدفاع وافتراض البراءة.
كما يؤكد مبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية، وهو مبدأ مهم لحماية الفرد من العقاب التعسفي.

المبحث السادس
حرية الفكر والدين والتعبير
يحمي العهد حرية الفكر والوجدان والدين، كما يحمي حرية التعبير.
لكن بعض هذه الحقوق يمكن أن تخضع لقيود قانونية بشروط محددة.
وهنا نعود إلى ما درسناه في المحاضرة الثانية:
الحق ليس بالضرورة مطلقاً، ولكن القيد ليس مطلقاً أيضاً.

المبحث السابع
المشاركة السياسية
يؤكد العهد حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة والانتخاب والترشح وفق شروط قانونية تتفق مع المعايير الدولية.
وهذا يجعل الحقوق السياسية جزءاً من التزامات الدولة الدولية.

المبحث الثامن
لجنة حقوق الإنسان
أنشأ العهد لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ أحكامه وفق الآليات المنصوص عليها.
وهنا يظهر التطور من:
الاعتراف بالحق
إلى:
مراقبة تنفيذ الحق.

المحاضرة التاسعة عشرة
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966
تمهيد
إلى جانب العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد المجتمع الدولي عهداً آخر يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
والهدف من وجود عهدين ليس الفصل الكامل بين الحقوق، وإنما تنظيمها في إطارين تعاهديين متكاملين.

المبحث الأول
أهم الحقوق التي يتضمنها العهد
يتناول العهد حقوقاً مثل:

- الحق في العمل.
- الحق في ظروف عمل عادلة.
- الحق في التنظيم النقابي.
- الحق في الضمان الاجتماعي.
- حماية الأسرة.
- الحق في مستوى معيشي مناسب.
- الحق في الصحة.
- الحق في التعليم.
- الحق في الثقافة.

المبحث الثاني

الإعمال التدريجي

هذه من أهم النقاط التي يجب شرحها للطلبة.

فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد تحتاج إلى موارد مالية وبنية مؤسساتية.

ولهذا يتحدث العهد عن اتخاذ الدول خطوات، باستخدام أقصى ما لديها من موارد متاحة، وصولاً بصورة تدريجية إلى الإعمال الكامل للحقوق.

لكن هذا لا يعني أن الدولة تستطيع تأجيل كل شيء إلى أجل غير محدد.

فهناك التزامات يجب احترامها من البداية، ومن أبرزها عدم التمييز واتخاذ خطوات جادة نحو الإعمال.

المبحث الثالث

الحق في العمل

العمل في العهد ليس مجرد فرصة اقتصادية.

بل يرتبط بكرامة الإنسان.

ولهذا يتطلب:

- حرية اختيار العمل.
- ظروفاً عادلة.
- أجراً مناسباً.
- سلامة العامل.
- حماية من الاستغلال.
- الراحة والإجازة.

المبحث الرابع

الحق في الصحة

يتناول العهد الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

وهنا لا يعني الحق أن الدولة مسؤولة عن منع جميع الأمراض، وإنما أن عليها بناء نظام صحي وسياسات عامة تساعد على الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الصحة.

المبحث الخامس

الحق في التعليم

يربط العهد التعليم بتنمية الشخصية الإنسانية واحترام حقوق الإنسان.

وهذه نقطة مهمة جداً:

التعليم ليس فقط لإعطاء الإنسان شهادة، بل لإعداده ليكون عضواً فاعلاً في المجتمع.

ولهذا يرتبط التعليم بالديمقراطية والمواطنة والوعي القانوني.

المبحث السادس

العلاقة بين العهدين

من الأخطاء أن يقول الطالب:

"العهد الأول أهم من العهد الثاني".

هذا غير صحيح.

فالإنسان الذي يتمتع بحرية التعبير ولكنه محروم تماماً من التعليم والصحة قد لا يستطيع ممارسة حريته بصورة فعالة.

والإنسان الذي يحصل على التعليم والصحة لكنه محروم من الحرية السياسية قد لا يستطيع حماية حقوقه.

إذن:

الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية متكاملة.

المحاضرة العشرون

النظام الإقليمي الأوروبي لحماية حقوق الإنسان

الاتفاقية الأوروبية والمحكمة الأوروبية

تمهيد

بعد أن تعرفنا على النظام العالمي لحقوق الإنسان، ننتقل إلى المستوى الإقليمي.

وتوجد عدة أنظمة إقليمية، من أهمها النظام الأوروبي.

ويعد النظام الأوروبي من أكثر النظم الإقليمية تطوراً من حيث آليات الحماية القضائية.

المبحث الأول

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

اعتمدت الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في **4نوفمبر 1950**ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٥٣.

وتصف المحكمة الأوروبية الاتفاقية بأنها أول صك يجعل بعض الحقوق الواردة في الإعلان العالمي حقوقاً ملزمة في إطار إقليميECHR .

وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من الحقوق الأساسية، مثل:

- الحق في الحياة.
- حظر التعذيب.
- الحرية والأمن.
- المحاكمة العادلة.
- احترام الحياة الخاصة والعائلية.
- حرية التعبير.
- حرية الدين.
- حماية الملكية وفق البروتوكولات ذات الصلة.

المبحث الثاني

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

أنشئت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عام .1959

وتتمثل وظيفتها الأساسية في النظر في الادعاءات المتعلقة بانتهاك الحقوق التي تحميها الاتفاقية والبروتوكولات ذات الصلة.

وتتميز المحكمة بأن الفرد يستطيع، وفق شروط القبول والإجراءات المقررة، أن يقدم طلباً إليها بعد استنفاد وسائل الانتصاف الوطنية وفق القواعد المعمول بهاECHR .

وهذا أمر بالغ الأهمية من الناحية القانونية.

لأن النظام الدولي التقليدي كان ينظر إلى الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في القانون الدولي، بينما يسمح النظام الأوروبي للفرد بأن يصبح طرفاً في عملية قضائية دولية لحماية حقه.

المبحث الثالث

استنفاد وسائل الانتصاف الوطنية

قبل الوصول إلى المحكمة الأوروبية، يجب من حيث الأصل أن يكون الشخص قد استخدم الوسائل القضائية الوطنية المتاحة والفعالة.
والسبب منطقي:
الدولة هي المسؤولة أولاً عن حماية حقوق الإنسان داخل إقليمها.
فالمحكمة الأوروبية ليست بديلاً عن المحاكم الوطنية.
بل تعمل باعتبارها آلية دولية مكملة.
وهذا ينسجم مع فكرة **التكامل أو التكاملية** بين الحماية الوطنية والدولية.

المبحث الرابع
القوة القانونية لأحكام المحكمة
تتمتع أحكام المحكمة في القضايا التي تدخل ضمن ولايتها بقوة قانونية بالنسبة للدولة المعنية وفق نظام الاتفاقية.
وقد أدت أحكام المحكمة إلى تغييرات في:

- القوانين.
- الإجراءات القضائية.
- الممارسات الإدارية.
- سياسات الدول.

وتوضح المحكمة أن أحكامها أسهمت في تغيير التشريعات والممارسات الإدارية في الدول الأوروبية وفي تطوير سيادة القانون والديمقراطيةECHR .

المبحث الخامس
الحقوق المطلقة والحقوق القابلة للتقييد
من النقاط المهمة في النظام الأوروبي التمييز بين حقوق لا تسمح الاتفاقية بانتهاكها وبين حقوق يمكن أن تخضع لقيود وفق شروط محددة.
فحظر التعذيب مثلاً يتمتع بحماية قوية جداً، بينما بعض الحريات، مثل حرية التعبير، يمكن أن تخضع لقيود إذا كانت:

- مقررة بالقانون.
- تهدف إلى غرض مشروع.
- ضرورية في مجتمع ديمقراطي.

وهنا نعود إلى مفهوم **التناسب** الذي درسناه سابقاً.

المبحث السادس
مبدأ التناسب
إذا أرادت الدولة تقييد حق معين، فإن السؤال لا يكون فقط:
هل يوجد قانون؟
بل يجب أن نسأل أيضاً:
هل القيد ضروري؟
وهل:
يتناسب القيد مع الهدف المراد تحقيقه؟
فمثلاً، إذا كان الهدف حماية الأمن، لا يعني ذلك أن الدولة تستطيع منع جميع أشكال التعبير.
بل يجب البحث عن الوسيلة الأقل تقييداً للحق عندما تفرض المعايير القانونية ذلك.
وهذا النوع من التحليل أصبح من أهم أدوات القضاء الحقوقي الحديث.

المبحث السابع
المحكمة الأوروبية كأنموذج للحماية القضائية الدولية
تكمن أهمية النظام الأوروبي في أنه نقل حقوق الإنسان من مجرد قواعد دولية إلى **نظام قضائي إقليمي فعّال**.
وأصبح بإمكان الفرد، بعد استنفاد الوسائل الوطنية واستيفاء شروط القبول، أن يعرض قضيته أمام محكمة دولية.

وهذا تطور كبير في القانون الدولي.

مقارنة بين الحماية الوطنية والأوروبية

الحماية الأوروبية	الحماية الوطنية
تأتي بعد الحماية الوطنية	تبدأ داخل الدولة
الاتفاقية الأوروبية	الدستور والقوانين
المحكمة الأوروبية	القضاء الوطني
المحكمة الدولية الإقليمية تكمل الحماية	الدولة هي المسؤول الأول
الرقابة الدولية على احترام الاتفاقية	الرقابة الدستورية والإدارية والقضائية

حالة تطبيقية

شخص تعرض لاعتداء على حقه في حرية التعبير.

رفع دعوى أمام المحاكم الوطنية، واستنفد وسائل الانتصاف المتاحة، لكنه يرى أن حقه ما زال منتهكاً.

السؤال:

هل يمكنه مباشرة الذهاب إلى المحكمة الأوروبية؟

الإجابة ليست تلقائية.

يجب أولاً التحقق من:

- انطباق الاتفاقية.
- الاختصاص.
- استنفاد وسائل الانتصاف الوطنية.
- احترام المدد والشروط الإجرائية.
- وجود أساس حقيقي للشكوى.

وهذا يوضح للطالب أن **الوصول إلى القضاء الدولي ليس بديلاً عن القضاء الوطني، وإنما آلية مكملة له**ECHR .

خلاصة المحاضرة العشرين

يمثل النظام الأوروبي مرحلة متقدمة في تطور حماية حقوق الإنسان؛ لأنه أنشأ اتفاقية ملزمة وآلية قضائية إقليمية تسمح بحماية الحقوق والحريات، وأعطى للفرد دوراً مباشراً في النظام الدولي لحقوق الإنسان.

والدرس الأهم هو أن حماية حقوق الإنسان أصبحت متعددة المستويات:

الدولة ← القضاء الوطني ← المؤسسات الوطنية ← النظام الإقليمي ← النظام الدولي.

لمحاضرة الحادية والعشرون

النظام الإقليمي الأمريكي لحماية حقوق الإنسان

أولاً: أهداف المحاضرة

تهدف هذه المحاضرة إلى تعريف الطالب بالنظام الإقليمي الأمريكي لحماية حقوق الإنسان، وبيان نشأته ومصادره القانونية، والتعرف على دور **اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان** و**المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان**، مع توضيح كيفية تقديم الشكاوى والانتقال من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

مقدمة

لم يقتصر الاهتمام الدولي بحماية حقوق الإنسان على المستوى العالمي من خلال منظمة الأمم المتحدة، بل ظهرت إلى جانب النظام العالمي أنظمة إقليمية تهدف إلى توفير حماية أكثر قرباً من الفرد وأكثر ارتباطاً بالظروف السياسية والقانونية والاجتماعية الخاصة بكل منطقة.

ويعد النظام الأمريكي أو **نظام الدول الأمريكية لحقوق الإنسان** من أهم الأنظمة الإقليمية في العالم، إلى جانب النظام الأوروبي والنظام الأفريقي. وقد تطور هذا النظام في إطار **منظمة الدول الأمريكية (OAS)**، وأنشأ مؤسسات متخصصة للنظر في الانتهاكات التي تقع في دول القارة الأمريكية.

وتكمن أهمية النظام الأمريكي في أنه لم يكتفِ بوضع قواعد عامة لحماية حقوق الإنسان، وإنما أنشأ آليات رقابية وشبه قضائية وقضائية، الأمر الذي جعل الفرد في بعض الحالات قادراً على إيصال شكواه إلى المستوى الإقليمي بعد استنفاد الوسائل الوطنية.

أولاً: نشأة النظام الأمريكي لحقوق الإنسان

ترجع جذور النظام الأمريكي إلى التطورات التي شهدتها القارة الأمريكية خلال القرن العشرين، ولا سيما بعد إنشاء منظمة الدول الأمريكية.

وقد اعتمدت الدول الأمريكية في عام 1948 **الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان**، وهو من أقدم الوثائق الإقليمية في مجال حقوق الإنسان.

ثم تطور النظام بصورة أكثر وضوحاً مع إنشاء **اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان عام 1959**، لتصبح إحدى المؤسسات الأساسية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المنطقةoas.org .

أما المرحلة الأكثر أهمية فجاءت مع اعتماد **الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان عام ١٩٦٩ في سان خوسيه، كوستاريكا**، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١٨ تموز/يوليو oas.org .1978

ومن خلال هذه الاتفاقية أصبح النظام الأمريكي أكثر تكاملاً، لأنه جمع بين هيئة تقوم بدور رقابي وشبه قضائي، وهي اللجنة، وهيئة قضائية دولية هي المحكمة.

ثانياً: اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان

تعد اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان من أهم مؤسسات النظام الأمريكي.

وقد أنشئت اللجنة عام ١٩٥٩، وهي جهاز مستقل تابع لمنظمة الدول الأمريكية، وتتكون من سبعة أعضاء ينتخبون بصفتهم الشخصية، أي أنهم لا يمثلون دولهم تمثيلاً سياسياً داخل اللجنةoas.org .

وتتمثل الوظيفة الأساسية للجنة في **تعزيز احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها**.

ولا تقتصر وظيفة اللجنة على دراسة الشكاوى الفردية، وإنما تقوم أيضاً بمتابعة أوضاع حقوق الإنسان في الدول، وإعداد التقارير، وإجراء الزيارات، وإصدار التوصيات، والمساهمة في تطوير المعايير القانونية الخاصة بحقوق الإنسان.

ومن أهم وظائفها العملية تلقي الالتماسات والشكاوى المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان.

وهنا تظهر أهمية النظام الأمريكي بالنسبة للفرد؛ فالشخص الذي يرى أن حقوقه قد انتهكت يمكنه، وفق الشروط والإجراءات المقررة، أن يلجأ إلى اللجنة بعد استنفاد الوسائل القانونية الداخلية المتاحة، مع مراعاة الشروط الخاصة بقبول الشكوى.

ثالثاً: المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

تمثل المحكمة الأمريكية الجانب القضائي في النظام الإقليمي الأمريكي.

وهي مؤسسة قضائية مستقلة مقرها مدينة سان خوسيه في كوستاريكا، وتتمثل وظيفتها الأساسية في تفسير وتطبيق الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. وتمارس المحكمة اختصاصاً قضائياً في القضايا، فضلاً عن اختصاص استشاري يتعلق بتفسير الاتفاقية وغيرها من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان في الدول الأمريكية .محكمة العدل الدولية

وهنا يجب أن ينتبه الطالب إلى نقطة قانونية مهمة:

الفرد لا يستطيع في الأصل أن يرفع دعوى مباشرة أمام المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.
فالطريق يبدأ عادة من خلال اللجنة الأمريكية، ثم يمكن إحالة القضية إلى المحكمة وفقاً للشروط المقررة في الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بالدول التي قبلت اختصاص المحكمة. وتؤكد منظمة الدول الأمريكية أن الأفراد يقدمون التماساتهم أمام اللجنة أولاً، ولا يرفعون القضية مباشرة أمام المحكمةoas.org .

رابعاً: اختصاص المحكمة
تتمتع المحكمة بنوعين أساسيين من الاختصاص:
1.الاختصاص القضائي
ويتمثل في نظر المنازعات المتعلقة بانتهاك الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الأمريكية.
فإذا ثبت للمحكمة أن الدولة قد انتهكت حقاً من الحقوق التي تحميها الاتفاقية، فإنها تستطيع أن تقرر مجموعة من التدابير القانونية، ومن بينها ضمان تمتع الضحية بالحق الذي انتهك، وإزالة آثار الانتهاك، والحكم بالتعويض عند الاقتضاءoas.org .
وهذا يبين أن الحماية الإقليمية لا تقتصر على مجرد إدانة الدولة أخلاقياً أو سياسياً، بل يمكن أن تتخذ صورة **حكم قضائي دولي**.
2.الاختصاص الاستشاري
يمكن للمحكمة تقديم آراء استشارية حول تفسير الاتفاقية أو غيرها من المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان في القارة الأمريكية .
محكمة العدل الدولية
وتكمن أهمية هذا الاختصاص في توحيد تفسير قواعد حقوق الإنسان ومنع التناقض في فهم الالتزامات الدولية.

خامساً: أهمية النظام الأمريكي
تكمن أهمية النظام الأمريكي في أنه يمثل مثالاً واضحاً على انتقال حقوق الإنسان من مرحلة الاعتراف السياسي إلى مرحلة **الحماية القضائية الدولية**.
فالدولة عندما تصادق على اتفاقية دولية لحقوق الإنسان لا تكتفي بالإعلان عن احترام الحقوق، وإنما قد تخضع لآليات رقابية وقضائية تراجع مدى التزامها بتلك الحقوق.
ومن هنا يمكن للطالب أن يلاحظ أن تطور حقوق الإنسان مر بمراحل متتابعة:
الإعلان عن الحق ← الاعتراف القانوني به ← إنشاء آلية رقابية ← إنشاء آلية قضائية ← إلزام الدولة بالمعالجة والتعويض عند ثبوت الانتهاك.

تطبيق عملي
لو تعرض شخص في إحدى الدول الأمريكية للاعتقال التعسفي، واستنفد وسائل الطعن الداخلية دون أن يحصل على حماية فعالة، فقد يكون من الممكن، وفق شروط النظام الأمريكي، تقديم التماس إلى اللجنة الأمريكية.
وتقوم اللجنة بدراسة المقبولية والموضوع، وقد تصدر تقريراً يتضمن نتائجها وتوصياتها. وفي الحالات التي تتوافر فيها شروط الإحالة، يمكن أن تنتقل القضية إلى المحكمة.
وهكذا نرى أن النظام الإقليمي لا يلغي القضاء الوطني، وإنما يعمل أساساً بوصفه **آلية حماية مكملة** عندما لا توفر الدولة حماية فعالة.

خلاصة المحاضرة
يمثل النظام الأمريكي أحد أهم النظم الإقليمية لحماية حقوق الإنسان. ويقوم بصورة أساسية على اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.
وتكمن أهميته في الجمع بين **الرقابة، وتلقي الشكاوى، والتقارير، والوظيفة القضائية والاستشارية**، مما يمنح حماية حقوق الإنسان بعداً عملياً يتجاوز مجرد النصوص.
أسئلة مناقشة
١. لماذا ظهرت الأنظمة الإقليمية إلى جانب النظام العالمي؟
٢. ما الفرق بين اللجنة الأمريكية والمحكمة الأمريكية؟
٣. هل يستطيع الفرد اللجوء مباشرة إلى المحكمة الأمريكية؟
٤. ما أهمية الاختصاص الاستشاري للمحكمة؟
سؤال امتحاني
اشرح النظام الأمريكي لحماية حقوق الإنسان، مبيناً دور اللجنة الأمريكية والمحكمة الأمريكية والعلاقة بينهما.

مصادر ومراجع

- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969.
- وثائق منظمة الدول الأمريكية.
- النظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.
- قرارات وأحكام المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.

المحاضرة الثانية والعشرون

النظام الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

مقدمة

يمثل النظام الأفريقي تجربة متميزة في مجال حقوق الإنسان، لأنه لم ينظر إلى حقوق الإنسان من زاوية الفرد وحده، وإنما جمع بين **حقوق الإنسان وحقوق الشعوب**.

وهذا الأمر يرتبط بالظروف التاريخية للقارة الأفريقية، التي عانت طويلاً من الاستعمار والتمييز العنصري والصراعات المسلحة ومشكلات تقرير المصير والسيادة على الموارد الطبيعية.

ومن هنا جاءت **الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب** ليعكس خصوصية التجربة الأفريقية.

أولاً: الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

اعتمد الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة ١٩٨١، وأصبح الأساس القانوني للنظام الأفريقي.

ويتميز الميثاق بأنه لا يقتصر على الحقوق المدنية والسياسية، ولا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل يتضمن أيضاً ما يعرف بـ **حقوق الشعوب**.

وهذه الخصوصية مهمة جداً من الناحية القانونية؛ لأن الحق في تقرير المصير والتنمية والسلم والبيئة والموارد الطبيعية يمكن أن يرتبط بجماعة أو شعب وليس بفرد واحد فقط.

ثانياً: حقوق الإنسان في الميثاق الأفريقي

يتضمن الميثاق مجموعة واسعة من الحقوق، منها الحق في الحياة والكرامة والحرية والأمن والمحاكمة العادلة وحرية الدين والتعبير والتجمع.

كما يعترف بحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، مثل الحق في العمل والتعليم والصحة والتنمية.

لكن الميثاق يتميز بإضافة حقوق ذات طبيعة جماعية، وهو ما يجعله مختلفاً نسبياً عن بعض الوثائق الإقليمية الأخرى.

ثالثاً: حقوق الشعوب

من أهم ما يميز الميثاق الأفريقي اعترافه بحقوق الشعوب.

ومن أمثلة ذلك:

- حق الشعوب في تقرير المصير.
- حق الشعوب في التنمية.
- حق الشعوب في السلم والأمن.
- حق الشعوب في بيئة مرضية.
- حق الشعوب في التصرف في ثرواتها ومواردها الطبيعية.

ويكشف ذلك عن ارتباط وثيق بين حقوق الإنسان وقضايا **الاستعمار والسيادة والتنمية والعدالة الاقتصادية**.

رابعاً: اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

أنشأ الميثاق الأفريقي **اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب**.

وتتمثل وظائفها الأساسية في تعزيز حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها وتفسير الميثاق. وقد أنشئت اللجنة رسمياً في عام 1987.

achpr.au.int

وتقوم اللجنة بفحص أوضاع حقوق الإنسان، وتلقي الاتصالات والشكاوى وفق الشروط المحددة، كما تساهم في تطوير تفسير أحكام الميثاق.

خامساً: المحكمة الأفريقية

تطور النظام الأفريقي لاحقاً من خلال إنشاء **المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب**.

وتكتسب المحكمة أهمية خاصة لأنها تمثل الانتقال من الرقابة والتوصيات إلى الحماية القضائية.

وهنا ينبغي على الطالب أن يلاحظ أن النظام الأفريقي لم ينشأ دفعة واحدة، بل مر بمرحلة أولى اعتمدت على الميثاق واللجنة، ثم تطور بإضافة المحكمة.

سادساً: خصوصية النظام الأفريقي

إذا قارنا النظام الأفريقي بالنظام الأوروبي، نجد أن النظام الأوروبي ركز تاريخياً على حماية الحقوق الفردية من تعسف السلطة، في حين أن النظام الأفريقي أضاف بقوة مسألة **حقوق الشعوب والجماعات**.

وهذا لا يعني أن النظام الأفريقي يهمل حقوق الفرد، بل يعني أن حماية الفرد فيه لا تنفصل عن البيئة الاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها.

فمثلاً، إذا حُرمت جماعة من مواردها الطبيعية أو تعرضت لتهجير جماعي، فإن المسألة لا تتعلق بحقوق أفراد منفردين فقط، بل قد تتعلق بحقوق جماعية لشعب أو جماعة معينة.

خلاصة المحاضرة

النظام الأفريقي يمثل نموذجاً مهماً في تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان، لأنه يجمع بين حقوق الإنسان الفردية وحقوق الشعوب الجماعية.

وقد أدى الميثاق الأفريقي واللجنة الأفريقية ثم المحكمة الأفريقية إلى إنشاء منظومة إقليمية تراعي الخصوصية التاريخية والسياسية والاجتماعية للقارة.

أسئلة المناقشة

١. ما المقصود بحقوق الشعوب؟
٢. ما أهم خصائص الميثاق الأفريقي؟
٣. ما دور اللجنة الأفريقية؟
٤. لماذا تعد حقوق التنمية والموارد الطبيعية مهمة في النظام الأفريقي؟

سؤال امتحاني

بين الخصائص التي تميز النظام الأفريقي لحماية حقوق الإنسان عن غيره من النظم الإقليمية.

المحاضرة الثالثة والعشرون

النظام العربي لحماية حقوق الإنسان – الميثاق العربي لحقوق الإنسان

مقدمة

شهد العالم العربي، شأنه شأن المناطق الأخرى، تطوراً في الاهتمام بحقوق الإنسان على المستوى الإقليمي. وقد جاءت هذه الجهود في إطار جامعة الدول العربية، إلى أن تم اعتماد **الميثاق العربي لحقوق الإنسان بصيغته المعدلة عام 2004**. وقد اعتمدت الصيغة المعدلة في قمة تونس في أيار/مايو 2004. مكتبة البحث

وتكمن أهمية الميثاق في أنه يمثل الإطار الإقليمي العربي لحماية مجموعة واسعة من الحقوق والحريات.

أولاً: فكرة الميثاق العربي

يقوم الميثاق على الاعتراف بكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، ويؤكد مجموعة من المبادئ المرتبطة بالمساواة وعدم التمييز.

ومن المهم أن نلاحظ أن الميثاق لا يقدم حقوق الإنسان باعتبارها مجرد امتيازات تمنحها الدولة، وإنما يربطها بكرامة الإنسان وبمبادئ العدالة والمساواة.

كما يؤكد الميثاق أن حقوق الإنسان **عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتداخلة**. المفوضية السامية لحقوق الإنسان

ثانياً: الحقوق التي يتضمنها الميثاق

يتضمن الميثاق مجموعة واسعة من الحقوق، ومن بينها الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن أمثلة ذلك حماية الحق في الحياة، والسلامة الجسدية، والحرية والأمن، والمحاكمة العادلة، وحرية الفكر والدين والتعبير.

كما يتضمن حقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية.

وهذا يعكس التطور الذي شهده مفهوم حقوق الإنسان، إذ لم يعد من الممكن الفصل بصورة جامدة بين الحرية السياسية وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من ممارسة تلك الحرية.

ثالثاً: مبدأ عدم التمييز

يؤكد الميثاق مبدأ المساواة وعدم التمييز.

وقد نص على التزام الدول الأطراف بضمان الحقوق والحريات للأشخاص الخاضعين لولايتها دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو اللغة أو المعتقد أو الرأي أو الأصل الاجتماعي أو الثروة أو غير ذلك من الأسس المذكورة في الميثاق .المفوضية السامية لحقوق الإنسان

ويكتسب هذا المبدأ أهمية خاصة لأنه يمثل قاعدة عامة لتفسير بقية الحقوق.

رابعاً: حقوق الشعوب

لم يقتصر الميثاق العربي على الحقوق الفردية، بل تناول كذلك حقوق الشعوب.

ومن بينها الحق في تقرير المصير والسيادة على الثروات والموارد الطبيعية، والحق في اختيار النظام السياسي والسعي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .المفوضية السامية لحقوق الإنسان

وبذلك يقترب النظام العربي في هذا الجانب من النظام الأفريقي الذي جمع بين الحقوق الفردية وحقوق الشعوب.

خامساً: لجنة حقوق الإنسان العربية

أنشأ الميثاق آلية لمتابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها، وهي **لجنة حقوق الإنسان العربية**.

وتعتمد آلية اللجنة بصورة أساسية على التقارير التي تقدمها الدول الأطراف بشأن مدى تنفيذها للحقوق المنصوص عليها في الميثاق.

وهنا يجب التمييز بين هذه الآلية وبين المحكمة الأوروبية أو المحكمة الأمريكية؛ فالنظام العربي، في بنيته الحالية، لا يقدم للفرد نظاماً قضائياً إقليمياً مماثلاً للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

سادساً: أهمية النظام العربي وتحدياته

يمثل الميثاق العربي خطوة مهمة في بناء منظومة إقليمية عربية لحقوق الإنسان، لكنه يواجه تحديات تتعلق بمدى فاعلية آليات التنفيذ والمتابعة، ومدى ترجمة النصوص الدولية والإقليمية إلى حماية فعلية على المستوى الوطني.

وهنا تظهر القاعدة الأساسية التي سبق أن ناقشناها في المحاضرات السابقة:

وجود النص لا يعني بالضرورة وجود الحماية.

فالحماية الحقيقية تتطلب قضاءً مستقلاً، وتشريعات وطنية منسجمة مع الالتزامات الدولية، ومؤسسات رقابية فعالة، ومجتمعاً مدنياً قادراً على متابعة الانتهاكات.

خلاصة المحاضرة

يمثل الميثاق العربي لحقوق الإنسان الإطار الإقليمي العربي لحماية حقوق الإنسان، وقد وسع نطاق الحماية ليشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن بعض حقوق الشعوب.

وتبقى فعالية أي نظام إقليمي مرتبطة بمدى قدرة مؤسساته على تحويل المبادئ القانونية إلى حماية واقعية.

أسئلة المناقشة

١. متى اعتمد الميثاق العربي بصيغته المعدلة؟
٢. ما أهم الحقوق التي يحميها؟
٣. ما المقصود بمبدأ عدم التمييز؟
٤. ما دور لجنة حقوق الإنسان العربية؟
٥. قارن بين النظام العربي والنظام الأوروبي.

سؤال امتحاني

ناقش النظام العربي لحماية حقوق الإنسان، مع بيان أهم خصائص الميثاق العربي وآليات متابعته.

المحاضرة الرابعة والعشرون

حقوق الفئات الضعيفة والخاصة – المرأة والطفل والأشخاص ذوو الإعاقة

مقدمة

أكدنا في المحاضرات السابقة أن حقوق الإنسان تقوم على مبدأ أساسي هو أن **جميع البشر متساوون في الكرامة والحقوق**.

ولكن المساواة لا تعني دائماً معاملة جميع الأشخاص بالطريقة نفسها.

فهناك فئات تواجه ظروفاً اجتماعية أو اقتصادية أو جسدية تجعلها أكثر عرضة للتمييز أو الاستغلال أو العنف. ولذلك تطور القانون الدولي من مرحلة الاعتراف العام بحقوق الإنسان إلى مرحلة وضع اتفاقيات خاصة توفر حماية أكثر تفصيلاً لبعض الفئات.

ومن أبرز هذه الفئات :**المرأة، الطفل، والأشخاص ذوو الإعاقة**.

أولاً: حقوق المرأة

لم يكن الاعتراف بالمساواة القانونية بين الرجل والمرأة كافياً وحده للقضاء على جميع أشكال التمييز.

ولهذا اعتمد المجتمع الدولي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة **CEDAW**عام .1979

وتقوم الاتفاقية على فكرة جوهرية هي أن التمييز ضد المرأة لا يقتصر على التمييز الصريح، وإنما يمكن أن يظهر في القوانين والسياسات والممارسات الاجتماعية التي تؤدي عملياً إلى حرمان المرأة من المساواة.

ومن هنا تظهر أهمية مفهوم **المساواة الفعلية**.

فمثلاً، إذا نص القانون على أن الرجل والمرأة متساويان، ولكن المرأة لا تستطيع فعلياً الوصول إلى التعليم أو العمل أو القضاء، فإن المساواة الشكلية لا تحقق الغاية المطلوبة من حقوق الإنسان.

ثانياً: حقوق الطفل

يمثل الطفل فئة تحتاج إلى حماية خاصة بسبب حداثة السن وعدم اكتمال القدرة على حماية المصالح الذاتية.

ولهذا جاءت **اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989**لتضع إطاراً شاملاً لحقوق الطفل.

ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها حماية الطفل:

مصلحة الطفل الفضلى.

ومعنى ذلك أن القرارات التي تتخذها الدولة أو الأسرة أو المحاكم أو المؤسسات الاجتماعية والتي تؤثر في الطفل ينبغي أن تأخذ مصلحته الفضلى بنظر الاعتبار.

كما تتضمن منظومة حقوق الطفل الحق في الحياة والنمو والتعليم والحماية من العنف والاستغلال والمشاركة بما يتناسب مع سنه ونضجه.

ثالثاً: الأشخاص ذوو الإعاقة

يمثل اعتماد **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006**تحولاً مهماً في النظرة القانونية إلى الإعاقة.

فالنموذج القديم كان ينظر إلى الشخص ذي الإعاقة من منظور الرعاية والمساعدة فقط.

أما النموذج الحديث فينظر إليه باعتباره **صاحب حق**.

وهذا التحول بالغ الأهمية؛ لأن السؤال لم يعد:

كيف نقدم المساعدة للشخص ذي الإعاقة؟

بل أصبح:

كيف نزيل الحواجز التي تمنعه من ممارسة حقوقه على قدم المساواة مع الآخرين؟

رابعاً: مفهوم التمييز المتعدد

قد يتعرض الشخص الواحد لأكثر من سبب للتمييز.

فمثلاً قد تكون المرأة من ذوي الإعاقة، وهنا قد تواجه عوائق بسبب الجنس والإعاقة في الوقت نفسه.

وقد أكدت لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وجود أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات ذوات الإعاقةdocstore.ohchr.org .

وهذا يقودنا إلى مفهوم مهم في القانون المعاصر هو:

التمييز المتعدد أو المتقاطع.

خامساً: المساواة الحقيقية

من الخطأ فهم المساواة على أنها تعني دائماً تطبيق القاعدة ذاتها على الجميع دون النظر إلى اختلاف الظروف.
فقد تحتاج المرأة الحامل إلى حماية خاصة في العمل، وقد يحتاج الطفل إلى نظام قضائي خاص، وقد يحتاج الشخص ذو الإعاقة إلى تهيئة المباني ووسائل النقل والمحاكم والمعلومات حتى يتمكن من الوصول إلى الخدمات.
هذه الإجراءات لا تعد بالضرورة تمييزاً إيجابياً غير مشروع، بل قد تكون وسيلة لتحقيق **المساواة الفعلية**.

سادساً: واجبات الدولة

لا يكفي أن تمتنع الدولة عن التمييز، بل يجب عليها أيضاً أن تتخذ تدابير إيجابية.
وهذا يعني:

- مراجعة القوانين التي تتضمن تمييزاً.
- توفير وسائل الوصول إلى العدالة.
- حماية الأطفال من الاستغلال والعنف.
- ضمان التعليم.
- إزالة العوائق أمام الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مكافحة العنف والتمييز ضد المرأة.

وبذلك تتحول الدولة من مجرد **دولة ممتنعة عن الانتهاك** إلى دولة تعمل بصورة إيجابية على توفير الحماية.

مثال تطبيقي

إذا كان مبنى المحكمة لا يحتوي على وسائل تسمح لشخص يستخدم الكرسي المتحرك بالدخول والوصول إلى قاعة المحكمة، فقد يبدو الأمر للوهلة الأولى مجرد مشكلة هندسية.
لكن من منظور حقوق الإنسان، يمكن أن يتحول الأمر إلى **عائق أمام الحق في الوصول إلى العدالة**.
إذن، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ليست مجرد حقوق اجتماعية، بل تمتد إلى جميع مجالات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

خلاصة المحاضرة

تقوم الحماية الحديثة للفئات الخاصة على الانتقال من المساواة الشكلية إلى المساواة الفعلية.
فالمرأة والطفل والشخص ذو الإعاقة ليسوا خارج منظومة حقوق الإنسان العامة، وإنما يحتاجون إلى تدابير قانونية خاصة تمكنهم من ممارسة حقوقهم بصورة حقيقية.

أسئلة المناقشة

١. ما المقصود بالمساواة الفعلية؟
٢. لماذا يحتاج الطفل إلى حماية قانونية خاصة؟
٣. ما الفرق بين نموذج الرعاية ونموذج الحقوق بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؟
٤. ما المقصود بالتمييز المتعدد؟

سؤال امتحاني

ناقش تطور الحماية الدولية لحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، مبيناً أساس التمييز الإيجابي والمساواة الفعلية.

المحاضرة الخامسة والعشرون

حقوق اللاجئين والنازحين في القانون الدولي

مقدمة

تعد ظاهرة اللجوء والنزوح من أخطر المشكلات الإنسانية والقانونية المعاصرة.
وقد أدت الحروب والنزاعات المسلحة والاضطهاد والكوارث إلى انتقال ملايين الأشخاص من أماكن إقامتهم.
لكن القانون الدولي يميز بصورة أساسية بين:
اللاجئ الذي يعبر حدود دولة إلى دولة أخرى طلباً للحماية، و**النازح داخلياً** الذي يترك مكان إقامته لكنه يبقى داخل حدود دولته.
وهذا التمييز له آثار قانونية مهمة.

أولاً: مفهوم اللاجئ

تعد **اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين** والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧ الأساس الرئيسي لنظام حماية اللاجئين في القانون الدولي .المفوضية للاجئين
ويتمثل جوهر فكرة اللجوء في أن الشخص فقد أو لا يستطيع الاستفادة بصورة فعالة من حماية دولته، ولذلك يحتاج إلى حماية دولية.

ثانياً: مبدأ عدم الإعادة القسرية
يعد **مبدأ عدم الإعادة القسرية (Non-refoulement)**أهم المبادئ التي يقوم عليها نظام حماية اللاجئين.
ومعناه أن الدولة لا يجوز لها إعادة الشخص إلى دولة يكون فيها معرضاً لخطر الاضطهاد أو تهديد خطير لحياته أو حريته.
وقد أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن المبدأ يمثل حجر الأساس في حماية اللاجئين .المفوضية للاجئين
وتبرز أهمية هذا المبدأ في أنه يحول دون أن تتحول إجراءات الحدود والهجرة إلى وسيلة لإعادة الأشخاص إلى الخطر.

ثالثاً: حقوق اللاجئين
لا يعني منح الشخص صفة اللاجئ أن الدولة المضيفة تمنحه حقوقاً بلا حدود، وإنما تعني الاتفاقية توفير حد أدنى من المعاملة والحماية.
وتتضمن اتفاقية ١٩٥١ حقوقاً تتعلق بالتعليم والعمل والسكن والوصول إلى القضاء والوثائق وحرية الدين وغيرها .المفوضية للاجئين
كما تفرض على اللاجئ في المقابل احترام قوانين الدولة المضيفة.

رابعاً: الفرق بين اللاجئ والمهاجر
من المهم جداً لطلبة القانون عدم الخلط بين اللاجئ والمهاجر.
فالمهاجر قد ينتقل إلى دولة أخرى بحثاً عن العمل أو الدراسة أو تحسين ظروف المعيشة.
أما اللاجئ فيرتبط وضعه القانوني بالحاجة إلى الحماية من الاضطهاد أو الخطر الجسيم وعدم القدرة على العودة بأمان.
وتؤكد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هذا التمييز في تعريفها للاجئ والمهاجرUNHCR help.unhcr.org .

خامساً: النازحون داخلياً
النازح داخلياً يختلف عن اللاجئ في نقطة جوهرية:
هو لم يعبر حدود دولته.
فإذا ترك شخص مدينة بسبب نزاع مسلح وانتقل إلى مدينة أخرى داخل الدولة نفسها، فإنه يعد نازحاً داخلياً، وليس لاجئاً بالمعنى القانوني لاتفاقية 1951.
وهذا لا يعني أن النازح لا يتمتع بالحماية.
بل يستمر خضوعه لقواعد حقوق الإنسان، وفي حالات النزاع المسلح يستفيد أيضاً من قواعد القانون الدولي الإنساني.

سادساً: مسؤولية الدولة
تتحمل الدولة مسؤولية أساسية عن حماية النازحين الموجودين داخل إقليمها.
ويجب ألا يتحول النزوح إلى سبب لفقدان الحقوق الأساسية.
ومن هنا تظهر أهمية توفير الغذاء والماء والسكن والرعاية الصحية والتعليم والحماية من العنف، فضلاً عن حماية الملكية والمستندات الشخصية ولمّ شمل الأسر.

سابعاً: العلاقة بين حقوق اللاجئين وحقوق الإنسان
لا يشكل قانون اللاجئين نظاماً منفصلاً تماماً عن قانون حقوق الإنسان.
بل توجد علاقة وثيقة بينهما.
فاللاجئ يتمتع، بوصفه إنساناً، بالحقوق الأساسية التي تحميها قواعد حقوق الإنسان، إضافة إلى الحماية الخاصة التي يمنحها قانون اللاجئين.
وفي حالات النزاع المسلح قد تتداخل هذه الحماية أيضاً مع قواعد القانون الدولي الإنساني .اللجنة الدولية للصليب الأحمر

مثال تطبيقي
إذا اندلع نزاع مسلح في دولة معينة وفرّ أحد الأشخاص إلى دولة مجاورة خوفاً من الاضطهاد أو القتل، فإن الدولة التي وصل إليها لا تستطيع التعامل معه بصورة مجردة باعتباره مهاجراً غير نظامي دون النظر إلى وضعه كطالب حماية.
ويظهر هنا الدور الأساسي لمبدأ **عدم الإعادة القسرية**.

خلاصة المحاضرة
تقوم حماية اللاجئين على فكرة أساسية هي أن الإنسان الذي يفقد حماية دولته أو يواجه خطراً حقيقياً عند العودة يحتاج إلى حماية دولية.
ويعد مبدأ عدم الإعادة القسرية من أهم قواعد قانون اللاجئين، بينما يبقى النازح داخلياً داخل نطاق حماية دولته مع تمتعه بقواعد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عند انطباقه.
أسئلة المناقشة
١. من هو اللاجئ؟
٢. ما المقصود بعدم الإعادة القسرية؟
٣. ما الفرق بين اللاجئ والنازح داخلياً؟
٤. ما الفرق بين اللاجئ والمهاجر؟
٥. ما العلاقة بين قانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان؟
سؤال امتحاني
قارن بين المركز القانوني للاجئ والنازح داخلياً، مع بيان أهمية مبدأ عدم الإعادة القسرية.

المحاضرة السادسة والعشرون
القانون الدولي الإنساني والفرق بينه وبين القانون الدولي لحقوق الإنسان
مقدمة
من أكثر الموضوعات التي يحدث فيها التباس لدى الطلبة الخلط بين **القانون الدولي لحقوق الإنسان** و**القانون الدولي الإنساني**.
والسبب في ذلك أن كلاهما يهتم بحماية الإنسان وكرامته وحياته.
لكن التشابه في الغاية لا يعني التطابق في القواعد أو مجال التطبيق.
فالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان **فرعان مختلفان ولكنهما متكاملان** .اللجنة الدولية للصليب الأحمر

أولاً: تعريف القانون الدولي الإنساني
القانون الدولي الإنساني هو مجموعة القواعد التي تنطبق بصورة خاصة في حالات **النزاعات المسلحة**، وتهدف إلى الحد من آثار الحرب وحماية الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أو الذين أصبحوا خارج القتال.
ومن أهم مصادره اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية والقانون الدولي العرفي.

ثانياً: تعريف القانون الدولي لحقوق الإنسان
القانون الدولي لحقوق الإنسان هو مجموعة القواعد الدولية التي تحمي الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، وتحدد الالتزامات التي تقع على عاتق الدول تجاه الأشخاص الخاضعين لولايتها.
ويمتاز بأنه ينطبق من حيث الأصل في **السلم والحرب**، مع وجود قواعد خاصة تسمح في حالات الطوارئ بتقييد أو تعليق بعض الحقوق وفق شروط قانونية محددة .اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ثالثاً: الفرق في مجال التطبيق
أهم فرق هو أن القانون الدولي الإنساني لا يعمل إلا عند وجود نزاع مسلح.
أما حقوق الإنسان فهي موجودة في الحياة العادية وفي حالات الحرب أيضاً.
فعندما يعيش الإنسان في ظروف سلمية، تطبق قواعد حقوق الإنسان.
وعندما ينشأ نزاع مسلح، تستمر حقوق الإنسان في التطبيق، ويضاف إليها القانون الدولي الإنساني الذي ينظم كيفية سير العمليات العسكرية وحماية المدنيين وغيرهم.

رابعاً: الفرق في الموضوع

يتناول القانون الدولي الإنساني موضوعات خاصة بالحرب، مثل:

- حماية المدنيين.
- معاملة أسرى الحرب.
- حماية الجرحى والمرضى.
- تنظيم وسائل وأساليب القتال.
- حظر أو تقييد بعض الأسلحة.
- حماية الممتلكات والأعيان المدنية.

أما قانون حقوق الإنسان فيتناول موضوعات أوسع مثل:

- حرية التعبير.
- حرية الدين.
- الحق في الانتخابات.
- الحق في التعليم.
- الحق في العمل.
- الحق في المحاكمة العادلة.

وقد أوضحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن القانون الدولي الإنساني يتناول مسائل مثل سير الأعمال العدائية وأوضاع أسرى الحرب، بينما يتناول قانون حقوق الإنسان مجالات مثل حرية الصحافة والتجمع والتصويت والإضراب .اللجنة الدولية للصليب الأحمر

خامساً: العلاقة بين القانونين

لا ينبغي أن ننظر إلى القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان باعتبارهما متعارضين في الأصل.

بل هما **متكاملان**.

فكلاهما يسعى إلى حماية حياة الإنسان وكرامته وصحته.

وقد يكون الحق الواحد محمياً بموجب القاعدتين، مثل حظر التعذيب وحماية النساء والأطفال .اللجنة الدولية للصليب الأحمر

سادساً: ماذا يحدث عند وجود نزاع مسلح؟

هنا تظهر مسألة قانونية مهمة.

قد توجد قاعدة في قانون حقوق الإنسان وقاعدة أكثر تخصصاً في القانون الدولي الإنساني تتعلق بالمسألة نفسها.

وفي هذه الحالات تظهر فكرة **القانون الخاص (lex specialis)**، أي أن القواعد الأكثر تخصصاً في تنظيم حالة النزاع المسلح قد تكون المرجع الأخص في المسألة المحددة.

لكن ذلك لا يعني اختفاء قانون حقوق الإنسان أثناء الحرب.

بل يظل قائماً ومكملاً للحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني .اللجنة الدولية للصليب الأحمر

مثال تطبيقي

إذا ألقي القبض على شخص في زمن السلم، فإن مسألة الاعتقال تخضع بصورة أساسية لقواعد حقوق الإنسان والقانون الوطني.

أما إذا كان الشخص مقاتلاً أسيراً في نزاع مسلح، فإن قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بأسرى الحرب تصبح ذات أهمية مباشرة.

إذن، **طبيعة الحالة هي التي تحدد الإطار القانوني الأكثر تخصصاً**.

خلاصة المحاضرة

القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فرعان مستقلان، لكنهما متكاملان.

الأول يحمي الإنسان في جميع الأوقات من حيث الأصل، والثاني يركز على حماية الإنسان وتنظيم سلوك أطراف النزاعات المسلحة.

أسئلة المناقشة

١. ما الفرق بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان؟
٢. متى يطبق القانون الدولي الإنساني؟

٣. هل يتوقف قانون حقوق الإنسان أثناء الحرب؟
٤. ما المقصود بمبدأ القانون الخاص؟
٥. أعط مثالاً على حق يحميه القانونان معاً.

سؤال امتحاني

قارن بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من حيث النشأة ومجال التطبيق والأشخاص المحميين والقواعد الموضوعية.

المحاضرة السابعة والعشرون

المحكمة الجنائية الدولية ودورها في معاقبة الانتهاكات الجسيمة

مقدمة

إذا كانت آليات حقوق الإنسان تهدف بصورة أساسية إلى حماية الحقوق ومنع الانتهاكات ومساءلة الدول، فإن القانون الجنائي الدولي يركز على مسؤولية **الأفراد** عن ارتكاب أخطر الجرائم الدولية.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إنشاء محكمة دولية جنائية دائمة تختص بالنظر في الجرائم الدولية بالغة الخطورة.

وكانت النتيجة اعتماد **نظام روما الأساسي عام 1998**وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي بدأ عملها بعد دخول النظام الأساسي حيز النفاذ عام .2002المحكمة الجنائية الدولية

أولاً: ما المحكمة الجنائية الدولية؟

المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة دولية دائمة تختص بمحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي.

وتختلف عن محكمة العدل الدولية في نقطة جوهرية:

المحكمة الجنائية الدولية تحاكم الأشخاص، بينما تختص محكمة العدل الدولية بالمنازعات بين الدول، وفقاً لاختصاصها.

ثانياً: الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة

حدد نظام روما أربع جرائم رئيسية:

١. جريمة الإبادة الجماعية.
٢. الجرائم ضد الإنسانية.
٣. جرائم الحرب.
٤. جريمة العدوان.

وقد نص نظام روما على اختصاص المحكمة بهذه الجرائم .المحكمة الجنائية الدولية

ثالثاً: جريمة الإبادة الجماعية

الإبادة الجماعية ليست مجرد قتل جماعي.

فالركن الأساسي فيها يتعلق بوجود **قصد خاص** يتمثل في نية تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، كلياً أو جزئياً، وفقاً للتعريف القانوني للجريمة.

وهذا يجعل إثبات الإبادة الجماعية مسألة قانونية معقدة، لأن المحكمة لا تبحث فقط في عدد الضحايا، وإنما في طبيعة الأفعال والقصد الجنائي المرتبط بها.

رابعاً: الجرائم ضد الإنسانية

الجرائم ضد الإنسانية تتعلق بأفعال خطيرة ترتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين.

ومن أمثلتها القتل والإبادة والاسترقاق والترحيل أو النقل القسري والتعذيب والاضطهاد وبعض الأفعال الأخرى المحددة في النظام الأساسي.

وهنا يجب أن يميز الطالب بين الجريمة الفردية وبين الجريمة التي تكتسب وصف **الجريمة ضد الإنسانية** بسبب السياق الذي ارتكبت فيه.

خامساً: جرائم الحرب

جرائم الحرب هي الانتهاكات الجسيمة للقواعد المطبقة في النزاعات المسلحة.
وتشمل صوراً متعددة من الانتهاكات ضد المدنيين أو الأسرى أو الجرحى وغيرهم.
ولهذا ترتبط جرائم الحرب ارتباطاً وثيقاً بالقانون الدولي الإنساني.

سادساً: مبدأ التكامل

من أهم المبادئ التي يقوم عليها نظام المحكمة الجنائية الدولية **مبدأ التكامل**.
ومعنى ذلك أن المحكمة ليست بديلاً دائماً عن القضاء الوطني.
بل الأصل أن تقوم الدول بالتحقيق والمحاكمة بنفسها.
وتتدخل المحكمة الدولية عندما تكون الدولة غير راغبة بصورة حقيقية في إجراء التحقيق أو المحاكمة، أو عندما تكون غير قادرة بصورة حقيقية على القيام بذلك.
ومن هنا يمكن وصف المحكمة بأنها **ملاذ أخير** في النظام الجنائي الدولي.

سابعاً: أهمية المحكمة

تكمن أهمية المحكمة في مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب.
ففي الماضي كان بعض الأشخاص الذين يرتكبون جرائم جسيمة يستطيعون الإفلات من المسؤولية بسبب الحصانة السياسية أو ضعف القضاء الوطني أو الظروف السياسية.
أما وجود محكمة دولية دائمة فيوفر آلية إضافية للمساءلة.
لكن نجاح المحكمة لا يعتمد عليها وحدها، وإنما يحتاج إلى تعاون الدول في القبض على المتهمين وتقديم الأدلة وتنفيذ الأوامر القضائية.

ثامناً: المحكمة وحقوق الإنسان

هناك علاقة قوية بين المحكمة الجنائية الدولية وحقوق الإنسان.
فالانتهاكات الجسيمة مثل الإبادة الجماعية والتعذيب والقتل الجماعي والاضطهاد لا تمثل فقط انتهاكاً لحقوق الأفراد، وإنما قد تتحول، في ظروف محددة، إلى **جرائم دولية** تستوجب المسؤولية الجنائية الفردية.
وهنا ننتقل من فكرة:
"الدولة انتهكت حقاً"
إلى فكرة:
"فرد ارتكب جريمة دولية يتحمل عنها مسؤولية جنائية."

خلاصة المحاضرة

المحكمة الجنائية الدولية تمثل إحدى أهم مؤسسات العدالة الجنائية الدولية، واختصاصها يشمل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والعدوان.
وتقوم فلسفتها على مبدأ التكامل مع القضاء الوطني ومكافحة الإفلات من العقاب.

أسئلة المناقشة

١. ما الفرق بين المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية؟
٢. ما الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية؟
٣. ما المقصود بالإبادة الجماعية؟
٤. ما المقصود بمبدأ التكامل؟
٥. لماذا تعد المحكمة مهمة في مكافحة الإفلات من العقاب؟

سؤال امتحاني

اشرح اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ومبدأ التكامل، مبيناً دور المحكمة في مكافحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

المحاضرة الثامنة والعشرون
آليات مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان
مقدمة

لا يمكن أن تكون حماية حقوق الإنسان فعالة إذا اكتفت الدول والمنظمات الدولية بوضع النصوص القانونية.
فالقانون يحتاج إلى **مراقبة وتنفيذ ومساءلة**.
ولهذا تطورت داخل الأمم المتحدة مجموعة كبيرة من الآليات التي تسمح برصد أوضاع حقوق الإنسان في الدول، والتحقيق في الانتهاكات، وتقديم التوصيات.
ومن أبرز هذه الآليات:
الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة.

أولاً: الاستعراض الدوري الشامل
يعد **الاستعراض الدوري الشامل (UPR)**من أهم آليات مجلس حقوق الإنسان.
وهو آلية تقوم من خلالها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمراجعة سجل حقوق الإنسان لكل دولة عضو بصورة دورية.
وتتميز هذه الآلية بأنها تشمل **جميع الدول**، وليس فقط الدول التي توجد بشأنها أزمات أو شكاوى معينةuhri.ohchr.org .
وهذه نقطة مهمة؛ لأن فلسفة الاستعراض تقوم على مبدأ المساواة بين الدول في الخضوع للمراجعة.

ثانياً: التقارير الوطنية
تقدم الدولة محل المراجعة تقريراً عن أوضاع حقوق الإنسان والإجراءات التي اتخذتها لتحسينها.
لكن التقرير الوطني ليس المصدر الوحيد للمعلومات.
إذ يمكن أن تستند عملية المراجعة إلى معلومات من هيئات الأمم المتحدة والهيئات التعاهدية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وغيرها .المفوضية السامية لحقوق الإنسان
وبالتالي لا تملك الدولة وحدها تحديد الصورة الكاملة لأوضاع حقوق الإنسان.

ثالثاً: هيئات المعاهدات
هناك لجان من الخبراء المستقلين أنشئت بموجب المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.
وتتابع هذه اللجان مدى التزام الدول بالاتفاقيات التي صادقت عليها.
فعلى سبيل المثال، يرتبط العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بلجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.
وتقوم الهيئات التعاهدية بصورة أساسية بفحص تقارير الدول، وإصدار الملاحظات والتوصيات والتفسيرات القانونية ذات الصلة.

رابعاً: الإجراءات الخاصة
تشكل الإجراءات الخاصة إحدى أهم أدوات مجلس حقوق الإنسان.
وهي تضم خبراء مستقلين لديهم ولايات موضوعية أو قطرية.
فقد يكون هناك مقرر خاص معني بحرية التعبير، أو التعذيب، أو الحق في الغذاء، أو حقوق المهاجرين، أو غيرها من الموضوعات.
وقد تكون الولاية مرتبطة بدولة أو منطقة معينة.
وتصف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الإجراءات الخاصة بأنها تضم خبراء مستقلين ذوي ولايات موضوعية أو قطرية لتقديم التقارير والمشورة في مجال حقوق الإنسانuhri.ohchr.org .

خامساً: أهمية المقررين الخاصين
تكمن أهمية المقرر الخاص في قدرته على دراسة قضية معينة بصورة متخصصة.
فإذا ظهرت مشكلة عالمية تتعلق مثلاً بحرية التعبير، فإن وجود خبير دولي متخصص يسمح بجمع المعلومات وتحليل التشريعات والممارسات وإجراء الزيارات ورفع التقارير والتوصيات.
وهذا يساهم في تطوير مفهوم حقوق الإنسان بصورة مستمرة.

سادساً: لجان تقصي الحقائق والتحقيق
قد تنشأ في بعض الحالات آليات تحقيق أو بعثات لتقصي الحقائق.
والهدف منها جمع المعلومات حول الانتهاكات وتوثيقها وتحديد أنماطها والجهات المسؤولة عنها بحسب الولاية الممنوحة للآلية.
وتزداد أهمية هذه الآليات في النزاعات المسلحة أو الأزمات الإنسانية التي يصعب فيها الاعتماد على المؤسسات الوطنية وحدها.

سابعاً: قيمة التقارير الدولية

يجب على الطالب ألا ينظر إلى التقارير الدولية على أنها أحكام قضائية بالضرورة.

فالتقرير قد يكون:

- أداة لتوثيق الانتهاكات.
- وسيلة للضغط الدولي.
- أساساً لإصلاح التشريعات.
- مصدراً للمعلومات.
- وسيلة لتوجيه الانتباه الدولي إلى قضية معينة.

لكن القيمة القانونية تختلف بحسب طبيعة الجهة التي أصدرت التقرير والأساس القانوني الذي استندت إليه.

ثامناً: العلاقة بين الآليات الدولية والوطنية

الرقابة الدولية لا تعني أن المؤسسات الوطنية فقدت دورها.

بل الأصل أن تكون **الدولة هي خط الدفاع الأول عن حقوق الإنسان**.

أما الآليات الدولية فتأتي لدعم هذه الحماية ومراقبتها وتصحيح أوجه القصور.

ومن هنا فإن الدولة التي تمتلك قضاءً مستقلاً ومؤسسات وطنية فعالة ومنظمات مجتمع مدني نشطة تكون أكثر قدرة على حماية حقوق الإنسان.

خلاصة المحاضرة

تقوم الرقابة الدولية على مجموعة متكاملة من الآليات، أهمها الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، وآليات التحقيق وتقصي الحقائق.

والهدف النهائي لهذه الآليات ليس مجرد إصدار التقارير، وإنما **تحسين واقع حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات ومساءلة الجهات المسؤولة وتشجيع الإصلاح القانوني والمؤسسي**.

أسئلة المناقشة

١. ما المقصود بالاستعراض الدوري الشامل؟
٢. ما الفرق بين هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة؟
٣. ما وظيفة المقرر الخاص؟
٤. هل تعد التقارير الدولية أحكاماً قضائية؟
٥. ما العلاقة بين الرقابة الدولية والرقابة الوطنية؟

سؤال امتحاني

اشرح أهم آليات الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان، مع بيان وظيفة الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة.

المحاضرة التاسعة والعشرون

مراجعة شاملة للفصل الثاني وعرض بحوث الطلبة

مقدمة

تمثل هذه المحاضرة المرحلة الختامية من دراسة الفصل الثاني، ولذلك لا ينبغي أن تكون مجرد إعادة سرد للمحاضرات السابقة.

فالهدف الأساسي منها هو **ربط الموضوعات ببعضها** وإظهار الصورة المتكاملة للنظام الدولي والإقليمي لحماية حقوق الإنسان.

لقد انتقلنا في هذا الفصل من دراسة التنظيم الدولي إلى دراسة الإعلان العالمي والعهود الدولية، ثم انتقلنا إلى الأنظمة الإقليمية، ثم إلى حماية الفئات الخاصة واللاجئين والقانون الدولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية وآليات مراقبة الانتهاكات.

والسؤال الأساسي الذي يجب أن يخرج به الطالب هو:

كيف تتحول حقوق الإنسان من مبادئ ونصوص قانونية إلى حماية فعلية ومساءلة عند وقوع الانتهاك؟

أولاً: من الإعلان إلى الالتزام الدولي

بدأنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، الذي وضع تصوراً شاملاً للحقوق الأساسية للإنسان.

ثم تطورت الحماية من خلال العهدين الدوليين لعام 1966.
وهنا حدث انتقال مهم:
من مرحلة **الإعلان عن المبادئ** إلى مرحلة **إنشاء التزامات تعاهدية دولية**.
وبذلك أصبحت حقوق الإنسان جزءاً من منظومة قانونية دولية أكثر تفصيلاً.

ثانياً: من الالتزام الدولي إلى الرقابة
لا يكفي أن تصادق الدولة على المعاهدة.
بل توجد آليات لمتابعة تنفيذها.
ومن هنا جاءت هيئات المعاهدات، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة.
وبذلك أصبحت العلاقة على النحو الآتي:
الحق ← الاعتراف الدولي ← الالتزام القانوني ← الرقابة ← التوصية أو المساءلة ← الإصلاح.

ثالثاً: الحماية الإقليمية
تعلمنا أن النظام العالمي ليس وحده الموجود.
فهناك:
النظام الأوروبي، والنظام الأمريكي، والنظام الأفريقي، والنظام العربي.
وتمتلك بعض هذه الأنظمة محاكم إقليمية تستطيع إصدار أحكام قضائية.
وهذا يدل على تطور مهم في القانون الدولي لحقوق الإنسان، يتمثل في الانتقال من مجرد الرقابة السياسية إلى **الحماية القضائية الدولية والإقليمية**.

رابعاً: حماية الفئات الخاصة
ناقشنا كذلك سبب عدم كفاية النصوص العامة أحياناً.
فالمرأة والطفل والأشخاص ذوو الإعاقة يحتاجون إلى حماية متخصصة.
وهذا لا يتعارض مع مبدأ عالمية حقوق الإنسان.
بل يمثل تطبيقاً له.
فإذا كانت جميع الحقوق للجميع، فإن الدولة يجب أن تزيل العوائق التي تمنع فئة معينة من التمتع بهذه الحقوق.

خامساً: اللاجئون والنازحون
تعلمنا أن النزوح واللجوء لا يعنيان فقدان الإنسان لحقوقه.
بل تزداد الحاجة إلى الحماية القانونية عندما يفقد الإنسان حماية دولته.
ومن أهم المبادئ التي درسناها:
مبدأ عدم الإعادة القسرية.
كما ميزنا بين اللاجئ الذي يعبر الحدود الدولية والنازح الذي يبقى داخل حدود دولته.

سادساً: حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة
تعرفنا على العلاقة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
والخلاصة الأساسية:
حقوق الإنسان لا تختفي بمجرد اندلاع الحرب.
بل تستمر قواعد حقوق الإنسان في التطبيق، إلى جانب قواعد القانون الدولي الإنساني التي تنظم النزاعات المسلحة وتحمي المدنيين وغيرهم.

سابعاً: من المسؤولية الدولية إلى المسؤولية الجنائية
درسنا المحكمة الجنائية الدولية.
وهنا انتقلنا إلى مستوى آخر من الحماية.
فبدلاً من السؤال عن مسؤولية الدولة فقط، أصبح السؤال:

من هو الشخص الذي ارتكب الجريمة الدولية؟
وبذلك ظهرت المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الدولية الخطيرة.

ثامناً: التكامل بين الآليات

من الخطأ الاعتقاد بأن هناك مؤسسة واحدة مسؤولة عن حماية حقوق الإنسان.
فالحماية الحديثة تعتمد على شبكة متكاملة:
الدستور والقضاء الوطني ← المؤسسات الوطنية ← المجتمع المدني ← المنظمات الدولية ← الآليات الإقليمية ← القضاء الدولي عند توافر شروطه.
وكلما كانت هذه الحلقات أكثر قوة، أصبحت الحماية أكثر فعالية.

القسم الثاني: بحوث الطلبة

يمكن تخصيص الجزء الثاني من المحاضرة لعرض بحوث الطلبة.
ويفضل أن يلتزم الطالب عند تقديم بحثه بمنهج قانوني واضح، يبدأ بتحديد المشكلة ثم تحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية والتطبيقات القضائية.

النموذج المقترح لعرض البحث

أولاً: عنوان البحث

يجب أن يكون العنوان محدداً ولا يكون واسعاً بصورة تؤدي إلى تشتيت الموضوع.

ثانياً: مشكلة البحث

ما السؤال القانوني الذي يحاول البحث الإجابة عنه؟

ثالثاً: أهمية البحث

لماذا يستحق الموضوع الدراسة؟

رابعاً: منهج البحث

هل استخدم الطالب المنهج التحليلي أم المقارن أم التاريخي؟

خامساً: النتائج

ما أهم النتائج التي توصل إليها؟

سادساً: التوصيات

ما الحلول التي يقترحها الباحث؟

أسئلة المراجعة الشاملة للفصل الثاني

أولاً: أسئلة مباشرة

١. ما المقصود بالتنظيم الدولي لحقوق الإنسان؟
٢. ما القيمة القانونية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟
٣. ما الفرق بين العهد المدني والسياسي والعهد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؟
٤. ما المقصود بالنظام الإقليمي لحقوق الإنسان؟
٥. ما أهم خصائص النظام الأوروبي؟
٦. ما دور اللجنة والمحكمة في النظام الأمريكي؟
٧. ما الذي يميز النظام الأفريقي؟
٨. ما أهم خصائص الميثاق العربي؟
٩. ما المقصود بحقوق الفئات الخاصة؟
١٠. ما الفرق بين اللاجئ والنازح؟
١١. ما المقصود بمبدأ عدم الإعادة القسرية؟
١٢. ما الفرق بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؟
١٣. ما اختصاص المحكمة الجنائية الدولية؟
١٤. ما المقصود بمبدأ التكامل؟
١٥. ما المقصود بالاستعراض الدوري الشامل؟

أسئلة المقارنة

١. قارن بين النظام الأوروبي والنظام الأمريكي.
٢. قارن بين النظام الأفريقي والنظام العربي.
٣. قارن بين المحكمة الأوروبية والمحكمة الأمريكية.
٤. قارن بين اللاجئ والنازح داخلياً.
٥. قارن بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
٦. قارن بين المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.
٧. قارن بين الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات.

أسئلة الحالات العملية

الحالة الأولى

تعرض شخص للاعتقال التعسفي، واستنفد طرق الطعن الداخلية دون الحصول على إنصاف.

السؤال :ما الآليات الدولية أو الإقليمية التي يمكن التفكير في اللجوء إليها؟

الحالة الثانية

اندلع نزاع مسلح أدى إلى تهجير آلاف المدنيين داخل الدولة نفسها.

السؤال :ما المركز القانوني لهؤلاء الأشخاص؟ وما القواعد القانونية التي يمكن أن توفر لهم الحماية؟

الحالة الثالثة

تعرضت مجموعة من المدنيين لهجوم واسع ومنهجي أدى إلى مقتل عدد كبير منهم.

السؤال :هل يمثل الأمر مجرد انتهاك لحقوق الإنسان، أم يمكن أن يتحول إلى جريمة دولية؟ وما الجهة التي يمكن أن تختص بها وفق الشروط القانونية؟

الحالة الرابعة

رفضت دولة استقبال شخص هارب من الاضطهاد وأعادته إلى الدولة التي فر منها رغم وجود خطر حقيقي على حياته.

السؤال :ناقش الواقعة في ضوء مبدأ عدم الإعادة القسرية.